Distr.
GENERAL

E/ESCWA/SCU/2004/3
30 July 2004
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة الإسكوا

تقرير عن التقدم المحرز ٢٠٠٤

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠٠٥

04-0398

تصدير

تعهد قادة دول العالم، المشاركون في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية، التي عقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ببذل كل جهد ممكن لتحقيق الأهداف والغايات الإنمائية الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وذلك بحلول عام ٢٠١٥. وهذه الأهداف تشكل إطاراً إنمائياً متكاملاً يرمي إلى القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتحقيق تعميم التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة وتمكين المرأة، وتخفيض معدّل وفيات الأطفال، وتحسين الصحة النفاسية، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا وغيرهما من الأمراض، وضمان الاستدامة البيئية وإقامة الشراكة العالمية من أجل التنمية.

وهذا التقرير يبين الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك اهم التحديات التي تعترض الطريق إلى تحقيق تلك الأهداف في بلدان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. كما يبين اختلاف مسارات التنمية بين البلدان والأثر البالغ الذي يحدثه الأمن والسلام على اتجاه تلك المسارات.

وقد واجهت عملية إعداد هذا التقرير العديد من الصعوبات المنهجية، ولا سيما في احتساب مؤشرات شاملة على مستوى المنطقة. والسبب في ذلك هو عدم توفر سلاسل زمنية متناسقة للمؤشرات الإحصائية. وهذا يضع مهمة بناء القدرات الإحصائية في البلدان الأعضاء ضمن الأولويات التي ستوليها الإسكوا الاهتمام الكامل في التوجهات الاستراتيجية لعملها المقبل.

والأمانة التنفيذية للإسكوا، إذ يسرها أن تقدم هذا التقرير، تأمل أن يأتي بفائدة كبيرة على متخذي القرارات وراسمي السياسات والباحثين والأكاديميين والإعلاميين وغيرهم من المهتمين بقضايا التنمية.

مرفت تـــلاوي
وكيل الأمين العام
الامين التنفيذي

شكر وتقدير:

أعدت هذا التقرير مجموعة من الخبراء والمستشارين والباحثين من موظفي الإسكوا ومن غيرهم ممن تم التعاقد معهم لهذا الغرض. وضم فريق العمل من الاسكوا السادة: عبد الاله الديوشي، وجمال عطا الله، وطارق علمي، وفراس أبي ابراهيم، وغيدا تمساح، وطلال الحوراني، وزينة سنو، ونادين الشعار، وتانيا فاعور ودينا قرانوح. ومن خارج الإسكوا السادة: نجيب عيسى من الجامعة اللبنانية وجورج قصيفي من دار التنمية، ومن جامعة القاهرة هبة الليثي وهبة نصار ومهى العدوي وسامية جلال.

قد تولى السيد احمد حسين، رئيس فريق الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية، مهام المنسق العام لهذا العمل.

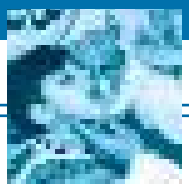

المحتويات

	الصفحة
مقدمة	٩
الفصل	
أولاً–الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع	١٣
ألف –الوضع الراهن والاتجاهات المستقبلية	١٣
بـاء –التحديات	٢٠
جيم –البيئة المساندة	٢٠
دال –أولويات تخصيص الموارد المحلية والأجنبية	٢١
هاء –خلاصة عامة	٢٣
ثانياً–الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	٢٥
ألف –الوضع الراهن والاتجاهات المستقبلية	٢٥
بـاء –التحديات	٢٩
جيم –البيئة المساندة	٣٠
دال –أولويات تخصيص الموارد المحلية والأجنبية	٣١
هاء –خلاصة عامة	٣١
ثالثاً–الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	٣٣
ألف –الوضع الراهن والاتجاهات المستقبلية	٣٣
بـاء –التحديات	٤١
جيم –البيئة المساندة	٤٢
دال –أولويات تخصيص الموارد المحلية والأجنبية	٤٢
هاء –خلاصة عامة	٤٣
رابعاً–الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال	٤٥
ألف –الوضع الراهن والاتجاهات المستقبلية	٤٥
بـاء –التحديات	٤٨
جيم –البيئة المساندة	٤٩
دال –أولويات تخصيص الموارد المحلية والأجنبية	٥٠
هاء –خلاصة عامة	٥٠

	الصفحة
خامساً–الهدف الخامس: تحسين الصحة النفاسية	٥٣
ألف –الوضع الراهن والاتجاهات المستقبلية	٥٣
باء –التحديات	٥٦
جيم –البيئة المساندة	٥٦
دال –أولويات تخصيص الموارد المحلية والأجنبية	٥٧
هاء –خلاصة عامة	٥٧
سادساً – الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض	٥٩
ألف –الوضع الراهن والاتجاهات المستقبلية	٥٩
بـاء –التحديات	٦٦
جيم –البيئة المساندة	٦٧
دال –أولويات تخصيص الموارد المحلية والأجنبية	٦٨
هاء –خلاصة عامة	٦٨
سابعاً–الهدف السابع: كفالة الاستدامة البيئية	٧١
ألف –الوضع الراهن والاتجاهات المستقبلية	٧٢
بـاء –التحديات	٧٩
جيم –البيئة المساندة	٨٠
دال –أولويات تخصيص الموارد المحلية والأجنبية	٨٠
هاء –خلاصة عامة	٨١
ثامناً–الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية	٨٣
ألف –الوضع الراهن والاتجاهات المستقبلية	٨٤
بـاء –التحديات	٩٥
جيم –البيئة المساندة	٩٧
دال –أولويات تخصيص الموارد المحلية والأجنبية	٩٨
هاء –خلاصة عامة	٩٩

قائمة الجداول

١ مقاييس الفقر باستخدام خطي الفقر المعتمدين في المقارنات الدولية ١٤
٢ مقاييس الفقر باستخدام طريقة خط الفقر المطلق للفرد ١٥
٣ حصة أفقر خمس (٢٠ في المائة) من الاستهلاك الوطني في بعض بلدان الإسكوا ١٦
٤ تقديرات الفقر في مصر والأردن لأعوام مختلفة ١٧
٥ بعض المؤشرات حول السكان الذين يعانون من سوء التغذية خلال التسعينات في بلدان الإسكوا ١٨
٦ معدلات الالتحاق الصافية في التعليم الابتدائي في بلدان الإسكوا، ١٩٩٠–٢٠٠٠ ٢٦
٧ نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الخامس في بلدان الإسكوا، ١٩٩٠–٢٠٠٠ ٢٨
٨ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة في بلدان الإسكوا، ١٩٩٠–٢٠٠٠ ٢٨
٩ نسبة البنات إلى البنين في التعليم الابتدائي في بلدان الإسكوا ٣٤
١٠ نسبة البنات إلى البنين في التعليم الثانوي في بلدان الإسكوا ٣٥
١١ نسبة النساء إلى الرجال في التعليم العالي ٣٦
١٢ نسبة النساء إلى الرجال ممن يلمون بالقراءة والكتابة في فئة العمر ١٥–٢٤ سنة ٣٧
١٣ نسبة المقاعد التي تحتلها النساء في البرلمانات الوطنية في بلدان الإسكوا، ١٩٩٠–٢٠٠٣ ٣٩
١٤ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ٤٦
١٥ معدل وفيات الرضع ٤٧
١٦ النسبة المئوية للأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة ٤٨
١٧ معدل الوفيات النفاسية ٥٤
١٨ النسبة المئوية للولادات التي جرت تحت إشراف عاملين مؤهلين في مجال الصحة في بلدان الإسكوا، لعامي ١٩٩٠–٢٠٠٠ ٥٥
١٩ انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في بلدان الإسكوا، ١٩٩٩ ٦٠
٢٠ نسبة انتشار وسائل منع الحمل لدى النساء من الفئة العمرية ١٥–٤٩ سنة ٦١
٢١ معدلات انتشار الملاريا والوفيات المرتبطة بها في بلدان الإسكوا، ٢٠٠٠ ٦٣
٢٢ معدلات انتشار السلّ والوفيات المرتبطة به في بلدان الإسكوا ٦٤
٢٣ نسبة الأراضي المغطاة بالغابات في بلدان الإسكوا، لعامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠ ٧٣
٢٤ نسبة المناطق المحمية للمحافظة على التنوع البيولوجي إلى مجموع مساحات الأراضي في بلدان الإسكوا، ١٩٩٧ ٧٤
٢٥ وحدات الطاقة المستخدمة (تعادل الوحدة كيلوغراماً واحداً من النفط) مقابل ألف دولار من الناتج المحلي الإجمالي حسب مماثلات القوة الشرائية في بلدان الإسكوا، لعامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠ ٧٤
٢٦ انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في بلدان الإسكوا لعامي ١٩٩٠ و١٩٩٩ ٧٥
٢٧ استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون في بلدان الإسكوا، لعامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠ ٧٦
٢٨ نسبة سكان الحضر والريف الحاصلين على مياه شرب مأمونة في بعض بلدان الإسكوا، لعام ٢٠٠٠ ٧٧
٢٩ نسبة سكان الحضر والريف الذين يمكنهم الانتفاع بصرف صحي محسن في بعض بلدان الإسكوا، لعام ٢٠٠٠ ٧٨
٣٠ متوسط التعرفة الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة على منتجات البلدان النامية الزراعية وعلى الملبوسات، لأعوام مختلفة ٨٦
٣١ خدمة الدين كنسبة مئوية إلى الصادرات من السلع والخدمات في بعض بلدان الإسكوا، لأعوام مختلفة ٨٧
٣٢ معدلات البطالة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة في بلدان الإسكوا، للفترتين ١٩٩٠–١٩٩٦ و١٩٩٦–٢٠٠١ ٨٨
٣٣ مؤشرات كثافة انتشار وسائل الاتصال والتكنولوجيا في بلدان الإسكوا، لعام ١٩٩٢ و٢٠٠٢ ٩٢
٣٤ ترتيب بلدان الإسكوا حسب التقدّم الذي أحرزته في مؤشر الوصول الرقمي ٩٥

قائمة الأشكال

١ نسبة الفقراء في بعض بلدان الإسكوا ١٤
٢ حصة أفقر خمس من الاستهلاك الوطني في بعض بلدان الإسكوا ١٦
٣ نسبة الأطفال الناقصي الوزن في بلدان الإسكوا، ١٩٩٥–٢٠٠١ ١٩
٤ معدلات الالتحاق الصافية في التعليم الابتدائي في بلدان الإسكوا، عام ٢٠٠٠ ٢٧
٥ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة في بلدان الإسكوا، ١٩٩٠–٢٠٠٠ ٢٩
٦ نسبة البنات إلى البنين في التعليم الابتدائي في بلدان الإسكوا، ١٩٩٠–٢٠٠٠ ٣٤
٧ نسبة البنات إلى البنين في التعليم الثانوي، ٢٠٠٠ ٣٥
٨ حصة النساء من الوظائف ذات الأجر في القطاع غير الزراعي ٣٨
٩ نسبة المقاعد التي تحتلها النساء في البرلمانات الوطنية في بلدان الإسكوا، ١٩٩٠–٢٠٠٣ ٤٠
١٠ معدّل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ٤٦
١١ معدل وفيات الرضع في بلدان الإسكوا ٤٧
١٢ النسبة المئوية للأطفال البالغين من العمر سنة واحدة والمحصنين ضد الحصبة ٤٨
١٣ معدّل الوفيات النفاسية في بعض بلدان الإسكوا ٥٤
١٤ النسبة المئوية للولادات التي جرت تحت إشراف عاملين مؤهلين في مجال الصحة في بلدان الإسكوا، لعامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠ ٥٥
١٥ انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في بلدان الإسكوا، ١٩٩٩ ٦٠
١٦ انتشار وسائل منع الحمل لدى النساء من الفئة العمرية ١٥–٤٩ سنة في بلدان الإسكوا، ٢٠٠١ ٦٢
١٧ معدّلات انتشار الملاريا في بعض بلدان الإسكوا، لعام ٢٠٠٠ ٦٣
١٨ معدّلات انتشار السل والوفيات المرتبطة به في بلدان الإسكوا، لعام ٢٠٠١ ٦٥
١٩ النسبة المئوية لحالات السل التي شفيت في إطار نظام العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة في بعض بلدان الإسكوا، لعام ٢٠٠١ ٦٥
٢٠ انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في بلدان الإسكوا لعامي ١٩٩٠ و١٩٩٩ ٧٥
٢١ النسبة المئوية من سكان الحضر والريف الحاصلين على مياه شرب مأمونة في بعض بلدان الإسكوا، لعام ٢٠٠٠ ٧٨
٢٢ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي للجهات المانحة للجنة المساعدة الإنمائية، ١٩٩٠–٢٠٠٢ ٨٥
٢٣ نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، (التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية والتغذية والمياه المأمونة والصرف الصحي) للفترة ١٩٩٦–١٩٩٧ و٢٠٠٠–٢٠٠١ ٨٥
٢٤ نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية غير المشروطة التي تقدمها الجهات المانحة للجنة المساعدة الإنمائية، ١٩٩٠–٢٠٠١ ٨٥
٢٥ نسبة واردات البلدان المتقدمة (حسب قيمتها باستثناء الأسلحة) من البلدان النامية ومن أقل البلدان نمواً، المسموح بإدخالها معفاةً من الرسوم، ١٩٩٦–٢٠٠١ ٨٦
٢٦ معدّلات البطالة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة في بلدان الإسكوا، ١٩٩٦–٢٠٠١ ٨٩
٢٧ معدّلات البطالة لدى الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة في بلدان الإسكوا، ١٩٩٦–٢٠٠١ ٩٠
٢٨ معدّلات البطالة لدى النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٢٤ سنة في بلدان الإسكوا، ١٩٩٦–٢٠٠١ ٩٠
٢٩ عدد الحواسيب الشخصية لكل ١٠٠ شخص في بلدان الإسكوا، لعام ٢٠٠٢ ٩٣
٣٠ عدد مستخدمي الانترنت لكل ١٠٠ شخص في بلدان الإسكوا، لعام ٢٠٠٢ ٩٤

المرفق:

الأهداف والغايات والمؤشرات الانمائية للألفية ١٠١

المراجع

١٠٥

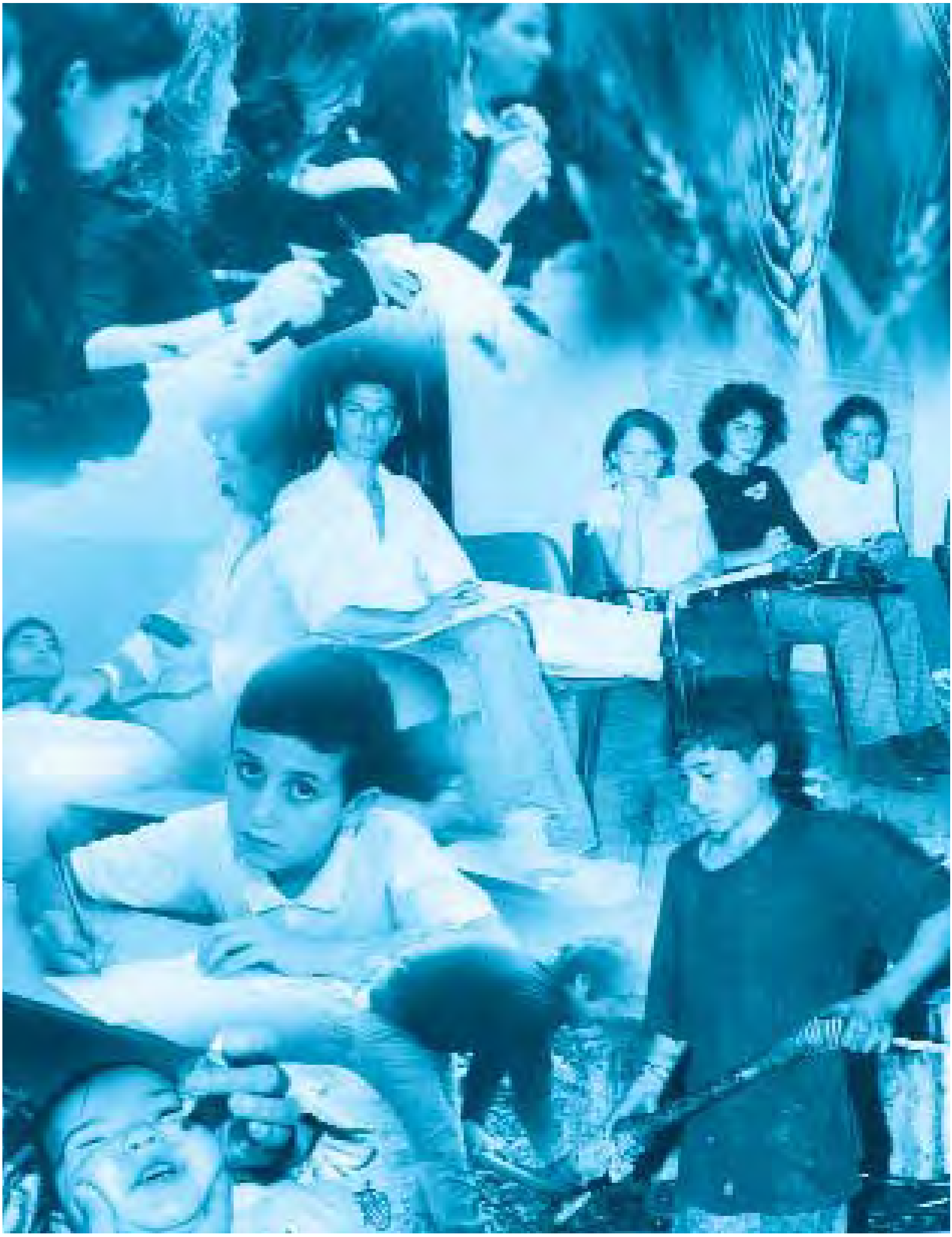

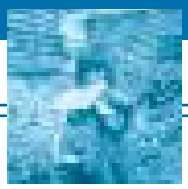

مقدمة

عقدت الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ مؤتمر قمة عالمي شارك فيه ١٤٧ رئيس دولة وحكومة وسمي مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية، وصدر عنه إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة. وهذا الإعلان تضمن سبعة محاور تعتبر من أهم القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المطروحة على الصعيد الدولي في الوقت الحاضر وهي: قضايا السلم والأمن ونزع السلاح، والتنمية والقضاء على الفقر، وحماية البيئة المشتركة، وحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد، وحماية الفئات الضعيفة، وتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وتعزيز الأمم المتحدة. وجاءت الأهداف التي حددت ضمن هذه المحاور، مع بعض الاختلاف، مشابهة عموما لأهداف التنمية الدولية. وفيما بعد جرى دمج المجموعتين في مجموعة جديدة من ثمانية أهداف عرفت بتسمية "الأهداف الإنمائية للألفية" ، وحدد لكل هدف بعض الغايات المكملة والمفترض تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥، ووضع لكل غاية عدد من المؤشرات لقياس التقدم المحرز في تحقيقها، بحيث أصبحت الأهداف الإنمائية للألفية عبارة عن قائمة من ثمانية أهداف هي التالية:

- القضاء على الفقر المدقع والجوع؛
- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي؛
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
- تخفيض معدل وفيات الأطفال؛
- تحسين الصحة النفاسية؛
- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض؛
- كفالة الاستدامة البيئية؛
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

ويقع هذا التقرير في ثمانية فصول يتناول كل فصل هدفاً من الأهداف الثمانية على حدة، ويبين الإنجازات التي حققتها بلدان المنطقة في التسعينات من القرن الماضي، وكذلك التحديات التي تواجهها في سعيها إلى تحقيق الأهداف الثمانية، والعوامل الإيجابية التي تمثل بيئة مساندة لتحقيق تلك الأهداف، والأولويات التي ينبغي مراعاتها في تخصيص الموارد المحلية والأجنبية، وينتهي كل فصل بخلاصة عامة. ويلقي التقرير الضوء، كذلك، على التفاوتات السائدة بين بلدان المنطقة نسبة إلى مستويات التنمية، بحيث سيتمكن البعض منها من تحقيق غالبية الأهداف بينما لن يتمكن البعض الآخر من تحقيق أي منها.

وفيما يلي ملخص لبعض ما تضمنته فصول هذا التقرير على مستوى كل هدف من الأهداف.

الفصل الأول يتناول **الهدف الأول المعني بالقضاء على الفقر المدقع والجوع**، ويبين أن بلدان الإسكوا مرت، خلال العقدين الماضيين، بظروف أقسى وأصعب من ظروف أية منطقة أخرى في العالم، نتيجة للحروب المتتالية وعدم الاستقرار الأمني والسياسي والتقلبات الحادة في أسعار النفط. ونتيجة لهذه الظروف، تراجعت معدلات النمو الاقتصادي بعد ارتفاع شهدته بلدان المنطقة في السبعينات ومطلع الثمانينات من القرن الماضي لتستقر على مستويات متدنية طوال عقد التسعينات.

وهذا التباطؤ في النمو الاقتصادي، إضافة إلى ما فرضته وتفرضه برامج التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي ومشاكل اعادة الإعمار في كل من العراق وفلسطين، يجعل من الصعوبة بمكان ان تتمكن بلدان المنطقة، وبالأخص البلدان غير النفطية والبلدان التي تمر باضطرابات وعنف سياسيين، من خفض معدلات الفقر، وبالتالي تحقيق الغاية المعنية بتخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وذلك إذا ما استمرت الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة.

والفصل الثاني يتناول **الهدف الثاني المعني بتحقيق تعميم التعليم الابتدائي**، ويبيّن أن بلدان الإسكوا حققت في عقد التسعينات تقدما ملحوظا على صعيد الالتحاق بالتعليم الابتدائي وخفض نسبة الأمية في الفئة العمرية ١٥–٢٤ سنة. إلا أن معدلات التسرب لا تزال مرتفعة نسبيا في بعض بلدان المنطقة مما يؤثر سلبا على معدلات الالتحاق.

وتشير البيانات المتاحة إلى أن جميع بلدان المنطقة، باستثناء اليمن، سوف تتوصل إلى تحقيق تعميم التعليم الابتدائي قبل عام ٢٠١٥ في حال استمرت وتيرة التقدم نفسها المحققة خلال التسعينات، على أن تتوصل إلى التغلب على عدد من التحديات التي لا يجب التقليل من أهميتها والناتجة بمعظمها عن تدني نوعية التعليم. وتتوفر في بلدان الإسكوا عوامل كثيرة من شأنها أن تساعد على مواجهة هذه التحديات وأهمها درجة الوعي بضرورة هذه المواجهة.

والفصل الثالث يتناول الهدف الثالث **المعني بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة**، ويبين أن جميع بلدان المنطقة، باستثناء اليمن والعراق، حققت تقدما في المؤشر الخاص بتحقيق المساواة في نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي.

أما على صعيد المؤشر الخاص بمشاركة المرأة في الأنشطة غير الزراعية، فيوضح التقرير أن التقدم الذي أحرز ما زال ضعيفا للغاية، مقارنة بمجال التعليم، بحيث لم تتجاوز نسبة مشاركة النساء في الوظائف ذات الأجر في الأنشطة غير الزراعية ٢١ في المائة في أحسن الأحوال. أما على الصعيد السياسي فلا تزال مشاركة المرأة متواضعة للغاية مع أن الدساتير والقوانين المعمول بها في غالبية دول المنطقة تعطي حقوقا متساوية لكل من المرأة والرجل.

والفصل الرابع يتناول الهدف **الرابع المعني بتخفيض معدل وفيات الأطفال**، ويبين أن بلدان الإسكوا بذلت جهودا خاصة في هذا المجال، باعتماد سياسات صحية تتعلق بصحة الطفل والأم، وتعميم وتكثيف برامج وحملات التحصين وخدمات الصحة الإنجابية. وهذه الجهود أتاحت لتلك البلدان، باستثناء العراق بسبب أوضاعه السياسية والأمنية واليمن بسبب ظروفه الاقتصادية والاجتماعية، أن تحقق خلال العقد الماضي تقدما ملحوظا في مجال تخفيض معدل وفيات الأطفال.

والفصل الخامس يتناول **الهدف الخامس المعني بتحسين الصحة النفاسية**، ويبيّن أن بلدان الإسكوا أحرزت تقدما ملحوظا في مجال تخفيض معدلات الوفيات النفاسية. وفي حال استمرت وتيرة التقدم على حالها، ففي ذلك ما يدل على التزام الدول بتطبيق سياساتها الصحية لبرامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، وأن معظم الدول ستحقق هدف الألفية قبل عام ٢٠٠٥، بينما من المتوقع أن يتأخر بعضها بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

والفصل السادس يتناول **الهدف السادس المعني بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض**، ويوضح أن انتشار فيروس الإيدز متباين في بلدان الإسكوا، فبينما حقق معدّلات مرتفعة نسبياً في بعض البلدان بقي على انخفاض نسبي في بلدان أخرى. وكذلك حققت بلدان المنطقة تراجعا ملحوظا في انتشار الملاريا إذ اختفت في معظمها.

والفصل السابع يتناول الهدف **السابع المعني بكفالة الاستدامة البيئة**، ويبين الزيادة المطردة في نصيب الفرد من انبعاثات ثاني اكسيد الكربون خلال التسعينات في معظم بلدان الإسكوا. وباستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي حيث سجلت

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون معدّلات أعلى منها في سائر بلدان الإسكوا، تتساوى معدّلات البلدان الأخرى مع معدلات البلدان النامية أو تتجاوزها. وبالنسبة إلى زيادة أعداد الأشخاص الذين يمكنهم الحصول باطراد على مصدر محسن للمياه، يوضح هذا الفصل ان المعدلات في غالبية بلدان الإسكوا تقع أقرب ما تكون إلى معدلات البلدان النامية، ويحتم تحسينها زيادة مصادر المياه المحلاة والبحث عن مصادر جديدة للمياه الجوفية.

والفصل الثامن يتناول **الهدف الثامن المعني بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية**، ويبين وضع بلدان الإسكوا من ناحية المؤشرات المعنية بقياس مدى انفتاح وتوحيد السياسات المختلفة في دول العالم بهدف تمكين الدول النامية من المشاركة في عملية التنمية. ويوضح التقرير أن عبء خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات قد انخفض في معظم بلدان الإسكوا خصوصاً اذا ما اخذ بنظر الإعتبار ارتفاع قيمة الصادرات النفطية في الاعوام ٢٠٠٣ و٢٠٠٤.

كما يعرض وضع بلدان الإسكوا من حيث معدلات البطالة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة، ومدى قدرة الاقتصاد على الاستفادة من الشباب وخلق فرص عمل ملائمة لهم، والوضع الاقتصادي عموماً، ومدى التعاون مع البلدان النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب عملا لائقا ومنتجا.

ونظرا لأهمية وجود بنية أساسية لتحسين وسائل الاتصالات بين الأطراف الفاعلة في عملية التنمية، يتناول هذا الفصل وضع بلدان الإسكوا من حيث تحقيق التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيا، ويوضح حدوث تقدم بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠ من حيث ارتفاع كثافة انتشار الهاتف الثابت والنقال، وازدياد الحواسيب الشخصية ومستخدمي الإنترنت. إلا أن الفجوة ما زالت عميقة بين بلدان مجلس التعاون الخليجي من جهة وسائر بلدان الإسكوا من جهة أخرى في هذا المضمار.

مع التقدم الذي أحرزته بلدان الإسكوا خلال العقود الأخيرة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما على مستوى جهود مكافحة الفقر والتعليم وتمكين المرأة والصحة، لا تزال تلك البلدان تواجه العديد من التحديات التي من شأنها أن تسهم ليس فقط في تباطؤ مسيرة التنمية البشرية وانما أيضا في تبديد ما أنجز. ويأتي في مقدمة تلك التحديات النمو الاقتصادي البطيء الذي تمر به معظم بلدان المنطقة وما يحدثه من تأثير على الفرد والمجتمع. فتقديرات معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي لا تعطي صورة مشجعة عن الوضع المستقبلي مما سيشكل عبئاً أكبر ولا سيما على البلدان الفقيرة. كما أن توقعات النمو الاقتصادي المتدنية للأعوام المقبلة وانعكاساتها على الإنفاق العام، إضافة إلى ارتفاع نسب العجز في الميزانيات العامة، وتفاقم الديون، كل ذلك يقود إلى التساؤل عن مقدرة الكثير من بلدان المنطقة على مجرد الحفاظ على النمط الحالي في توفير الخدمات الأساسية لشعوبها، ولا سيما إزاء الطلب المتزايد على هذه الخدمات نتيجة للنمو السكاني.

ولذلك تحتاج بلدان الإسكوا اليوم اكثر من أي وقت مضى إلى النظر بجدية في سياساتها الاقتصادية وما تحدثه من تأثير مباشر على مسيرة التنمية البشرية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا السياق على تلك البلدان العمل على ترشيد الإنفاق العام بغية التوصل إلى تحسين نوعية الخدمات بأفضل كلفة، والحد من معدلات البطالة من خلال تنشيط الاستثمار العام والخاص وتحسين اوضاع العجز في المالية العامة وخصوصاً في البلدان غير الغنية بموارد النفط. وهذا لا يتم الا بتعزيز الحكم الرشيد والحد من الفساد والهدر وتحسين المساءلة. وهكذا ينبغي لبلدان المنطقة اعتبار تحقيق معدلات نمو مقبولة ومستقرة من أولوياتها، كما أن الاستقرار السياسي يعتبر ضرورة ملحة على تلك البلدان أن تسعى إلى تحقيقه بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي اللازم لبلوغ التنمية البشرية المنشودة وبالتالي إحراز مزيد من التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية.

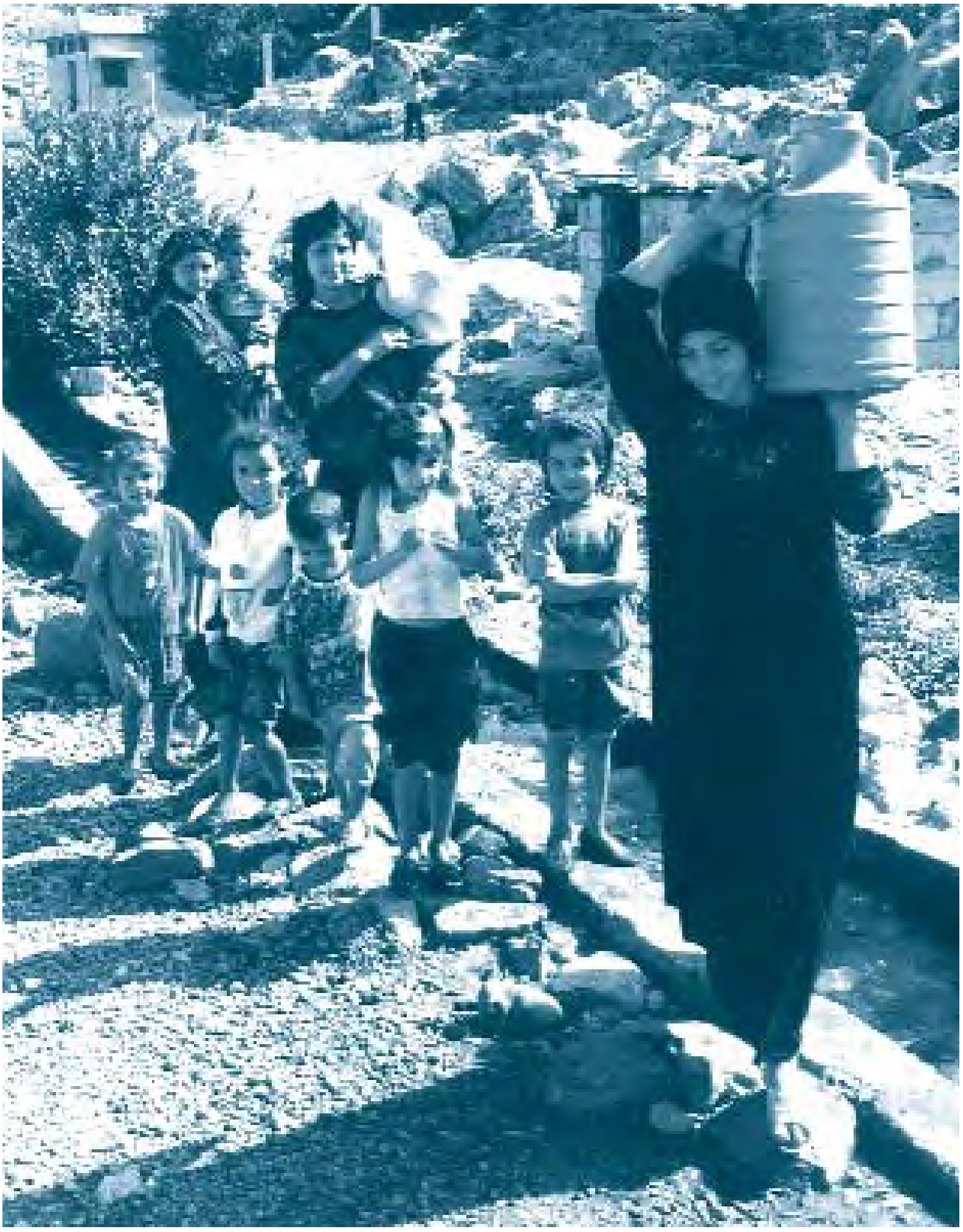

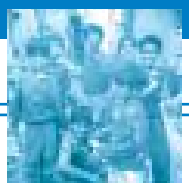
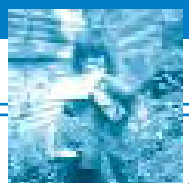

الهدف الأول
القضاء على الفقر المدقع والجوع

- **الغاية ١:**
  تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف في الفترة ما بين ١٩٩٠ و٢٠١٥

- **المؤشرات:**
  -نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم (مماثل القوة الشرائية)
  -نسبة فجوة الفقر (نسبة الفقر × شدة الفقر)
  -حصة أفقر خمس من الاستهلاك الوطني

- **الغاية ٢:**
  تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥

- **المؤشرات:**
  -عدد الأطفال الناقصي الوزن الذين يقل عمرهم عن خمس سنوات
  -نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية

ألف الوضع الراهن والاتجاهات المستقبلية

الغاية ١: تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥

أثمرت جهود العديد من المهتمين بقياس الفقر في بلدان الإسكوا خلال العقدين الأخيرين وبدعم من العديد من المنظمات الدولية، في مقدمتها البنك الدولي وبعض المنظمات المتخصصة للأمم المتحدة، بتطوير مجموعة من مؤشرات قياس الفقر التي تنسجم مع المفاهيم والطرق المتفق عليها دوليا وتتصف بخصائص عديدة مقارنة بغيرها، مما ساهم في انتشار تطبيقها واعتمادها ليس على المستوى الوطني فحسب، بل لأغراض المقارنة الدولية أيضا. إلا أن هذه المقاييس تقتصر على عدد محدود للغاية من دول المنطقة وهي الأردن وفلسطين ولبنان ومصر واليمن.

وتبنت معظم الدول العربية التي لديها مؤشرات للفقر مفهوما يعتمد على أن الفقر هو قلة الدخل. ولكن معظم دول الإسكوا، باستثناء الأردن وفلسطين ولبنان ومصر واليمن، تفتقر إلى تقديرات لمؤشرات الفقر. وحتى في الدول حيث توجد التقديرات تكون متباينة لنفس الفترة الزمنية، وموضوعة وفق أسس منهجية مختلفة، وبالتالي لا يفضل عقد مقارنات على أساسها. وفي هذا التقرير محاولة لإعداد تقديرات حديثة لجميع دول الإسكوا توضع وفق منهجية موحدة.

أ تقدير الفقر المستخدم في المقارنات الدولية: نسبة السكان الذين يقلّ دخلهم عن دولار واحد أو دولارين في اليوم

لأغراض المقارنات الدولية، يصدر البنك الدولي تقديرات للفقر في البلدان النامية باعتبار أن خط الفقر المدقع يعادل إنفاق دولار واحد أو دولارين للفرد في اليوم، ويكون تقييم الدولار باستخدام مماثل القوة الشرائية. وبناء على ذلك،

الجدول ١: مقاييس الفقر باستخدام خطي الفقر المعتمدين في المقارنات الدولية

البلد	دولاران للفرد يومياً	دولار للفرد يومياً
مصر (١٩٩٩-٢٠٠٠)		
حضر	١١,٢١	٠,٣٥
ريف	٣٤,٥٠	٠,٩٢
المجموع	٢٤,٨٤	٠,٦٨
الاردن (١٩٩٧)	٧,٥٦	٠,٤١
الكويت (١٩٩٩)		
مواطنون	٠,٠٠	٠,٠٠
غير مواطنون	٠,٠٠	٠,٠٠
المجموع	٠,٠٠	٠,٠٠
لبنان (١٩٩٧)	٩,٥١	١,٨٩
عُمان (١٩٩٩)		
ريف	٨,٥٠	٢,٤٠
حضر	٣,٤١	٠,٧٩
المجموع	٤,٣٦	١,٠٨
فلسطين (١٩٩٩)		
الضفة الغربية (شمال)	١٠,٩٧	١,٢٠
الضفة الغربية (الأوسط)	٤,٠٤	٠,٠٠
الضفة الغربية (جنوب)	١٣,٢٦	٠,٣٥
قطاع غزة	٢٦,٤٦	٢,٣١
المجموع	١٥,٧٥	١,٢٢
الامارات العربية المتحدة (١٩٩٧)		
مواطنون	٠,٠١	٠,٠٠
غير مواطنون	٠,٠٣	٠,٠٠
المجموع	٠,٠٢	٠,٠٠
اليمن (١٩٩٩)		
ريف	٦٥,٢٢	٣٠,٤٩
حضر	٥٥,٧٩	٢٤,٢٦
المجموع	٦٢,٧٤	٢٨,٨٥
بلدان الإسكوا	٢٨,٠٧	٥,٧٤

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا: محاولة لبناء قاعدة بيانات لمؤشرات الفقر، ٢٠٠٣، E/ESCWA/SDD/2003/25.

يقسّم المجتمع إلى من يقع إنفاقهم دون خط الفقر (فقراء) ومن يقع إنفاقهم فوق خط الفقر (غير فقراء). ويتضح من ذلك أن الفقر المسند إلى دولار للفرد في اليوم يكاد يكون معدوما في جميع الدول ما عدا اليمن (٢٨,٩ في المائة)، كما إن نسبة السكان الذين ينفقون أقل من دولارين للفرد تبلغ ٢٨ في المائة. والجدير بالذكر أن ارتفاع هذه النسبة في اليمن (٦٢ في المائة) أدى إلى ارتفاعها في المنطقة عموما بينما لا يوجد فقراء بهذا المفهوم في كل من الكويت وأبو ظبي، ولم تتجاوز نسبتهم ١٠ في المائة في كل من الأردن وعُمان ولبنان.

الشكل ١: نسبة الفقراء في بعض بلدان الإسكوا

- نسبة الفقراء باستخدام دولارين للفرد في اليوم

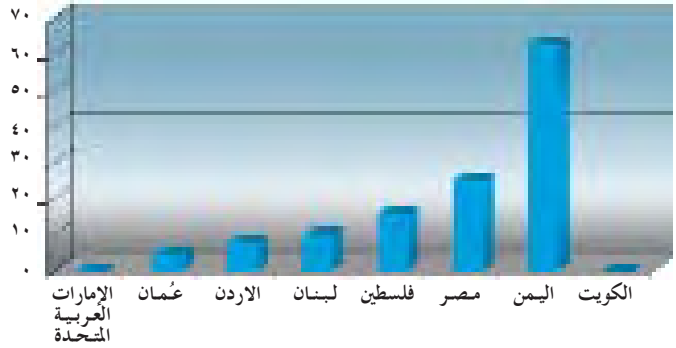

- نسبة الفقراء باستخدام دولار للفرد في اليوم

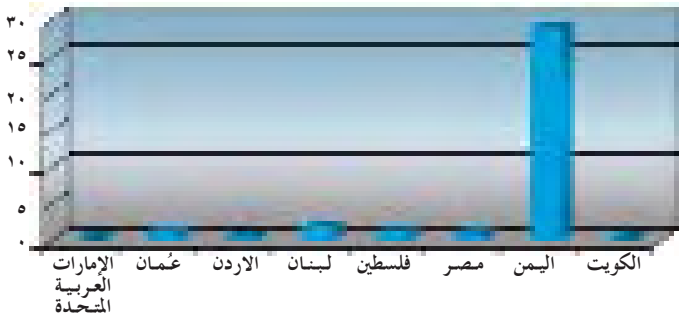

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا: محاولة لبناء قاعدة بيانات لمؤشرات الفقر، ٢٠٠٣، E/ESCWA/SDD/2003/25.

وتبلغ نسبة الفقراء في اليمن ضعف ما هي عليه في مصر بينما يصل مقياس فجوة الفقر في اليمن إلى خمس أضعاف فجوة الفقر في مصر. ويشير ذلك إلى أن فقراء اليمن يعانون من انخفاض مستويات إنفاقهم. وفي عام ١٩٩٩، كان الوضع في فلسطين أفضل بكثير من الوضع في اليمن على الرغم من ظروف الاحتلال الذي يعانيه الفلسطينيون.

ب تقديرات الفقر باستخدام خط موحد للفقر

لأغراض المقارنة وإتاحة دراسة وضع عدد أكبر من دول منطقة الإسكوا، استخدمت البيانات المبوبة لتقدير خط الفقر للفرد أو للأسرة (حسب توفر البيانات) وتقدير مستويات الفقر في ست دول وإمارة أبو ظبي. وهذه الدول مجتمعة تضم نحو ٦٠ في المائة من سكان المنطقة. وقد وصلت نسبة الفقراء فيها إلى ١٨,٨ في المائة من مجموع السكان. ولا يوجد فقراء للدخل ممن لا يستطيعون الحصول على احتياجاتهم الغذائية وغير الغذائية في كل من الكويت وأبو ظبي، كما لا تتجاوز نسبة الفقراء في كل من الأردن وعُمان ولبنان ٧ في المائة، ويصل مقياس الفقر في مصر إلى ١٧ في المائة بينما يعد نحو ربع سكان فلسطين من الفقراء. وتشير البيانات إلى أن نحو ثلث سكان اليمن و ٣,١ في المائة من سكان مصر ونحو ٧,٣ من سكان فلسطين يعانون من الفقر المدقع.

ج حصة أفقر خمس من الاستهلاك الوطني

من أسباب تفشي الفقر في المجتمعات سوء توزيع الدخل. فمن المعروف أن مقاييس فقر الدخل تتوقف على متوسط الإنفاق في المجتمع وعلى عدالة توزيع هذا المتوسط. وتتفاوت عدالة التوزيع كثيراً بين الدول، ومن المؤشرات التي تقيس عدالة التوزيع حصة أفقر خمس من الاستهلاك الوطني. فكلما اقتربت هذه الحصة من ٢٠ في المائة

الجدول ٢: مقاييس الفقر باستخدام خط الفقر المطلق للفرد

البلد	خط الفقر (أ) المطلق للفرد	خط الفقر (ب) المدقع
مصر (١٩٩٩-٢٠٠٠)		
العاصمة	٤,٩٨	٠,٦٧
مصر السفلى (حضر)	٥,٨٠	٠,٥٨
مصر السفلى (ريف)	١٢,١٥	٠,٧٨
مصر العليا (حضر)	١٩,٧٢	٤,٤٢
مصر العليا (ريف)	٣٥,١١	٨,٠٣
المجموع	١٧,٠٩	٣,٠٨
الاردن (١٩٩٧)	٧,٢١	١,١٦
الكويت (١٩٩٩)		
مواطنون	٠	٠
غير مواطنون	٠,٠٨	٠
لبنان (١٩٩٧)	٧,٨٥	٣,٩٣
عُمان (١٩٩٩)		
ريف	٥٢,٧٧	٣,٦١
حضر	٧,٢	١,٢٠
المجموع	٣,٥٩	١,٦٧
فلسطين (١٩٩٩)		
الضفة الغربية (شمال)	١٧,٠٣	٥,١٧
الضفة الغربية (الأوسط)	٥,٥٨	١,٤٧
الضفة الغربية (جنوب)	١٩,٨٢	٦,٧١
قطاع غزة	٣٧,٩٢	١٢,٠٧
المجموع	٢٣,٠٥	٧,٣٠
الامارات العربية المتحدة (١٩٩٧)		
مواطنون	٠,٠٤	٠,٠٢
غير مواطنون	٠,٨١	٠,٢٨
المجموع	٠,٤٦	٠,١٦
اليمن (١٩٩٩)		
ريف	٣٨,٣١	٣٠,٦٧
حضر	٣٥,٠٢	٢٤,٤٣
المجموع	٣٧,٤٤	٢٩,٠٣
دول الإسكوا	١٨,٨٤	٧,٥٥

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا: محاولة لبناء قاعدة بيانات لمؤشرات الفقر، ٢٠٠٣، E/ESCWA/SDD/2003/25.

ملاحظات: (أ) يرتبط خط الفقر المطلق بالدخل الذي يوفر الحاجات الغذائية بالإضافة الى الحاجات الاساسية الاخرى كالتعليم والعمل وغيرها.
(ب) يرتبط خط الفقر المدقع بالحد الادنى من الدخل الذي يوفر الحاجات الغذائية للفرد والتي بدونها لا يستطيع العيش.

دلت على عدالة توزيع الدخل، إذ يحصل ٢٠ في المائة من الأفراد على ٢٠ في المائة من الاستهلاك تقريبا. ولحساب هذا المؤشر، يجري ترتيب الأسر تصاعدياً حسب نصيب

الفرد من الإنفاق ثم حساب ما يحصل عليه أدنى أول ٢٠ في المائة من الأسر المرتبة. وتتفاوت عدالة توزيع الدخل بين الدول كثيراً، فتتراوح حصة أفقر خمس من الاستهلاك الوطني بين ١٢,٤ في المائة في لبنان و٤,٧ في المائة في عمان. ويوضح الجدول ٣ حصة أفقر خمس من الاستهلاك الوطني في بعض بلدان الإسكوا.

الجدول ٣: حصة أفقر خمس (٢٠ في المائة) من الاستهلاك الوطني في بعض بلدان الإسكوا (بالنسبة المئوية)

البلد	حصة أفقر خمس من الاستهلاك الوطني
الاردن (١٩٩٧)	١١,٢١
الامارات العربية المتحدة (١٩٩٧)	٩,٠٥
عُمان (١٩٩٩)	٤,٦٩
فلسطين (١٩٩٩)	٧,٣٧
الكويت (١٩٩٩)	٨,٠٦
لبنان (١٩٩٧)	١٢,٤٤
مصر (١٩٩٩/٢٠٠٠)	٩,٠٤
اليمن (١٩٩٩)	٤,٧٩

المصدر: جُمعت البيانات من مصادر مختلفة في قائمة المراجع

هل ستنجح دول الإسكوا، مجتمعة أو منفردة، في تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥؟ أو هل ستنجح هذه الدول في تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المطلق بدرجات ملموسة في العقد المقبل؟ يتضح من التطورات السياسية الحالية في المنطقة، وتحديداً الاحتلال الأمريكي–البريطاني للعراق والاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، ومن بعض المؤشرات الخاصة بالفقر في منطقة الإسكوا أن هذه الغاية لن تتحقق بحلول عام ٢٠١٥ في العراق وفلسطين واليمن مما ينعكس على مستويات الفقر في المنطقة بأسرها، مع أن بعض البلدان، وخاصة في مجلس التعاون الخليجي، ستحقق انخفاضاً في مستويات الفقر.

ولا شك في أن العوامل السياسية هي من أهم محددات الفقر في منطقة الإسكوا، إن لم تكن أهمها على الإطلاق. فهذه المنطقة هي من المناطق القليلة جداً في العالم التي لا تزال تعاني من احتلال أجنبي مباشر. وفي عام ١٩٩٣، كانت نسبة الفقر المطلق قد ناهزت ٧٠ في المائة في العراق إبان الحصار الاقتصادي على هذا البلد وقبل الاحتلال

الشكل ٢: حصة أفقر خمس من الاستهلاك الوطني في بعض بلدان الإسكوا

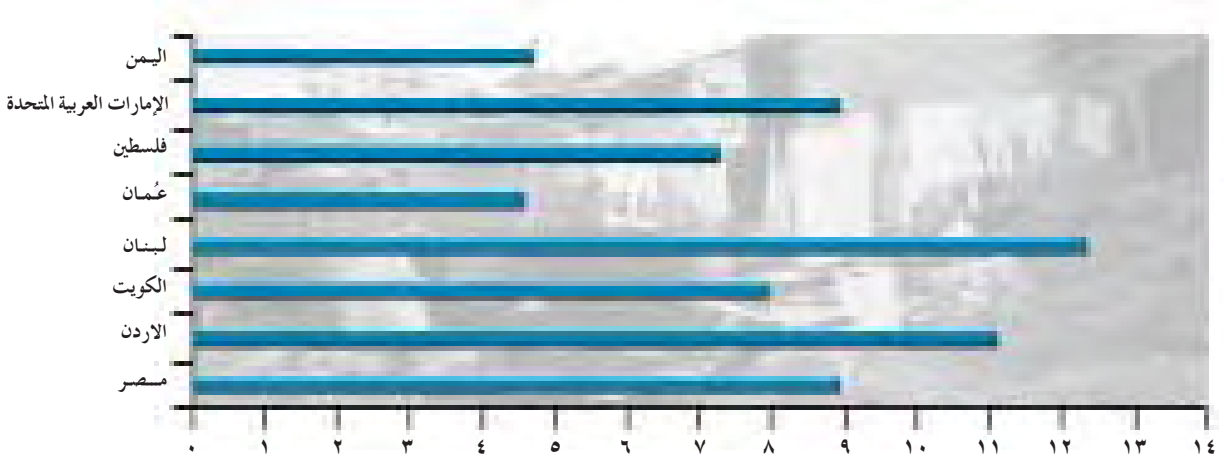

المصدر: جُمعت البيانات من مصادر مختلفة في قائمة المراجع

الجدول ٤: تقديرات الفقر في مصر والأردن لأعوام مختلفة

البلد	الأعوام	خط الفقر على اساس دولارين للفرد في اليوم	خط الفقر على اساس دولار للفرد في اليوم	خط الفقر الوطني
الاردن	١٩٩٧	٧,٤	٠,٤١	١١,٧
	١٩٩٢	...	...	١٤,٤
مصر	٢٠٠٣	...	...	٢٠,٠٤
	٢٠٠٠-١٩٩٩	٢٤,٨	٠,٦٨	١٦,٧
	١٩٩٦-١٩٩٥	٤١,٥	٢,٥	١٩,٤
	١٩٩١-١٩٩٠	٣٩,٤	٨,٢	٢٤,٤

المصـــدر: جُمعت البيانات من مصادر مختلفة في قائمة المراجع.
ملاحظة: (...) تعني بيانات غير متاحة.

الأمريكي-البريطاني. ويدور البحث حالياً حول إمكانية إيقاف العمل بالسلة الغذائية التي كانت تُقدَّم بأسعار مدعومة للمواطنين، وكذلك حول تخصيص القطاع العام وتسريح الفائض من العاملين، كما سُرّح فعلاً أفراد القوات المسلحة. ومن المعلوم أن هذه الإجراءات تؤدي في المدى القريب إلى تخفيض واضح لمستويات المعيشة وبالتالي إلى ازدياد نسبة الفقراء.

وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، يشير تقرير البنك الدولي (٢٠٠٣) إلى أن نسبة الفقر قد بلغت ٦٠ في المائة في عام ٢٠٠٢ للسكان الذين يقل دخلهم عن دولارين في اليوم، نتيجة للممارسات السائدة ولارتفاع معدل البطالة. وبالاستناد إلى تقديرات البنك الدولي المذكورة في التقرير الوطني لفلسطين عن الأهداف الإنمائية للألفية، «تستلزم عودة معدلات البطالة إلى ما كانت عليه قبل الانتفاضة أكثر من عامين[١]».

وبمراجعة الاتجاهات الزمنية لنسب الفقر في مصر، البلد الذي يمثل نموذجاً في دراسة الفقر في منطقة الإسكوا[٢]، يتضح أن نسبة السكان دون خط الفقر الأدنى قد انخفضت من نحو ربع مجموع السكان (٢٤,٤ في المائة) في مطلع التسعينات إلى نحو ١٧ في المائة في عام ٢٠٠٠-١٩٩٩ (الجدول ٤). ونتيجة لتأثر مصر بالعوامل السياسية، عاودت نسبة الفقراء الارتفاع لتصل إلى ٢٠,٠٤ في المائة في عام ٢٠٠٣. والجدير بالذكر أن نسبة الفقراء ستنخفض إلى ١٠,٨ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، إذا تحقق معدل نمو لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ١,٥ في المائة سنويا، وهو ما يسهل تحقيقه في حالة الاستقرار السياسي.

والجدير بالذكر أيضاً أن نسبة السكان الفقراء في الأردن، حسب تقرير البنك الدولي (٢٠٠١)، قد انخفضت من نحو ١٤,٤ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى نحو ١١,٧ في المائة في عام ١٩٩٧ (الجدول ٤).

وتفيد البيانات المتوفرة كذلك أن نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع في لبنان بقيت شبه ثابتة في التسعينات في حدود ٧ في المائة، بينما شكلت أقل بقليل من خمس السكان في اليمن في نهاية ذلك العقد. وتفيد إسقاطات البنك الدولي أن نسبة السكان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم ستنخفض من ٢,٢ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ إلى ١,٣ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩، وأن نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولارين في اليوم ستنخفض أيضاً من ٢٤,٥ في المائة إلى ١٤,٧ في المائة.

(١) Occupied Palestinian Territory. The Millennium Development Goals: Progress report 2002. Jerusalem, August 2003, page 16

(٢) تعتبر الدراسة الأخيرة التي نشرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان "الفقر الذاتي والرأسمال الاجتماعي: نحو استراتجية شاملة لتخفيض الفقر" من اهم الدراسات المنشورة عن الفقر في غربي آسيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣

الغاية ٢: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥

يوضح الجدول ٥ أن نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية كانت في حدود ٥ في المائة في معظم بلدان الإسكوا في مطلع التسعينات، فيما عدا العراق حيث بلغت ٧ في المائة واليمن حيث تجاوزت ثلث السكان (٣٦ في المائة). ويوضح الجدول أيضاً الاتجاه التنازلي لهذه النسبة في تلك البلدان، باستثناء العراق حيث تجاوزت ربع مجموع السكان (٢٧ في المائة) في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠ والجدير بالذكر أن ثلثي السكان تقريباً (٦٣,٨ في المائة) في الضفة الغربية وقطاع غزة كانوا يعانون من صعوبات جمة في الحصول على الغذاء، نتيجة لسياسة الإقفال والحصار الإسرائيلي في عام ٢٠٠٢.

وفي النصف الثاني من التسعينات، تراوحت نسب الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من نقص في الوزن بين ٢٣,٦ في المائة في عُمان وحد أدنى قدره ٣ في المائة في لبنان، أما في اليمن ناهزت هذه النسبة نصف مجموع الأطفال في هذه

الجدول ٥: بعض المؤشرات حول السكان الذين يعانون من سوء التغذية خلال التسعينات في بلدان الإسكوا.

البلد	السكان الذين يعانون من سوء التغذية (النسبة من مجموع السكان)		السكان الذين يعانون من سوء التغذية (بالملايين)		الأطفال الناقصو الوزن دون الخامسة[أ]		
	١٩٩٨-٢٠٠٠	١٩٩٠-١٩٩٢	١٩٩٥-٢٠٠١	١٩٩٨-٢٠٠٠	بنات ١٩٩٠-١٩٩٢	صبيان ١٩٩٥-٢٠٠١	المجموع ١٩٩٥-٢٠٠١
الاردن	٦	٤	٠,١	٠,٣	٥,٥	٤,٦	٥,١
الامارات العربية المتحدة	٤	٣	٠,١	٠,١	١٢,٨	١٦,١	١٤,٤
البحرين	...	...	...	...	١٠,٨	٧,٤	٨,٧
الجمهورية العربية السورية	٣	٥	٠,٦	٠,٥	١١,٧	١٣,٩	١٢,٩
العراق	٢٧	٧	١,٢	٥,٩	...	...	١٥,٩
عُمان	...	...	...	...	٢٣,٩	٢٣,٢	٢٣,٦
فلسطين[ب]	...	...	...	...	٥	٣,٨	٤,٤
قطر	...	...	...	...	٤,٧	٦,٩	٥,٥
الكويت	٤	...	٠,٥	٠,١	٩,٢	١٠,٣	٩,٨
لبنان	٣	٤	٠,١	٠,١	٢,٨	٣,٣	٣,٠
مصر	٤	٥	٢,٦	٢,٥	٣,٦	٤,٤	٤
المملكة العربية السعودية	٣	٤	٠,٦	٠,٦	١١,٩	١٦,٥	١٤,٣
اليمن[ج]	٣٣	٣٦	٤,٤٤	٥,٩	٥٤,١	٤٧,٠	٤٦,١

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مجموعة الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية: نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، العدد السادس، ٢٠٠٣، E/ESCWA/SDD/2003/22.

ملاحظات:(أ) نقص وزن متوسط وحاد.

(ب) أظهر مسح أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تموز/يوليو ٢٠٠٢ أن ٦٣,٨ في المائة من الأسر كانت تواجه صعوبات في الحصول على الغذاء خلال الانتفاضة الثانية نتيجة لعدم توفر الطعام أو عدم إمكانية شرائه.

(ج) تبين المؤشرات الديمغرافية انتشار سوء التغذية بين الأطفال، وتشير نتائج المسح الديمغرافي لعام ١٩٩٧ إلى أن أكثر من نصف أطفال اليمن (٥٢ في المائة) دون سن الخامسة يعانون من سوء تغذية مزمن، وهذه النسبة تتراوح بين ٤٠ في المائة بين الأطفال في المدن و٥٦ في المائة بين الأطفال الذين يعيشون في الريف.

(...) تعني بيانات غير متاحة.

الفئة العمرية (٤٦,١ في المائة). ولعل من المثير للدهشة ارتفاع هذه النسب في دول غنية، مثل الإمارات العربية المتحدة وعُمان والمملكة العربية السعودية. والجدير بالذكر أن نقص الوزن هو نسبياً أكثر انتشاراً بين الأطفال الصبيان منه بين البنات، ويمكن أن يعزى إلى سوء أنماط التغذية و/أو الارتفاع النسبي في معدلات الفقر. وبينما انخفضت نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من نقص في الوزن خلال العقد الأخير في مصر، ارتفعت في كل من البحرين والجمهورية العربية السورية واليمن.

وهذه الأرقام تجسد حقائق ثلاث، الأولى هي أن سوء التغذية بين السكان في نهاية التسعينات بقيت في حدود متدنية إلا في ثلاثة بلدان هي العراق وفلسطين واليمن، وإذا كان يمكن تفسير تردي الأوضاع الصحية بتردي الأوضاع السياسية في كل من العراق وفلسطين، يبقى تردي الأوضاع الصحية في اليمن لافتاً. والحقيقة الثانية هي أن الأوضاع الصحية للأطفال دون الخامسة من العمر ليست على ما يرام في منطقة الإسكوا، إذ إن أقل من عشرهم بقليل هم ناقصو الوزن، وهذا يرتبط بدوره بمعدلات انتشار الفقر وخصائصه في المنطقة. والحقيقة الثالثة هي أن البيانات العائدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي قد ضمت جنباً إلى جنب الأطفال المواطنين وغير المواطنين. وإذا كان يمكن فهم ارتفاع نسبة الأطفال الناقصي الوزن في العراق إزاء الحصار الذي كان مفروضاً على هذا البلد، يصعب تفسير تدني هذه النسبة (٤,٤ في المائة) في فلسطين.

وقد سبق وأشير إلى التدني النسبي للسكان الذين يعانون من سوء التغذية في منطقة الإسكوا، إلا في حالات ثلاث هي فلسطين والعراق واليمن. وعليه يمكن القول إن استمرار تردي الأوضاع السياسية في كل من العراق وفلسطين، يعوق تخفيض نسب سوء التغذية، بل سيدفعها نحو الارتفاع. وفي حال اتجهت الأوضاع السياسية نحو الاستقرار في هذين البلدين، فالتحسن سيساعد حتماً في تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية. أما في اليمن فلو كان هناك اتجاه تنازلي لهذه النسبة، يصعب القول بأنها ستنخفض إلى نصف ما كانت عليه في نهاية التسعينات. والجدير بالذكر أن من الضروري بذل جهود صحية خاصة لتخفيض نسبة الأطفال الناقصي الوزن دون الخامسة في جميع بلدان الإسكوا، وكذلك لتحسين الأنماط الغذائية وزيادة التوعية، إذ من الملاحظ عدم ارتباط نسبة الأطفال الناقصي الوزن دون سن الخامسة بمستويات الفقر، بحيث ترتفع هذه النسبة في بلدان يقلّ فيها الفقر أو يكاد ينعدم.

الشكل ٣: نسبة الأطفال الناقصي الوزن في بلدان الإسكوا، ١٩٩٥-٢٠٠١

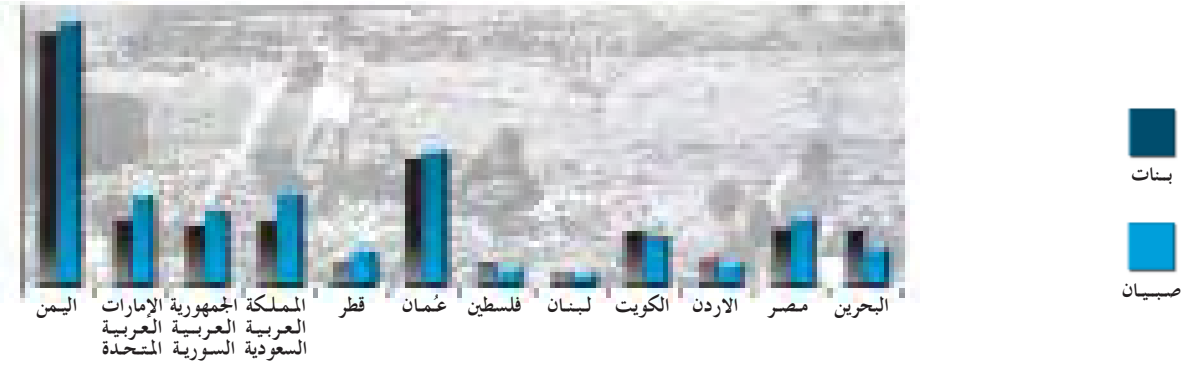

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مجموعة الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية: نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، العدد السادس، ٢٠٠٣، E/ESCWA/SDD/2003/22.

باء التحديات

تواجه دول الإسكوا في سعيها إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما القضاء على الفقر المدقع والجوع، تحديات كثيرة من أهمها:

- العوائق السياسية الناجمة عن استمرار احتلال الاراضي العربية وزعزعة الاستقرار، وما يترتب عليه من فوضى سياسية، تضع عقبات رئيسية في طريق التنمية الاقتصادية والبشرية، ولا سيما فيما يتعلق بالجوانب غير المادية لرفاه الإنسان. وإذا استمر الاحتلال ستتزايد نسب الفقر والجوع ليس فقط في العراق وفلسطين، لا بل في أنحاء أخرى من المنطقة، نتيجة للعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تربط بلدان المنطقة.

- ضعف الالتزام بالقضايا الإنمائية في بلدان الاسكوا وسوء إدارتها، وفي هذا السياق يمكن تصنيف دول المنطقة الى ثلاث فئات من حيث اعتماد استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر والجوع. الفئة الأولى، تضم الأردن وفلسطين ومصر واليمن، حيث تتوفر هذه الاستراتيجية، وقد أعدّتها الجهات الرسمية، غير أن السلطة التنفيذية لم تعتمدها بعد، وبالتالي لم تجد طريقها إلى التنفيذ؛ والفئة الثانية، تضم بلداناً كلبنان، حيث تتوفر بعض الإحصاءات الأساسية لدراسة الفقر والجوع غير انها لم ترقَ بعد إلى صياغة استراتيجية وطنية لمكافحة هاتين الظاهرتين؛ والفئة الثالثة من البلدان ما زالت تفتقر إلى المعطيات الأساسية عن ظاهرتي الفقر والجوع، وبالتالي إلى وضع استراتيجية وطنية متكاملة لمكافحتهما.

- المركزية في اتخاذ القرارات وعدم التنسيق والفساد وضعف القدرات المؤسسية سواء في الهيئات الحكومية أم مؤسسات المجتمع المدني. ولعل من أسباب غياب الحكم السليم عدم وجود سياسة واضحة تقود الجهود المبذولة لمكافحة الفقر.

- عدم وضوح سياسات خلق فرص العمل في الأجل المتوسط.

- ارتفاع معدلات الخصوبة ونسب الإعالة، وخاصة بين الأسر التي تعولها نساء.

- ارتفاع نسب الأمية وانخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس، وارتفاع معدلات عمالة الأطفال، وخاصة بين الفقراء، وهذه تعد من عوامل انتقال الفقر من جيل إلى جيل.

- ارتفاع مؤشرات سوء التغذية لدى الأطفال دون سن الخامسة.

جيم البيئة المساندة

لم تكن مشكلة الفقر تثار صراحة على مستوى الحكومات في الكثير من الدول العربية، بل و لم تكن حكومات كثيرة تعترف بوجود هذه المشكلة أصلا. إلا أن الوعي ازداد مؤخراً في الأوساط الحكومية بضرورة مكافحة الفقر والجوع، أقله على مستوى الخطاب التنموي. فعلى سبيل المثال اتخذت مصر «النمو المؤاتي للفقراء» موضوعاً أساسياً لخطتها للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧، وبدأت الحكومة تصرح بوجود المشكلة وتتعامل معها في السنتين الأخيرتين فقط. ولكن بعض الدول، مثل الأردن وفلسطين واليمن، واجهت مشكلة الفقر صراحة، وبالتالي تصمّم لإدماج مكافحة الفقر في الخطط الإنمائية. وعلى الرغم من ذلك، تعتمد جميع دول الاسكوا خططاً ومشاريع وبرامج لمساعدة الطبقات الضعيفة والمحدودة الدخل (مثل النساء المعيلات للأسر والمعوقين والنساء الريفيات). وتشمل هذه البرامج برامج

لدعم السلع وتقديم المساعدات المادية، وكذلك تقديم الخدمات المجانية في مجالات الصحة والتعليم والتشغيل. وأنشئ أكثر من صندوق للتنمية بهدف منح القروض الصغيرة والمتوسطة لصغار المنتجين، وذلك في أربعة بلدان على الأقل هي الأردن ولبنان ومصر واليمن. وأنشئت مؤخراً الهيئة العليا لمكافحة التعطل في الجمهورية العربية السورية.

وعلى المستوى الصحي، ركزت دول الإسكوا في مواجهتها للتحديات على قضايا السكان والخصوبة والأمن الغذائي، وعلى أهمية التوعية الصحية باستخدام الأغذية المتوازنة بحيث تنخفض حالات نقص الحديد وبعض الفيتامينات الضرورية، وكذلك على أهمية تلقيح الأطفال وتشجيع الأمهات على الرضاعة الطبيعية. وركزت أيضاً على أهمية القضاء على الأمراض المؤدية إلى نقص الوزن، وكذلك الحد من الفروق بين المناطق من حيث توزيع الخدمات الغذائية والصحية. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرز في مجالات الصحة والتعليم والتشغيل وكذلك في مستوى الدخل والاستهلاك، يبقى دون المستوى المطلوب حتى عند مقارنته بالتقدم المحرز في البلدان النامية الأخرى. فمعظم بلدان المنطقة لا تزال تعاني من الفقر، سواء أكان فقر الدخل أم الفقر البشري.

وازداد الوعي مؤخراً داخل الهيئات الحكومية بضرورة تكثيف الجهد والتنسيق مع المنظمات الإنمائية غير الحكومية. ومن المعلوم أن بلداناً، منها فلسطين ولبنان ومصر، تضمّ منظمات أهلية ناشطة وذات كفاءة عالية، وأن أكثر من بلد يضمّ كفاءات عالية تعمل في مجالات التنمية البشرية ومكافحة الفقر والجوع. ويبقى التساؤل مطروحاً حول لحظة الانتقال من الخطاب التنموي إلى الالتزام الجدي بقضايا التنمية وتنفيذ مشاريعها في الواقع الملموس ومراقبة التنفيذ وتقييمه.

دال أولويات تخصيص الموارد المحلية والأجنبية

سبق وأشير إلى أهمية المحدد السياسي في ارتفاع نسب الفقر والجوع في منطقة الإسكوا وخاصة في العراق والضفة الغربية وقطاع غزة. ولذلك من المطلوب أولاً تعزيز الدور السياسي والتنموي للأمم المتحدة في العراق، وتطبيق جميع قرارات الأمم المتحدة بشأن الشعب الفلسطيني. وتفيد مراجعة التقارير الوطنية عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أن الأولويات التي حددتها دول المنطقة للمساعدة في مجال رسم السياسات الإنمائية توجز فيما يلي:

١-تعزيز الوعي بأهمية ضمان مشاركة الفقراء في ثمار النمو الاقتصادي . فالإشكالية في هذا المجال تكمن فيما يلي:

- أهمية توخي العدالة في توزيع الثمار والجهود المرتبطة بالتغير الاقتصادي الواسع النطاق. ولذلك يجب رسم سياسات للاقتصاد الكلي تحقق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، وتراعي العدالة في توزيع ثماره بين السكان، ووضع استراتيجيات إنمائية يشارك في صياغتها الفقراء؛

- التنسيق بين الوزارات المعنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وتوزيع العمل بين هذه الجهات على نحو يساعد في تحقيق مصالح الفقراء. فليس للفقراء عموماً والنساء خصوصاً طيف دور في صنع القرار، ومن ثم لا تؤخذ احتياجاتهم المختلفة ومشاكلهم في الاعتبار عند صياغة السياسات العامة ووضع أولوياتها. وهذا ما يؤكد ضرورة اتخاذ إجراءات لضمان مشاركة الشرائح المعنية في استراتيجيات مكافحة الفقر وفي صياغة سياسات وبرامج تراعي احتياجاتها.

٢-النهوض بجميع المجالات التي من شأنها توليد الدخل، إما حاليا أو في المستقبل ويشمل ذلك:

- رسم وتنفيذ سياسات اقتصادية ذات اثر إيجابي على عمل الفقراء، وخاصة المرأة العاملة في القطاعين المنظم وغير المنظم، واعتماد تدابير محددة للتصدي للبطالة، ولا سيما البطالة الطويلة الأجل؛

- تزويد الفقراء بإمكانية الوصول إلى آليات ومؤسسات الادخار والائتمان ومراجعة سياسات الإقراض والتمويل والمساعدة الفنية، بما يضمن استفادة الفقراء منها؛

- التعامل مع تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة على أنها إحدى أهم الأولويات التي يعنى بها على المستوى الوطني لصالح الشباب. وتتطلب هذه الاستراتيجية تنسيق الجهود بين جميع القطاعات الحكومية وغير الحكومية، وإصلاح القطاع المالي لفتح المجال أمام الفقراء من الجنسين للحصول على الخدمات المالية المناسبة.

٣-الاستثمار والإنفاق في رأس المال البشري، والذي قد لا يولد عوائد مباشرة، سوف يؤدي بالضرورة إلى زيادة إمكانيات كسب المال في المستقبل. وفي هذا السياق يجب مراعاة ما يلي:

- عدم الشك في الآثار الإيجابية التي تحدثها التنمية البشرية، وخاصة التعليم الأساسي والتدريب والرعاية الصحية الأساسية، على عملية إعادة توزيع الدخل وتخفيف الفقر؛

- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتسهيل استفادة الفقراء من فرص العمل المتاحة، لاسيما من خلال إتاحة القروض وتقديم المساعدات التنظيمية. وتعد البرامج التدريبية أداة فعالة لزيادة قدرة الفقراء على إيجاد عمل منتج؛

- تشجيع الفقراء على إقامة مشاريع إنتاجية صغيرة، وذلك عن طريق توفير خدمات الائتمان والتسويق والتكنولوجيا والتدريب التي تتلاءم واحتياجات مثل هذه المشاريع؛

- رفع المستوى الثقافي والاجتماعي للفقراء وإعطاء أولوية مطلقة لمحو الأمية، وخاصة في الأرياف والمدن والمناطق العشوائية، ورفع الكفاءة الحرفية للفقراء وخاصة الفقيرات اللواتي يعلن أسراً.

٤-تمكين الفقراء من الاستفادة من أنظمة الرعاية الاجتماعية والاهتمام بإقامة مظلات وشبكات أمن اجتماعي معززة بتعريف إنساني للمؤهلين للحصول على الدعم، يضمن حصول الفقراء، وخاصة ربات الأسر على المساعدات المالية. والدولة في وضع أفضل من المنظمات غير الحكومية من حيث القدرة على توفير مثل هذه الموارد؛

٥-رفع كفاءة مؤسسات العمل التطوعي وأجهزة المجتمع المدني والاستفادة من إمكانية وصولها إلى الفئات المحتاجة وتعزيز هذه الإمكانية؛

٦-مراعاة تحقيق التوازن بين المناطق الجغرافية المختلفة مع إعطاء أولوية لأشد المناطق حرماناً وخاصة الريف، وذلك عند وضع أية استراتيجية للحد من الفقر ودعم مشاريع البنية التحتية في المناطق الفقيرة؛

٧-إجراء مسوح دورية للدخل والإنفاق بانتظام كل خمس سنوات على الأكثر، وإتاحة البيانات الخام لكل باحث، إذ إن البيانات المبوبة يشوبها قدر من التقريب، وقد تحد من قدرة الباحث على وصف الفقراء؛ وكذلك إجراء مسوح متعددة الأغراض متكاملة للأسرة تتضمن معلومات عن الدخل والإنفاق والأطفال والأمهات والحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وحالة السكن وملكية الأصول وخاصة الأصول الزراعية.

هاء خلاصة عامة

استنادا إلى بعض المؤشرات الخاصة بالفقر في منطقة الإسكوا وإلى التطورات السياسية الحالية، يُستخلص أن العراق وفلسطين واليمن لن تتمكن من تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف، وهذا سينعكس على مستويات الفقر في المنطقة بأسرها؛ وأن بلدان مجلس التعاون الخليجي ستشهد انخفاضا في مستويات الفقر؛ وبسبب تردي الأوضاع السياسية في العراق وفلسطين سترتفع نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية؛ ومن الضروري بذل جهود صحية لتحسين الأنماط الغذائية وزيادة الوعي الصحي لتخفيض نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص في الوزن.

وتواجه منطقة الإسكوا تحديات عديدة في تخفيض نسبة الفقر والجوع أهمها تعزيز الدور السياسي، ووضع استراتيجيات وطنية لمكافحة الفقر، وإعداد مشاريع وبرامج لمساعدة الفئات المحدودة الدخل والضعيفة، ومنها النساء اللواتي يعلن أسراً والمعوقون.

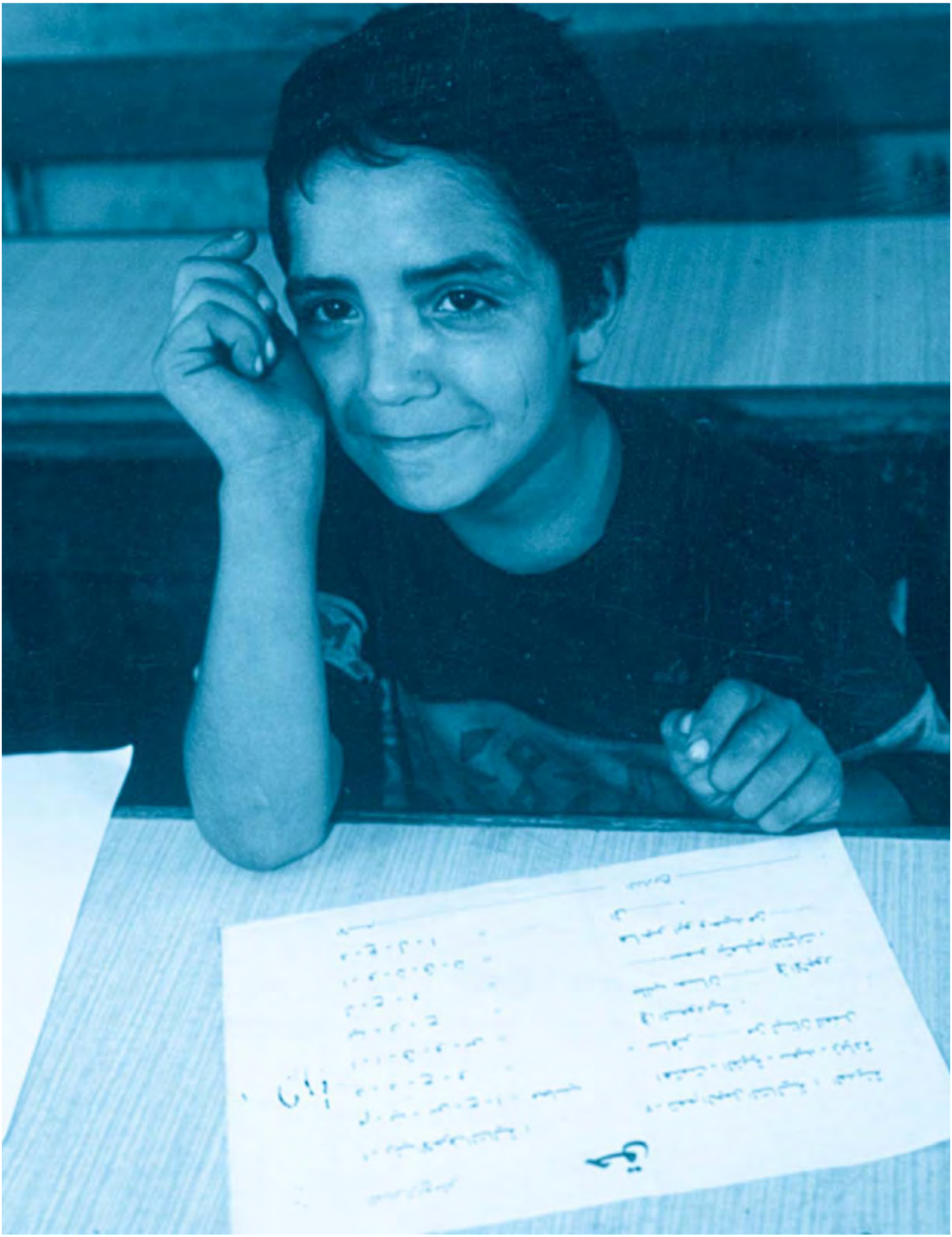

الهدف الثاني
تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

- **الغاية ٣:**

كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، ذكوراً وإناثاً، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥

- **المؤشرات:**

-صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي
-نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الخامس
-معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة

ألف الوضع الراهن والاتجاهات المستقبلية

أدركت بلدان الإسكوا في وقت مبكر أهمية التعليم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فاعتبرته من الأولويات على صعيد الإنفاق العام، وحرصت على أن يكون مجانيا لجميع المواطنين. وفي العقد الأخير أولت تلك البلدان التعليم الأساسي اهتماما خاصا باعتباره حقا من حقوق الطفل. ونتيجة لذلك، حققت تقدما ملحوظا في معدلات الالتحاق بمختلف مراحل التعليم، وخاصة مرحلة التعليم الابتدائي، كما أحرزت تقدماً مشابهاً في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، وخاصة لدى فئة الشباب. إلا أن وتائر التقدم التي كانت متقاربة عموماً بين بلدان المنطقة خلال فترة الوفرة المالية في السبعينات، أخذت تتفاوت بعد منتصف الثمانينات، نتيجة لتفاوت تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية والسياسية. وبوجه عام، يمكن القول إن الإنفاق على التعليم في بلدان مجلس التعاون الخليجي كان أقل تأثرا بالأزمة منه في البلدان الأخرى، مما يجعلها أسرع في الوصول إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة الهدف الثاني الذي يتمحور حول تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.

الغاية ٣: كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، ذكوراً وإناثاً، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥

أ صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي

حققت بلدان منطقة الاسكوا تقدماً ملموسا نسبة لمعدلات القيد في التعليم الابتدائي خلال التسعينات. ففي المملكة العربية السعودية ارتفع صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي

من ٦٢,١ في المائة إلى ٩٦,١ في المائة، وفي البحرين من ٨٥,٩ في المائة إلى ٩٩,٥ في المائة ما بين الاعوام ١٩٩٠ و٢٠٠٠. وفي تلك الفترة، اتخذت مصر التعليم «مشروعاً قومياً للتسعينات»، وزادت نسبة الإنفاق العام على التعليم من ١٢ بالمائة من اجمالي حصص الميزانية في السنة المالية ١٩٩٠/١٩٩١ الى ١٩ في المائة في السنة المالية ١٩٩٩/٢٠٠٠[٣]. وفي البحرين بلغت نسبة الاستثمار في التعليم من الناتج المحلي الإجمالي ٣,٣ في المائة في العام ٢٠٠١ (دون الاستثمار في التعليم الجامعي)، وهو رقم يعادل الرقم الخاص بالدول المتقدمة، كذلك فقد ارتفع نصيب الطالب دون الجامعي من الإنفاق على التعليم بنسبة ٢٥,٦ في المائة في عام ٢٠٠١ مقارنة بعام ١٩٩١[٤].

وحيث أن نسبة الالتحاق الصافية بالتعليم الابتدائي هي النسبة المئوية لعدد التلاميذ في الفئة العمرية المحددة للتعليم الابتدائي والمسجلين في هذه المرحلة إلى إجمالي عدد السكان في نفس الفئة العمرية، فإن عملية معالجة البيانات لاحتساب هذا المؤشر قد تشوبها بعض الاخطاء خاصة فيما يتعلق بأعمار التلاميذ وتقديرات السكان في الفئة العمرية المقابلة. ومن جهة اخرى فان هذا المؤشر عرضة للاختلاف ما بين المصادر الوطنية والدولية نتيجة للاختلاف في التقديرات السكانية بين الجهتين.

أشار تقرير المملكة العربية السعودية عن الأهداف الإنمائية للألفية أن هدف التعليم الابتدائي سيتحقق في عام٢٠١٥. ففي سنة ٢٠٠٠، بلغت معدلات الالتحاق الصافية في مرحلة التعليم الابتدائي ٩٧,٣ في المائة للذكور و٩٤,٨ في المائة للإناث، وبلغت نسبة الإنفاق على التعليم ١١,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت النسبة المخصصة من هذا الإنفاق للتعليم الابتدائي ٨٢,٢ في المائة. ويُلاحظ أيضا تصاعد دور القطاع الخاص في التعليم الابتدائي كما في مراحل التعليم الأخرى[٥].

الجدول ٦: معدلات الالتحاق الصافية في التعليم الابتدائي في بلدان الإسكوا، ١٩٩٠-٢٠٠٠

البلد	١٩٩٠	٢٠٠٠
الاردن	٩١,٤	٩٢[د]
الامارات العربية المتحدة	٩٢,٤	٨٦,٦
البحرين	٨٥,٩	٩٩,٥
الجمهورية العربية السورية	٩٥,٤	٩٨,٧
العراق	٧٨,٦[أ]	٩٣[د]
عُمان	٧٠,٣	٨٩,٧
فلسطين	٨٧,٥[ب]	٩٢,٢[د]
قطر	٨٧	٩٥[د]
الكويت	٨٧,٤[ب]	٨٥,٨
لبنان	٩٧,٦[ج]	٩٨,٣
مصر	٨٥,٩	٩٢,٦
المملكة العربية السعودية	٦٢,١	٩٦,١
اليمن	٥٢,٧	٥٩,٥

المصـــدر: التقارير الوطنية حول الاهداف الانمائية لكل من الاردن، البحرين، الجمهورية العربية السورية، فلسطين، الكويت، لبنان، مصر، المملكة العربية السعودية واليمن وقواعد بيانات اليونسكو للبلدان الاخرى (www.uis.unesco.org)

ملاحظات: (أ) تشير إلى عام ١٩٩٢؛
(ب) تشير إلى عام ١٩٩٤؛
(ج) تشير إلى عام ١٩٩٦؛
(د) تشير إلى عام ٢٠٠١.

ومن جهة أخرى لا يوجد تفسير واضح لانخفاض نسبة الالتحاق الصافية في التعليم الابتدائي في المملكة العربية السعودية، حيث لم تتعدَّ ٦٢ في المائة في بداية التسعينات، كذلك لا يوجد تفسير لتراجع نسبة الالتحاق الصافية في التعليم الابتدائي في الإمارات العربية المتحدة من ٩٢,٤ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٨٦,٦ في المائة في عام ٢٠٠٠ سوى الأخطاء التي تشوب عملية الحساب وللاسباب التي ذكرت آنفاً.

وهكذا يمكن القول إن جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي

(٣) تقرير عن الأهداف التنموية على المستوى القطري، مصر، إعداد مركز دراسات واستشارات الادارة العامة بجامعة القاهرة؛ القاهرة آب/اغسطس ص.١٩.
(٤) Bahrain. Millennium Development Goals, First Report. Manama, October .2003. P6
(٥) Saudi Arabia Kingdom. Development Goals, report of the Kingdom of Saudi Arabia. Riyadh,.2002. P15

قد تتوصل إلى تحقيق تعميم التعليم الابتدائي قبل عام ٢٠١٠. أما سائر بلدان المنطقة الاخرى فتتجه إلى تحقيق هدف الألفية على هذا الصعيد قبل عام ٢٠١٥، باستثناء اليمن الذي بلغت فيه نسبة الالتحاق الصافية في التعليم الابتدائي ٥٩,٥ في المائة فقط في عام ٢٠٠٠. غير أن الأوضاع غير المستقرة في كل من العراق والأراضي الفلسطينية المحتلة سيكون لها تأثير سلبي واضح على وتيرة التقدم باتجاه تحقيق الهدف المنشود.

الشكل ٤: معدلات الالتحاق الصافية في التعليم الابتدائي في بلدان الإسكوا، عام ٢٠٠٠

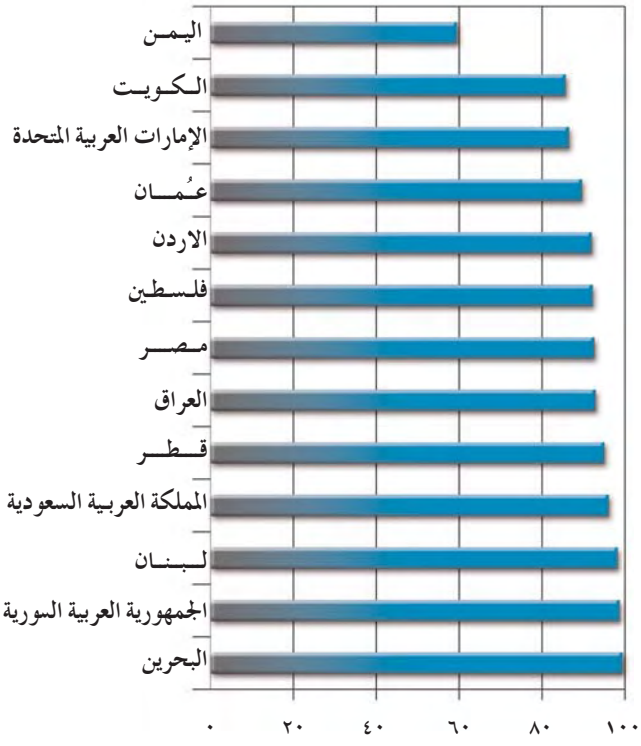

المصدر: التقارير الوطنية حول الاهداف الانمائية لكل من الاردن، البحرين، الجمهورية العربية السورية، فلسطين، الكويت، لبنان، مصر، المملكة العربية السعودية واليمن وقواعد بيانات اليونسكو للبلدان الاخرى (www.uis.unesco.org)

ملاحظات: (*) تشير إلى سنة ٢٠٠١.

ب نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون الى الصف الخامس.

تقيس نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الخامس نوعية التعليم إضافة إلى ظاهرة التسرب في مرحلة التعليم الابتدائي. ويبين الجدول ٧ أن نسب التسرب في المرحلة الابتدائية كانت في عقد التسعينات من القرن الماضي تتجه نحو الارتفاع في اثنين من بلدان المنطقة هي الجمهورية العربية السورية وسلطنة عُمان، بينما كانت تتجه نحو الانخفاض في عشرة بلدان أخرى. أما بالنسبة إلى العراق فالبيانات المتوفرة، والمقدرة من قبل اليونسكو، لا تتيح رصد اتجاه معين لظاهره التسرب. وفي جميع الأحوال يبقى من اللافت أن معدلات التسرب في بلدان المنطقة كانت في أواخر التسعينات لا تزال مرتفعة نسبيا، فقد تراوحت بين ١,٢ و٢,٦ في المائة في الأردن والبحرين وفلسطين ومصر والامارات العربية المتحدة والكويت، وبين ٤ و٦ في المائة في عمان ولبنان والمملكة العربية السعودية. وارتفعت إلى ١٧ في المائة في الجمهورية العربية السورية و٢٥ في المائة في اليمن. ويذكر التقرير الوطني عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مصر[٦]، أن معدلات التسرب في المرحلة الابتدائية تمر في هذا البلد بتقلبات كبيرة، وأنه بالرغم من انخفاضها من ٣,٤ في المائة في السنة الدراسية ١٩٩٢-١٩٩٣ إلى ١,٥ في المائة في السنة الدراسية ١٩٩٧-١٩٩٨، الا انها تبقى مرتفعة.

(٦) تقرير عن الأهداف التنموية للألفية على المستوى القطري، مصر، مرجع سبق ذكره، ص. ١٧.

الجدول ٧: نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الخامس في بلدان الإسكوا، ١٩٩٠-٢٠٠٠

البلد	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
الاردن	٩٢,٢	...	٩٨,٨
الامارات العربية المتحدة	٨٠	...	٩٨,١(هـ)
البحرين	٨٩,٢	...	٩٧,٤(د)
الجمهورية العربية السورية	٨٤	...	٨٣,١
العراق	...	...	٦٥,١(د)
عُمان	٩٦,٩	...	٩٥,٩
فلسطين	...	٩٧,٥(ب)	٩٨,٦(هـ)
قطر	٦٤,١	٩٩	...
الكويت	...	٩٦	٩٧,٩(و)
لبنان	...	٩١,١(ج)	٩٥,٣
مصر	٩٦,٦	...	٩٨,٥(ج)
المملكة العربية السعودية	٨٢,٩	...	٩٤
اليمن	٦٥,٣	...	٧٥,١

المصـــدر: التقارير الوطنية حول الاهداف الانمائية لكل من الاردن، الجمهورية العربية السورية، فلسطين، الكويت، لبنان، مصر واليمن وقواعد بيانات اليونسكو للبلدان الاخرى (www.uis.unesco.org).

ملاحظات: (أ) تشير إلى عام ١٩٩٢؛
(ب) تشير إلى عام ١٩٩٤؛
(ج) تشير إلى عام ١٩٩٧؛
(د) تشير إلى عام ١٩٩٨؛
(هـ) تشير إلى عام ١٩٩٩؛
(و) تشير إلى عام ٢٠٠٠؛
(...) تعني بيانات غير متاحة.

ومن الواضح أن التسرب المدرسي يسبب خسائر جسيمة في الموارد، ويحدث آثاراً سلبية على واقع ومستقبل معدلات الأمية. وتعود هذه الظاهرة في بلدان المنطقة إلى جملة أسباب منها: عدم قدرة الأنظمة التعليمية على تأمين عنصر الجذب المطلوب لإبقاء التلاميذ على مقاعد الدراسة، والمواقف السلبية من تعليم البنات، وعدم تمكن الفئات الفقيرة من تأمين مستلزمات الدراسة لأطفالها، وحاجة هذه الفئات إلى مشاركة الأولاد في تحمل بعض أعباء العمل (داخل المنزل بالنسبة إلى البنات وخارجه بالنسبة إلى البنين).

ج معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة

يوضح الجدول ٨ أن بلدان المنطقة بذلت خلال العقدين الماضيين جهوداً كبيرة لزيادة معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة. ويلاحظ أن هذا المعدل في بلدان مجلس التعاون الخليجي، كان، في عام ١٩٩٠، يتراوح بين ٨٥,١ في المائة في الإمارات العربية المتحدة و٩٥,٧ في المائة في البحرين، وأصبح، في عام ٢٠٠٠، يتراوح بين ٩١ في المائة في الإمارات العربية المتحدة و٩٨,٤ في المائة في البحرين. ويلاحظ أن تقدما مماثلاً، لا بل أسرع، أحرز في كل من الأردن وفلسطين ولبنان والجمهورية العربية السورية، حيث بلغت، في عام ٢٠٠٠، معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الفئة المذكورة من السكان ٩٩,٥ في المائة و٩٨,٣ في المائة و٩٧,٥ في المائة و٩٤,٨ في المائة على التوالي. ومع

الجدول ٨: معدل الالمام بالقراءة والكتابة لدى السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة في بلدان الإسكوا، ١٩٩٠-٢٠٠٠

البلد	١٩٩٠	٢٠٠٠
الاردن	٩٧,٣	٩٩,٥
الامارات العربية المتحدة	٨٥,١	٩١
البحرين	٩٥,٧	٩٨,٤
الجمهورية العربية السورية	٨٠	٩٤,٨
العراق	٤٠,٩	٤٤,٦
عُمان	٨٥,٧	٩٨
فلسطين	...	٩٨,٣
قطر	٩٢,٢	٩٤,٨
الكويت	٨٨	٩٢,٩
لبنان	٩٢,٢	٩٧,٥
مصر	٦١,٣	٦٩,٦
المملكة العربية السعودية	٨٥,٦	٩٢,٧
اليمن	٥٠	٦٤,٤

المصـــدر: اليونسكو، معهد الإحصاء، http://www.uis.unesco.org.

التقدم الذي حققته كل من مصر واليمن، بقيت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة منخفضة في عام ٢٠٠٠، حيث بلغت ٦٩,٦ في المائة، و٦٤,٤ في المائة على الترتيب. ونتيجة للحروب التي خاضها العراق والحصار الذي فرض عليه، بقي هذا المعدل في حدود ٤٥ في المائة.

وإذا استمرت بلدان المنطقة على وتيرة التقدم التي سجلتها في التسعينات، يكون من المتوقع أن يبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة ١٠٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥ في كل من الأردن والبحرين وعُمان والأرض الفلسطينية المحتلة ولبنان، وفي الفترة الواقعة بين ٢٠٠٥ و٢٠١٥ في كل من الإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية، ويبقى من غير المتوقع أن يتوصل كل من العراق ومصر واليمن إلى تحقيق هذا الهدف قبل عام ٢٠١٥.

الشكل ٥: معدل الالمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة في بلدان الإسكوا، ١٩٩٠-٢٠٠٠

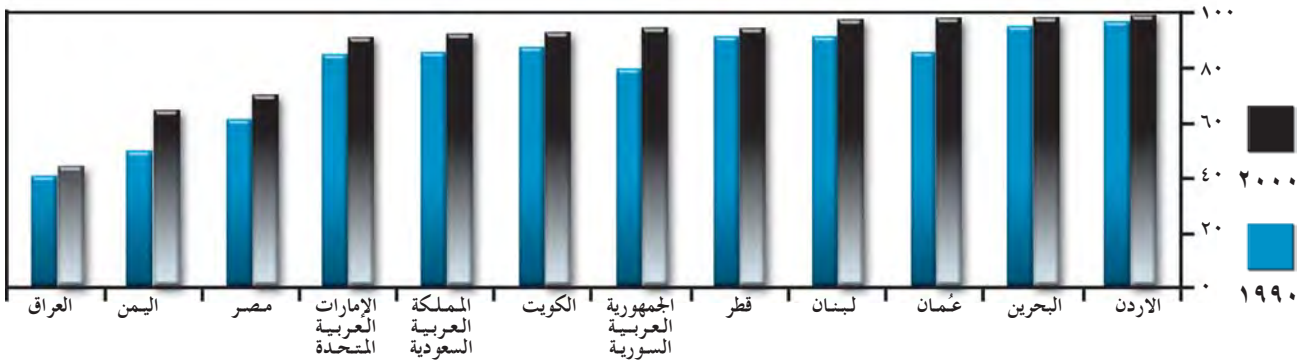

المصـــدر: اليونسكو، معهد الإحصاء، قاعدة بيانات التعليم: http://www.uis.unesco.org

باء التـحـديـات

بالرغم من التقدم الملحوظ الذي حققته بلدان المنطقة في مجال تحسين معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي وخفض نسب الأمية لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥و٢٤ سنة، لا تزال مسيرة التعليم في تلك البلدان تواجه عددا من التحديات يمكن إدراجها في مجموعات ثلاث، الأولى تتعلق بالجانب النوعي للتعليم، وتشمل جميع بلدان المنطقة، والثانية تتعلق بالجانب الكمي للتعليم وتطال خصوصاً البلدان الكثيفة السكان، والثالثة مجتمعيه وقد تختلف من بلد إلى آخر تبعا للمستوى الاقتصادي والتقاليد السائدة.

وفيما يتعلق بالجانب النوعي، تجد بلدان المنطقة نفسها في الوقت الحاضر أمام ضرورة العمل على تحديث أنظمتها التعليمية بحيث تستجيب للتغيرات التكنولوجية والاقتصادية السريعة التي يشهدها العالم. ويكون ذلك من خلال إعادة نظر مستمرة للبرامج والمناهج بقصد تعزيز الحس النقدي والقدرة على التحليل لدى التلميذ، وإمداده بمجموعة واسعة من المؤهلات والمهارات التي تمكنه من التكيّف مع التغيرات المتسارعة في سوق العمل. وهذا يتطلب بدوره توفير وسائل التعليم الحديثة، وتأمين الإعداد المناسب، والتدريب وإعادة التأهيل المستمرين للقائمين على العملية التعليمية لكي يتمكنوا من مواكبة أحدث التطورات التي يشهدها العالم.

وفي عصر أصبحت فيه شبكة الإنترنت وسيلة رئيسية لنقل المعرفة عموماً وآخر ما تتوصل إليه الأبحاث من مستجدات علمية، أصبحت الحاجة ماسة إلى تزويد المدارس والمعاهد بالحواسيب الآلية وربطها بشبكة الإنترنت، وإدخال المعلوماتية ضمن مكونات المناهج والبرامج منذ

بداية مرحلة التعليم الابتدائي بغرض تحقيق المواءمة بين احتياجات سوق العمل ونواتج العملية التعليمية الأساسية.

وأما التحديات المتعلقة بالجانب الكمي للتعليم فهي لا تزال تعترض عملية التوسع الأفقي والعامودي للتعليم في بلدان المنطقة، باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي القليلة السكان (الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان وقطر والكويت). وتنتج هذه التحديات أساساً من تفاعل عاملين، أولهما معدل النمو السكاني المرتفع الذي يؤدي إلى ازدياد مستمر في الطلب على التعليم ومستلزماته من كوادر تعليمية وأبنية مدرسية وتجهيزات مختلفة، وثانيهما يتمثل بالضغوط الاقتصادية الكبيرة التي تمارس في إطار برامج التصحيح الهيكلي بهدف خفض الإنفاق العام وتقليص القطاع الحكومي، مما يفرض على البلدان المعنية أن تركز سياستها التعليمية على ثلاثة محاور رئيسية:

- تركيز الإنفاق العام على التعليم خصوصاً على الفئات والمناطق الفقيرة، حيث معدلات التسرب المدرسي هي الأعلى وحيث التمييز ضد البنات في التعليم هو الأكثر شيوعا.
- تركيز الإنفاق العام على التعليم على التعليم الأساسي والعمل على التطبيق الفعلي لمجانية وإلزامية هذه المرحلة من التعليم.
- العمل على إشراك السلطات المحلية والقطاعين الأهلي والخاص في تحمل أعباء التعليم ولا سيما في مرحلتي التعليم الثانوي والعالي.

أما التحديات المجتمعية فتتعلق بالتقاليد. ومع التقدم الملحوظ في المؤشر الخاص بالإلمام بالقراءة والكتابة للبنات، انطلق هذا التحسن من نقطة منخفضة للغاية في بعض البلدان، مثل مصر واليمن حيث ما زال المؤشر بعيدا عن الهدف المنشود. ومع أن مصر حققت تقدما واضحا في معدلات التحاق البنات في التعليم من ٢٦ في المائة في ١٩٦٠ إلى ٦٦ في المائة في ٢٠٠٠، ما زالت الفتاة أول من يترك مقاعد الدراسة عند ضيق الموارد نتيجة للتقاليد المجتمعية السائدة، ولا سيما بعد ارتفاع كلفة التعليم الأساسي بنسبة ٧٠ في المائة من الإنفاق العائلي على التعليم خلال الفترة ١٩٩٦/٩٥–٢٠٠٠/٩٩ وبنسبة ١٩,٦ في المائة للتعليم الثانوي و١٨ في المائة للتعليم الجامعي.

ويعتبر الفقر من أهم المحددات التي تؤثر في معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي وربما يعد التحدي الأهم الذي يواجه محدودي الدخل. ففي حين بلغت نسبة الأمية ٣١,٣ في المائة بين المصريين في عام ٢٠٠٠، تراوحت بين ٤٥ في المائة بين الفقراء و٢٨,٤ في المائة بين غير الفقراء. وفي السنة الدراسية ١٩٩٩–٢٠٠٠، كانت نسبة الالتحاق بالمدارس للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و١٥ سنة في التعليم الأساسي ٩٣,٩ في المائة للأطفال الفقراء و٩٧,٤ في المائة لغير الفقراء مع وجود اختلافات واضحة لصالح أطفال الحضر على حساب أطفال الريف من حيث نسب الالتحاق[٧].

ولا بدّ من الإشارة في هذا السياق إلى الوضع الخاص لكل من العراق والأرض الفلسطينية المحتلة، حيث سيترك عدم استقرار الأوضاع السياسية وتردي الأوضاع الأمنية آثارا سلبية على العملية التعليمية، وحيث يواجه التلاميذ صعوبة في الوصول إلى المدارس ويتعرضون للعنف والانقطاع لفترات طويلة عن التحصيل. فقد أظهرت إحدى الدراسات الميدانية التي أجريت في الأرض الفلسطينية المحتلة أن ١١ في المائة من الأطفال تعطلوا عن الدراسة كلياً، اضافة الى ٥٢ في المائة تعطلوابشكل جزئي[٨] بسبب سوء الاوضاع الامنية.

جيم البيئة المساندة

أدركت بلدان الإسكوا مدى أهمية الاستثمار في رأس المال البشري في اقتصاد القرن الحادي والعشرين، فاتخذت في الأعوام الأخيرة مجموعة من الإجراءات في إطار السعي إلى تحقيق التعليم الابتدائي المجاني الشامل، والتي من شأنها زيادة معدلات الالتحاق في المدارس ونسبة المتعلمين بين الشباب.

(٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٢–٢٠٠٣ مطبوعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مصر.
(٨) Occupied Palestinian Territory. The Millennium Development Goals: Progress report 2002. Jerusalem, August 2003. P.22.

ومن هذه الإجراءات:

- إصدار قوانين لرفع سن إلزامية التعليم حتى نهاية المرحلة الإعدادية.
- إصدار القوانين التي تمنع تشغيل الأطفال دون الخامسة عشرة، وإقرار القوانين الخاصة برعاية الأطفال وحمايتهم، كما حصل في مصر، حيث أنشأت الحكومة المجلس القومي للأمومة والطفولة الذي يضطلع، بدعم من الأمم المتحدة، بإعداد استراتيجية تستهدف تعميم التعليم الابتدائي وإدخال التحولات الهيكلية في نظام التعليم ليصبح قادراً على مواكبة التطورات العلمية والتقنية[٩].
- قيام وزارات التربية، بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني، بعقد دورات لمحو الأمية وبإنشاء عدد من المدارس، وخاصة في المناطق المحرومة. وهذا الأمر من شأنه أن يساهم في قيام شراكة حقيقية بين المجتمع الأهلي والحكومات من أجل النهوض بالعملية التعليمية.
- قيام الحكومات بزيادة الإنفاق على التعليم، وذلك بالرغم من سياسات الإصلاح الهيكلي المتبعة في الأعوام الأخيرة. ففي مصر مثلاً، زادت الحكومة ميزانية التعليم بمتوسط حقيقي بلغ ٨ في المائة سنوياً، خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٧. وارتفعت نسبة الإنفاق الكلي على التعليم في الميزانية المصرية من ١٢ إلى ١٩ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠–٢٠٠٠[١٠].
- إدخال إصلاحات مهمة على أنظمة التعليم في بعض بلدان المنطقة.
- تصديق جميع دول المنطقة على اتفاقية حقوق الطفل، وتصديق معظمها[١١] على الاتفاقية رقم ١٣٨ بشأن الحد الأدنى لسن العمل.

دال أولويات تخصيص الموارد المحلية والأجنبية

يجب أن تعطى الأولوية في تخصيص الموارد المحلية والأجنبية، في إطار هذا الهدف، للمجالات التالية:

- تحسين مستوى المعلمين والطرق المستخدمة في التدريب، وتطوير المناهج وتوفير تكنولوجيا متقدمة للتعليم.
- مواجهة التفاوتات التعليمية القائمة بين المناطق الريفية والحضرية، وتلك القائمة بين النساء والرجال.
- توفير منح دراسية للطلاب الذين ينتمون إلى أسر فقيرة.
- تطوير القدرة المؤسسية لقطاع التعليم.

هاء خلاصة عامة

حققت بلدان منطقة الإسكوا في عقد التسعينات من القرن الماضي تقدما ملحوظا على صعيد الالتحاق بالتعليم الابتدائي وخفض نسبة الأمية لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤، غير أن معدلات التسرب في أغلب هذه البلدان لا تزال مرتفعة. وإذا ما استمرت بلدان المنطقة على وتائر تقدمها المحققة في التسعينات في مجال الالتحاق بمرحلة التعليم الابتدائي، يكون من المتوقع أن تتوصل جميعا باستثناء اليمن إلى تحقيق الهدف المعني بتعميم التعليم الابتدائي، أي رفع نسبة الالتحاق الصافية بهذه المرحلة من التعليم إلى ١٠٠ في المائة في عام ٢٠١٥. ولكي تتمكن البلدان المعنية من تحقيق هذا الهدف فعلياً، عليها أن تتوصل إلى التغلب على عدد من التحديات التي لا يجب التقليل من أهميتها والناجمة بمعظمها إما عن تدني نوعية التعليم، أو عن التعارض بين الاستجابة لمقتضيات النمو السكاني المتزايد (زيادة الطلب على التعليم) من جهة، ومقتضيات التصحيح الاقتصادي الهيكلي (خفض الإنفاق العام) من جهة أخرى.

وتتوفر في البلدان المعنية عوامل كثيرة تساعد على مواجهة هذه التحديات بنجاح، أهمها درجة الوعي المتقدمة بضرورة هذه المواجهة.

(٩) تقرير عن الأهداف التنموية للألفية على المستوى القطري في مصر، مرجع سبق ذكره، ص.١٩.
(١٠) تقرير عن الأهداف التنموية للألفية على المستوى القطري في مصر، مرجع سبق ذكره.، ص.١٩
(١١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٣: أهداف التنمية البشرية للألفية تعهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية، ٢٠٠٣.

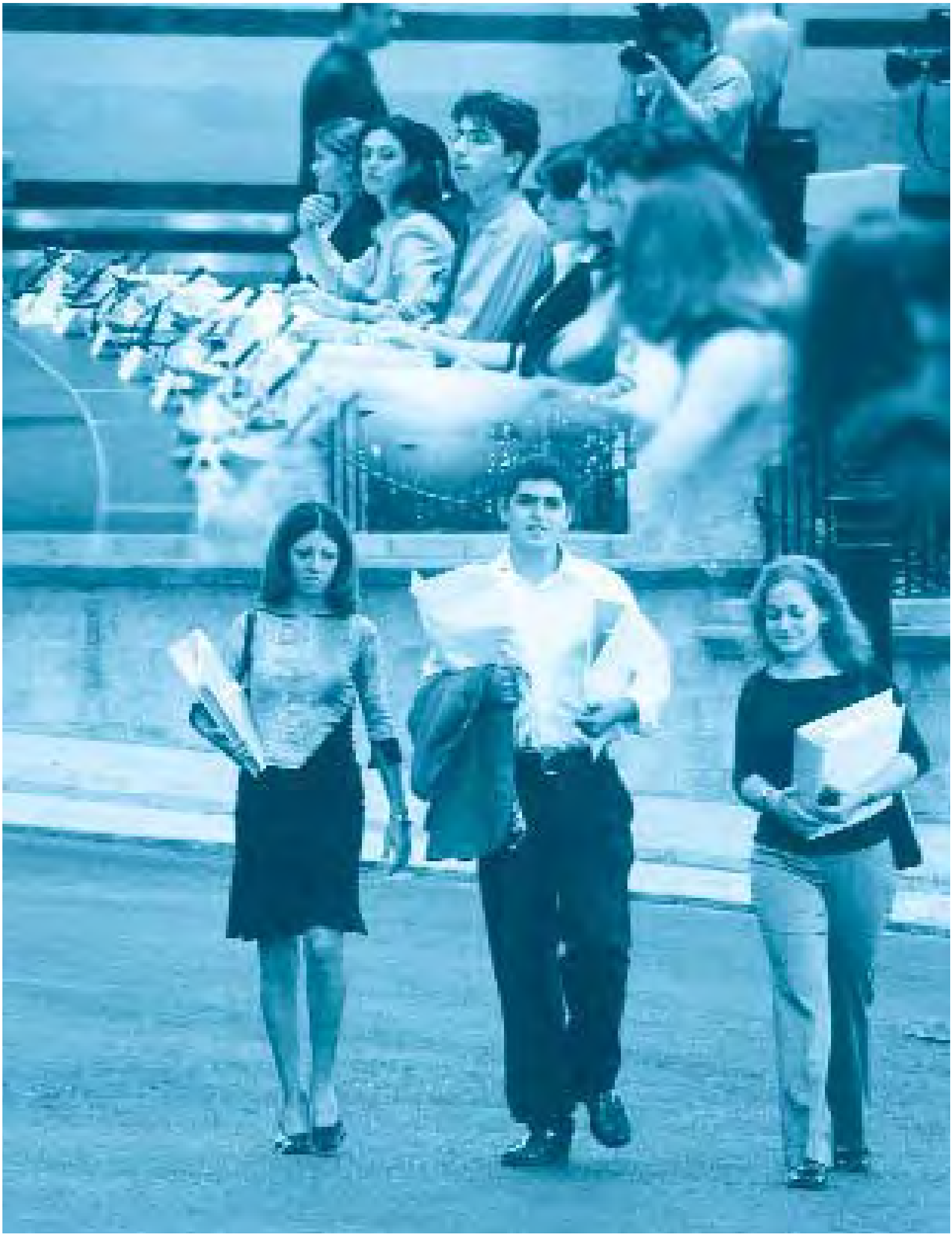

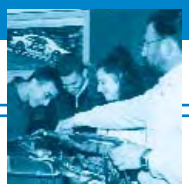
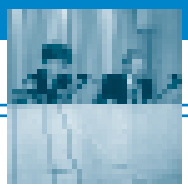

الهدف الثالث
تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

- **الغاية ٤:**

إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥، وبالنسبة إلى جميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥

- **المؤشرات:**

-نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي
-نسبة الشابات إلى الشباب ممن يلمون بالقراءة والكتابة فيما بين سن ١٥ و٢٤ سنة
-حصة النساء من الوظائف ذات الأجر في القطاع غير الزراعي
-نسبة المقاعد التي تحتلها النساء في البرلمانات الوطنية

ألف الوضع الراهن والاتجاهات المستقبلية

يمكن القول ان عدم المساواة في مجال التعليم يعتبر انتقاصاً من حقوق المرأة والفتاة وعائقاً أساسياً أمام تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) على وجوب أن يكون التعليم الابتدائي مجانياً وإلزاميا وان تكون مستويات التعليم الأعلى في متناول الجميع كل حسب استحقاقه . ومنذ ذلك التاريخ، أبرمت اتفاقيات كثيرة، منها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩) واتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩) بالإضافة إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (٢٠٠٠). غير أن تشريعات حقوق الإنسان لم تفلح في تحقيق المساواة الكلية . وكان لمنهاج عمل بيجين الصادر عن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين في عام ١٩٩٥ فضل كبير في تحديد عدد من القضايا ذات الاهتمام الحاسم، والتي حددت مجموعة من الأهداف الاستراتيجية وأعادت التأكيد على تدابير تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التعليم، التي كانت الدول قد التزمت بها أصلاً في اتفاقيات عدة. وخلال العقود الثلاثة الماضية، بذلت بلدان الإسكوا جهوداً كبيرة لتطوير التعليم عموماً وتعليم المرأة خصوصاً، وخصصت لذلك موارد مالية كبيرة نسبياً تجاوزت أحياناً خمسة في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. ونتيجة لذلك، أخذت الفجوة تضيق بين الجنسين في مراحل التعليم الثلاث، وخصوصاً في بلدان مجلس التعاون الخليجي التي أنفقت أموالاً طائلة على تحديث التعليم.

الغاية ٤: إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥، وبالنسبة إلى جميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥

أ نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي

(١) التعليم الابتدائي

يوضح الجدول ٩ أن جميع بلدان المنطقة، باستثناء اليمن، كانت في بداية التسعينات قد قطعت شوطاً طويلاً نحو

تحقيق المساواة بين الجنسين في مرحلة التعليم الابتدائي حيث تجاوزت نسبة البنات إلى البنين في المرحلة المذكورة ٨٠ في المائة باستثناء اليمن حيث بلغت ٥٠ في المائة فقط. واستمر التحسن على امتداد عقد التسعينات في جميع البلدان، باستثناء العراق الذي فرض عليه الحصار بعد حرب الخليج الثانية مما ادى الى تقليص الإنفاق العام وفي مقدمته الإنفاق على التعليم. وفي عام ٢٠٠٠، تحققت المساواة في مرحلة التعليم الابتدائي في كل من البحرين وفلسطين. والاهم أن معدلات التسرب في البحرين في التعليم الابتدائي بلغت ٠,١ للبنات و٠,٣ للبنين، في حين كانت في التعليم الإعدادي ٠,٤ للبنات مقابل ٠,٥ للبنين[١٢]. وفي المملكة العربية السعودية بلغت نسبة البنات إلى البنين ٠,٩ في التعليم الابتدائي في عام ٢٠٠٠[١٣].

وفي فلسطين[١٤] وصل معدل الالتحاق الصافي في التعليم الاساسي للعام الدراسي ٢٠٠٠-٢٠٠١ الى ٩٢,٧ في المائة عند الفتيات بينما لم يتخط ٩١ في المائة عند الفتيان. وإذا استمر التقدم على هذه الوتيرة، فستتوصل غالبية بلدان الإسكوا إلى تحقيق المساواة قبل عام ٢٠٠٥. وبينما لا يتوقع أن تتوصل كل من الجمهورية العربية السورية ومصر إلى تحقيق المساواة قبل الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠، يبقى على العراق واليمن أن يبذلا جهوداً استثنائية ليتمكنا من تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين في مرحلة التعليم الابتدائي قبل عام ٢٠١٥.

الجدول ٩: نسبة البنات إلى البنين في التعليم الابتدائي في بلدان الإسكوا

البلد	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
الاردن	٠,٩٤	٠,٩٦	٠,٩٦
الامارات العربية المتحدة	٠,٩٣	٠,٩٣	٠,٩٢
البحرين	٠,٩٧	٠,٩٩	١,٠٠
الجمهورية العربية السورية	...	٠,٨٧	٠,٨٩
العراق	٠,٨٠	٠,٨١	٠,٧٩
عُمان	٠,٨٩	٠,٩٣	٠,٩٣
فلسطين	...	٠,٩٣	٠,٩٩
قطر	٠,٩١	٠,٩٦	٠,٩٥
الكويت	٠,٩٢	٠,٩٦	٠,٩٦
لبنان	٠,٩٤ (أ)	٠,٩٣	٠,٩٣
مصر	٠,٨٠ (أ)	٠,٨٢	٠,٩٠
المملكة العربية السعودية	٠,٨٤	٠,٩١	٠,٩٢
اليمن	٠,٥٠	٠,٤٩ (ب)	٠,٥٦
بلدان الإسكوا	...	...	٠,٨٥

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، قاعدة بيانات إحصاءات التعليم.

ملاحظات: (أ) تشير الى سنة ١٩٩١؛
(ب) تشير إلى سنة ١٩٩٦؛
(...) تعني بيانات غير متاحة.

الشكل ٦: نسبة البنات الى البنين في التعليم الإبتدائي في بلدان الإسكوا، ١٩٩٠-٢٠٠٠

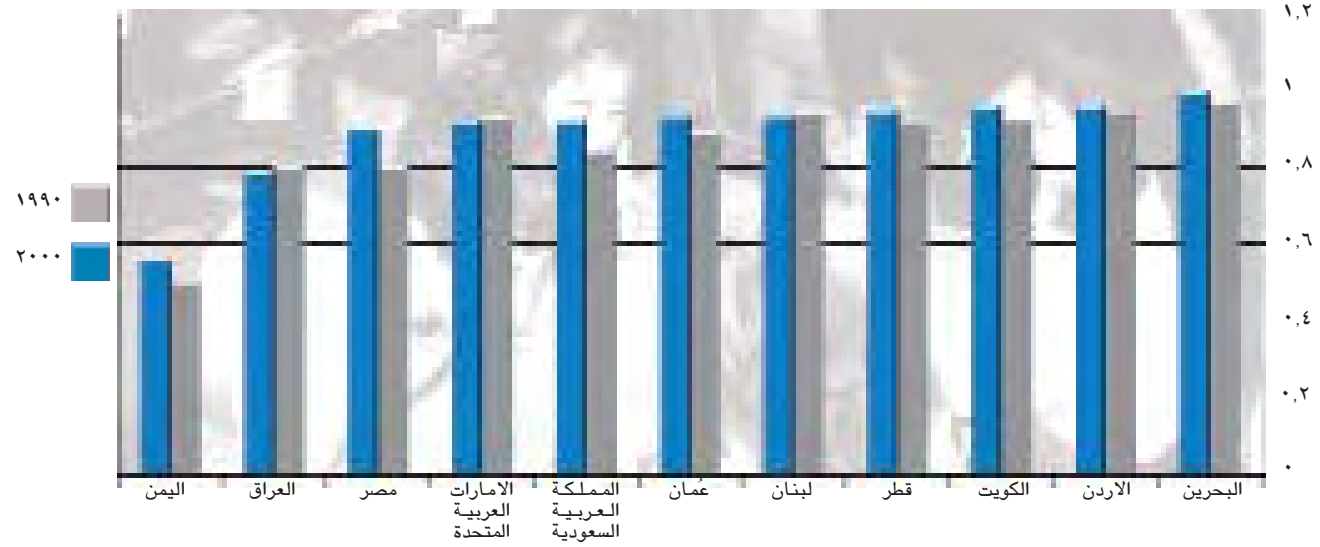

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، قاعدة بيانات إحصاءات التعليم.

(١٢) Bahrain, Millenium Development Goals, first Report. Manama, 2003, page 8.
(١٣) Saudi Arabia Kingdom. The Millenium Development Goals, Report of Kingdom of Saudi Arabia. Riyadh, 2002, page 17.
(١٤) Occupied Palestinian Territory. The Millenium Development Goals: progress report 2002. Jerusalem, August 2003, page 25

(٢) التعليم الثانوي

اما بالنسبة لمؤشر المساواة بين الجنسين في التعليم الثانوي والمعبر عنه بنسبة الفتيات إلى الفتيان الملتحقين بمقاعد التعليم الثانوي، يبيّن الجدول ١٠ أن الوضع في بعض بلدان المنطقة في هذه المرحلة يبدو أفضل منه في مرحلة التعليم الابتدائي، وأن كفة الالتحاق تميل لصالح الفتيات، وتتجاوز نسبتهن نسبة الفتيان في كل من البحرين وفلسطين ولبنان. ففي البحرين، مثلاً، بلغت نسبة الفتيات إلى الفتيان في التعليم الثانوي١,٠٣ في المائة، ومعدل التسرب ١,٢ في المائة للبنات مقابل ٢,٤ في المائة للبنين. ويعود السبب في ذلك إلى توفر فرص العمل للرجال أكثر من النساء، مما يجعل الفتاة تقبل على التعليم فترة أطول.

الشكل ٧: نسبة البنات الى البنين في التعليم الثانوي، ٢٠٠٠

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، قاعدة بيانات إحصاءات التعليم.

الجدول ١٠: نسبة البنات إلى البنين في التعليم الثانوي في بلدان الإسكوا.

البلد	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
الاردن	٠,٨٩	١,٢٤	١,٠٠
الامارات العربية المتحدة	١,٠١	١,١٠	٠,٩٨
البحرين	١,٠٤	١,٠٠	١,٠٣
الجمهورية العربية السورية	٠,٧٧	٠,٨٢	٠,٨٦
العراق	٠,٦٤	٠,٦٤	٠,٦٠
عُمان	٠,٨	٠,٩٣	٠,٩٦
فلسطين	...	٠,٨٦	١,٠٣
قطر	١,٠١	٠,٩٨	١,٠٠
الكويت	٠,٩٦	٠,٩٧	١,٠٠
لبنان	١,١٣(أ)	١,١٠	١,٠٧
مصر	٠,٧٢	٠,٨٣	٠,٨٧
المملكة العربية السعودية	٠,٧٨	٠,٨٤	٠,٨٧
اليمن	٠,١٤	٠,٢٢(ب)	٠,٣٧
بلدان الإسكوا	...	...	٠,٨٣

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، قاعدة بيانات إحصاءات التعليم.

ملاحظات:(أ) يشير الى سنة ١٩٩١؛

(ب) يشير الى سنة ١٩٩٤؛

(...) تعني بيانات غير متاحة.

وحقق كل من الأردن والكويت وقطر في عام ٢٠٠٠ المساواة بين الجنسين من حيث اقتسام مقاعد الدراسة في مرحلة التعليم الثانوي. وتعدت نسبة البنات في التعليم في كل من البحرين وفلسطين ولبنان. وبينما اقترب العديد من بلدان المنطقة من تحقيق ذلك، يبقى على كل من الجمهورية العربية السورية ومصر و المملكة العربية السعودية ان تضاعف جهودها لتتوصل إلى تحقيق الهدف المنشود قبل عام ٢٠١٠، ولا يُتوقع أن يتمكن اليمن من تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التعليم الثانوي قبل عام ٢٠١٥، ويتوقف الأمر في حالة العراق على مستقبل وضعه السياسي ونهوضه الاقتصادي.

(٣) التعليم العالي

يوضح الجدول ١١ أن أغلب بلدان المنطقة (الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان وقطر والكويت ولبنان والمملكة العربية السعودية) توصلت، منذ عام ٢٠٠٠ وحتى قبله، إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم العالي. وفاق عدد النساء في هذه المرحلة في أكثر الأحيان عدد الرجال بسبب انخراط الرجال في سوق العمل أو بسبب متابعة الدراسة في الخارج. وتعد البحرين مثالا واضحا على تفوق نسبة النساء المقيدات في التعليم العالي، وخصوصاً في كليات الطب، حيث بلغت نسبتهن ١,٦. وتشير الأرقام أيضاً إلى أن نسبة المتخرجات من جامعة البحرين تناهز ضعف نسبة المتخرجين[١٥]. وفي المملكة العربية السعودية بلغت نسبة النساء إلى الرجال في التعليم العالي ١,٠٥. وبذلك نمت معدلات التحاق البنات في كل المستويات التعليمية بنسبة ٨,٣ في المائة مقابل ٤,٢ في المائة خلال الفترة ١٩٧٥–٢٠٠٠، كذلك بلغت نسبة المتعلمات فوق ١٢ سنة ٤١,٩ في المائة مقابل ٦٣,٨ للبنين في عام ٢٠٠٠[١٦].

الجدول ١١: نسبة النساء إلى الرجال في التعليم العالي

البلد	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
الاردن	٠,٩٤	٠,٧١	٠,٩٧
الامارات العربية المتحدة	٢,٤٩	٢,٥٩(أ)	...
البحرين	٠,٩٨	١,٠٦	١,١٧
الجمهورية العربية السورية	٠,٥٨	٠,٧٣	٠,٨١
العراق	١,٠٤	...	٠,٥٣
عُمان	٠,٧٤	٠,٨٢	١,٠٤
فلسطين	...	٠,٧٨	٠,٩٠
قطر	٢,٢٨	٢,٥٩	٢,٧٢
الكويت	...	١,٩٦	٢,٢٠
لبنان	...	٠,٩٧	١,١٥
مصر	٠,٥٤	٠,٦١	٠,٨٤
المملكة العربية السعودية	٠,٧٦	٠,٩٣	١,٠٥
اليمن	٠,٢١	٠,١٩(ب)	٠,٣٢

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، قاعدة بيانات إحصاءات التعليم.

ملاحظات: (أ) تشير الى سنة ١٩٩٦.
(ب) تشير إلى سنة ١٩٩٤
(...) تعني بيانات غير متاحة.

وحقق لبنان تقدماً ملموساً نحو المساواة في التعليم إذ بلغت نسبة الالتحاق في جميع المراحل ٣٠,٩ في عام ١٩٩٦، ٣٠,٥ في المائة للبنات و٣١,٥ في المائة للبنين، مع وجود بعض الفروق في الفئة العمرية ١٥–١٩ سنة، حيث كانت نسبة الالتحاق ٤٠ في المائة للبنات و٥٠ في المائة للبنين. وعلى الرغم من التحسن العام الذي طرأ على نسب الالتحاق عموماً، تبقى نسبة الأمية بين النساء (١٧,٨ في المائة) أعلى مما هي عليه بين الرجال (٩,٣ في المائة)[١٧].

ومن المتوقع أن يكون الأردن قد توصل في عام ٢٠٠٣ إلى تحقيق المساواة المنشودة، بينما لا يُتوقع أن تتوصل كل من الجمهورية العربية السورية وفلسطين ومصر إلى تحقيق هذا الهدف قبل عام ٢٠٠٥، إلا إذا بذلت جهوداً استثنائية على هذا الصعيد، وهو أمر مستبعد نسبة للظروف السائدة في المنطقة. ولذلك سيتأخر موعد تلك الدول مع تحقيق المساواة إلى ما بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠، ويبقى على الجهات المعنية في كل من العراق واليمن أن تبذل جهوداً استثنائية ليتمكنا من تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التعليم العالي قبل عام ٢٠١٥.

ب **نسبة الشابات إلى الشباب ممن يلمون بالقراءة والكتابة فيما بين سن ١٥ و٢٤ سنة.**

يلاحظ أن الجهود الكبيرة التي بذلتها معظم دول المنطقة في مجال تعليم المرأة خلال العقدين الماضيين قد أدت إلى تناقص

(١٥) Bahrain, Millenium Development Goals, first Report. Manama, 2003, page 8.
(١٦) Saudi Arabia Kingdom. The Millenium Development goals, Report of Kingdom of Saudi Arabia. Riyadh, 2002, page 17.
(١٧) لبنان، الأهداف الإنمائية للألفية: تقرير لبنان، بيروت، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، صفحة ١٣.

ملحوظ في نسبة الأمية لدى الشابات في الفئة العمرية ١٥–٢٤ سنة (الجدول ١٢)، فتقلصت الفجوة بين الجنسين من ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢٠ في المائة في عام ٢٠٠٠ في منطقة الإسكوا.

وإذا استمرت معدلات التحسن على هذه الوتيرة في كل بلدان المنطقة، يتوقع أن تتحقق، في عام ٢٠٠٥، المساواة بين الجنسين في الإلمام بالقراءة والكتابة للفئة العمرية ١٥–٢٤ سنة في كل من عمان وقطر والمملكة العربية السعودية . وقد بلغت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة للنساء ٩٥,٧ في المائة في الفئة العمرية ١٥–٢٤ سنة، و٨٣,٧ في المائة في الفئة العمرية ١٥ سنة وما فوق في المملكة العربية السعودية[١٨]. وليس من المتوقع أن يتحقق هذا الهدف قبل عام ٢٠١٠ في الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت، وقبل عام ٢٠١٥ في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان. أما العراق ومصر واليمن فمن المتوقع ان تتأخر إلى ما بعد عام ٢٠١٥، مع أن الإحصاءات في مصر أشارت إلى أن نسبة النساء إلى الرجال ممن يلمون بالقراءة والكتابة ارتفعت من ٦ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٨ في المائة في عام ٢٠٠٠[١٩]. وتشير البيانات المتوفرة إلى أن فلسطين توصلت إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في الإلمام بالقراءة والكتابة للفئة العمرية ١٥–٢٤ سنة في عام ١٩٩٥ لترجح في عام ٢٠٠٠ كفة النساء على الرجال في هذا المجال.

والجدير بالذكر أن التقدم المحرز باتجاه المساواة بين الجنسين في التعليم يبقى في بعض بلدان المنطقة، وتحديداً البلدان غير النفطية، متفاوتاً بين المناطق الحضرية والريفية. فالتقارير الوطنية الصادرة عن الجمهورية العربية السورية ومصر واليمن تشير إلى أن وتيرة التقدم نحو المساواة بين الجنسين هي أبطأ في الريف منها في المدن. لكن المفارقة الأهم في مسيرة بلدان المنطقة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تتمثل في أن التقدم الذي حققته المنطقة على صعيد ردم

الجدول ١٢: نسبة النساء إلى الرجال ممن يلمون بالقراءة والكتابة في فئة العمر ١٥-٢٤ سنة

البلد	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
الاردن	٠,٨٢	٠,٨٩	٠,٩٤
الامارات العربية المتحدة	٠,٦٨	٠,٧٣	٠,٨٣
البحرين	٠,٨٨	٠,٩٤	٠,٩٤
الجمهورية العربية السورية	٠,٨٦	٠,٧٦	٠,٨٨
العراق	٠,٤٢	٠,٤٤	٠,٤٧
عُمان	٠,٧٧	٠,٩٠	٠,٩٥
فلسطين	...	١,٠٠(أ)	١,٠١
قطر	٠,٨٤	٠,٧١	٠,٩٦
الكويت	٠,٩٦	٠,٩٤	٠,٩٥
لبنان	٠,٩١	٠,٩٥	٠,٩٤
مصر	٠,٦٧	٠,٧٢	٠,٧٧
المملكة العربية السعودية	٠,٨١	٠,٩٠	٠,٩٦
اليمن	٠,٣٢	٠,٤٢	٠,٥٣
بلدان الإسكوا	٠,٧٠	٠,٧٥	٠,٨٠

المصدر: اليونسكو، معهد الإحصاء، http://www.uis.unesco.org
ملاحظات: (أ) يشير الى سنة ١٩٩٧؛
(...) تعني بيانات غير متاحة.

الفجوة بين الجنسين في التعليم لم يوازه تقدّم في المشاركة في سوق العمل ومراكز اتخاذ القرار والمناصب السياسية.

ج حصة النساء من الوظائف ذات الأجر في القطاع غير الزراعي

يوضح الشكل ٨ ان مشاركة المرأة في الأنشطة غير الزراعية لا تزال ضعيفة مقارنة بالتقدم الذي أحرزته في مجال التعليم. ففي عام ٢٠٠١، لم تتجاوز نسبة هذه المشاركة ٢٥ في المائة في أي من بلدان الإسكوا، حيث تراوحت هذه النسبة بين ١٤ و٢١ في المائة في كل من الأردن والجمهورية العربية السورية وفلسطين ومصر والمملكة العربية السعودية و قطر بينما تنخفض إلى ٧ في المائة في اليمن.

(١٨) Saudi Arabia Kingdom. The Millenium Development Goals, Report of Kingdom of Saudi Arabia. Riyadh, 2002, page 17.
(١٩) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٢–٢٠٠٣، مطبوعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر، صفحة ٢٠.

أما البيانات المتعلقة ببلدان مجلس التعاون الخليجي فلا تمثل واقع مشاركة المرأة المواطنة في سوق العمل، وذلك لأن البيانات المعروضة تعبر عن مشاركة مجموع السكان من النساء، وبمن فيهن غير المواطنات. وبوجه عام ازدادت مشاركة المرأة في سوق العمل العربية باطراد خلال العقود الأخيرة، إلا أن هذا التحسن الكمي يحجب تباينات نوعية في جميع البلدان موضوع الدراسة.

الشكل ٨: حصة النساء من الوظائف ذات الأجر في القطاع غير الزراعي

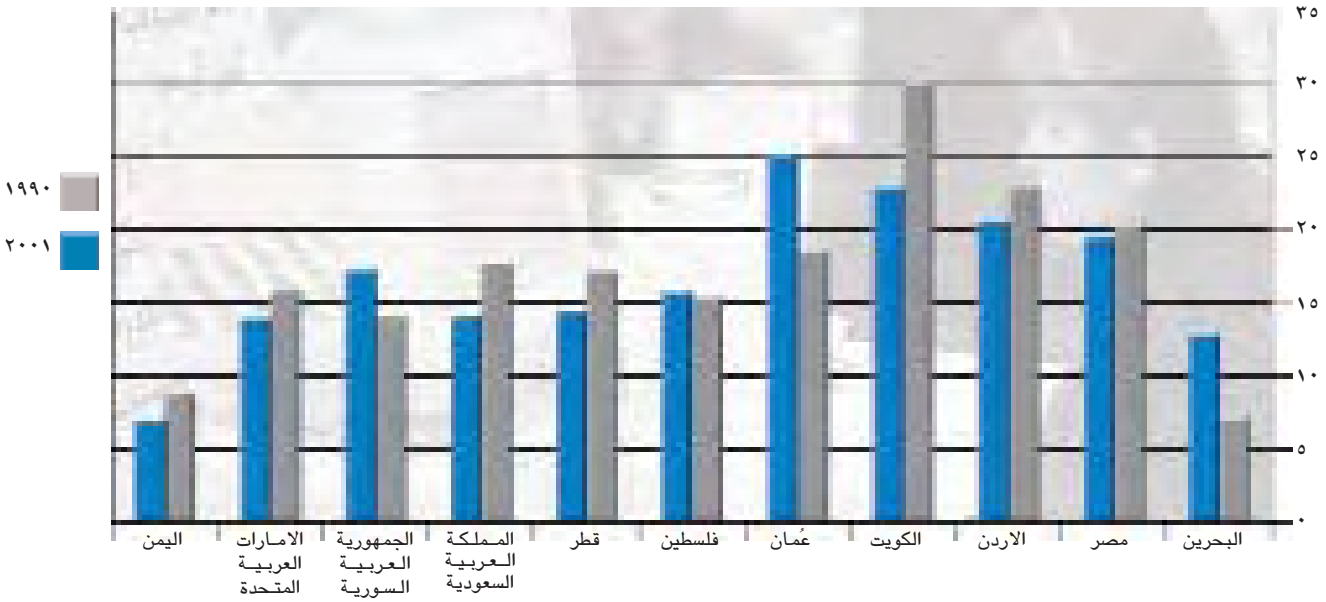

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مجموعة الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية: نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، العدد السادس، E/ESCWA/SDD/2003/22، ٢٠٠٣

ففي مقام أول لا تعبر البيانات المتوفرة تعبيراً دقيقاً عن مساهمة المرأة في الأنشطة الاقتصادية. فإحصاءات العمالة توفر بيانات كاملة عن القطاع المنظّم ولكنها غير قادرة على قياس الأعمال غير النظامية والتقليدية التي تضطلع بها المرأة، سواءً في المنزل أو لغير أغراض السوق أو لمساعدة عائلتها في الأعمال الريفية. ويعود السبب في ذلك إلى عدم إجراء المسوح الخاصة باستخدام الوقت، باعتبارها إحدى الأدوات الإحصائية المستخدمة لتقييم العمل غير المأجور في القطاع غير المنظّم.

وفي مقام ثانٍ، ليست المقارنة بين الرجل والمرأة في فئة الأعمال ذات الأجر إلا تجسيد للفجوات بين الجنسين في سوق العمل من حيث انخفاض نسبة مشاركة المرأة (أقصاها ٢٢ في المائة في مصر)، واتساع الفجوة بين الرجل والمرأة في حالة العمل، حيث يتدنى نصيب المرأة النسبي في فئة أصحاب العمل ويرتفع في فئة العمل بدون أجر في جميع الأنشطة الاقتصادية. وتنحصر النساء في عدد محدد من المهن التي تقع في درجات منخفضة وأحيانا مرتفعة على السلم الوظيفي . فأكثر من ثلث النساء العاملات في مصر، مثلاً، يشتغلن في القطاع الزراعي. وهناك أيضاً انحياز واضح في التوزيع المهني، فيكثر وجود النساء في بعض المهن مثل التمريض والخدمة الاجتماعية والتدريس، ويتضاءل نصيبهن في الإنتاج والتشييد والتصنيع عموماً. وتتركز النساء داخل القطاع الحكومي في المهن الكتابية والسكرتارية والتي أشبعت بالفعل. وارتفاع نسبة العمالة النسائية في القطاع الخاص في السنوات الأخيرة ليس سوى زيادة انخراط النساء في القطاع الخاص غير النظامي. ويجب التأكيد على تدهور ظروف العمل في القطاع غير النظامي حيث لا توجد

تأمينات او حقوق عمالية، فضلاً عن طول ساعات العمل، وانعدام البيئة الصحية[٢٠].

ومن أهم صور التمييز بين الجنسين في سوق العمل ارتفاع معدل بطالة المرأة مقارنة بالرجل. ففي مصر بلغ هذا المعدّل ٢٣,٨ في المائة للنساء في عام ٢٠٠١ مقابل ٥,٦ في المائة للرجال في عام ١٩٩٩، وفي الأردن تجاوز معدل بطالة المرأة ٢٨ في المائة مقابل ١٢ في المائة للرجل.

وفي مقام ثالث، تتسم عمالة المرأة بقلة الوصول إلى مواقع المسؤولية وصنع القرار حيث تحتل غالبية العمالة من النساء في الدول موضوع الدراسة وظائف المراتب الدنيا. ففي لبنان، مثلاً، لم تتعدَّ نسبة النساء في المناصب العليا ٨,٥ في المائة في عام ١٩٩٦. وكذلك أفادت بعض التقارير بوجود تفاوت في الأجور بين الجنسين. وهكذا يتطلب ازدياد نسبة النساء في العمل ذات الأجر في الأنشطة غير الزراعية وضع سياسات للنهوض بظروف العمل ودعم مشاركة المرأة وقدرتها التنافسية في سوق العمل[٢١].

وفي مقام رابع، تتطلب زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل وضع سياسات تستهدف توفير البيئة المناسبة لزيادة الاستثمارات المولدة لفرص العمل. ففي العقد المنصرم عانى النمو الاقتصادي من ركود شديد، وكانت معدّلاته بين أدنى المعدّلات المسجلة على مستوى العالم، بل أقل من المعدلات المحققة في المناطق التي شهدت أزمات اقتصادية، مثل روسيا وجنوب شرق آسيا، بحيث لم يتجاوز متوسط معدلات النمو في البلدان العربية ٣–٤ في المائة. وكان ذلك في ظل تحديات عديدة، منها العولمة التي تتطلب مواءمة المهارات مع متطلبات العصر، وزيادة القدرة التنافسية للقوى العاملة؛ والتغيرات الديمغرافية التي تواجهها دول المنطقة وتؤدي إلى زيادة نسبة الوافدين إلى سوق العمل بعد عقود قريبة.

د نسبة المقاعد التي تحتلها النساء في البرلمانات الوطنية

مع أن الدساتير والقوانين المعمول بها في معظم بلدان الإسكوا تعطي المرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل، يبقى الواقع مختلفاً، حيث لا تزال مشاركة المرأة متواضعة في الحياة السياسية. فالمرأة لا تحتل سوى ٥ في المائة تقريباً من مجموع المقاعد البرلمانية في دول الإسكوا. ويوضح الجدول ١٣ أن هذه النسبة تصل، في أفضل الأحوال، إلى ١٠,٤ في المائة كما في الجمهورية العربية السورية، ولا تتجاوز ٢,٣ في لبنان. ومع أن المرأة تتمتع بجميع الحقوق السياسية في الانتخابات والترشيح في مصر، تبقى عضويتها في مجلس الشعب والشورى منخفضة للغاية، وانخفضت نسبة مساهمتها في المجالس المحلية من ١٠ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١,٢ في المائة في عام ٢٠٠١، بينما ارتفعت حصتها في المناصب الإدارية العليا من ١,٧ في المائة في عام ١٩٨٨ إلى ٢٣ في المائة في ٢٠٠٠.

الجدول ١٣: المقاعد التي تحتلها النساء في البرلمانات الوطنية في بلدان الإسكوا، ١٩٩٠-٢٠٠٣

البلد	١٩٩٠	٢٠٠٣
الاردن	...	١
الامارات العربية المتحدة	٠	٠
البحرين	٠	٠
الجمهورية العربية السورية	٨,٥[ب]	١٠,٤
العراق	١١	٨
عُمان	٠	٠
فلسطين	...	...
قطر	٠	٠
الكويت	٠	٠
لبنان	٢,٣[أ]	٢,٣
مصر	٤	٢,٤
المملكة العربية السعودية	٠	٠
اليمن	٤	١

المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي http://www.ipu.org

ملاحظات: (أ) تشير الى سنة ١٩٩٢؛
(ب) تشير إلى سنة ١٩٩١؛
(...) تعني بيانات غير متاحة.

(٢٠) نصار، هبة، "زيادة نسبة المرأة العاملة بأجر في الأنشطة غير الزراعية إلى إجمالي العمالة الأجرية"، ورقة عمل مقدمة من اللجنة الاقتصادية، المؤتمر الرابع للمجلس القومي للمرأة، آذار/مارس ٢٠٠٤.
(٢١) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المرأة والرجل في البلدان العربية، العمالة، ٢٠٠٣.

الشكل ٩: نسبة المقاعد التي تحتلها النساء في البرلمانات الوطنية في بلدان الإسكوا، ١٩٩٠-٢٠٠٣

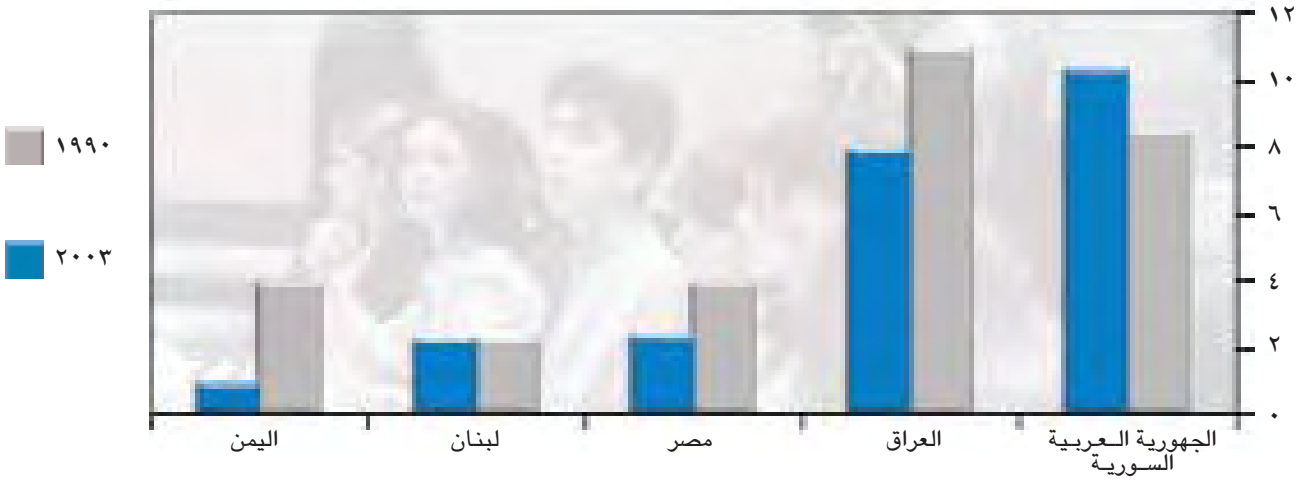

المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي، http://www.ipu.org.

وبوجه عام، تعد البحرين والكويت تليهما عُمان من اكثر بلدان مجلس التعاون الخليجي التي حققت فيها المرأة مناصب قيادية وإدارية عالية. ففي البحرين تتمتع المرأة بجميع الحقوق السياسية، وقد احتلت مناصب وزارية ومناصب في السفارات والإدارة الجامعية. إلا ان تمثيلها في الحياة النيابية مازال ضعيفا. ويعود ضعف مشاركة المرأة في بلدان الإسكوا في النشاط الاقتصادي وفي الحياة السياسية إلى العديد من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتشريعية أهمها:

- انتشار العديد من العادات والتقاليد الاجتماعية المتحيزة التي لا تركز على الدور الإنتاجي للمرأة. ومن هذه العادات والتقاليد الزواج المبكر المنتشر في العديد من بلدان المنطقة؛

- وجود العديد من التشريعات التي تحد عملياً من حركة النساء ومرونتهن المهنية أو تحد من قدرتهن على المنافسة في سوق العمل، ومنها التشريعات التي تتعلق بإجازة الأمومة والإجازات المرضية؛

- التحيز المجتمعي ضد المرأة في مجال التعليم التقني والمهني بحيث يكاد يكون هذا القطاع حكراً على الرجل في العديد من بلدان المنطقة؛

- تدني مستوى وعي المرأة بحقوقها.

والجدير بالذكر أن انخفاض مستوى مشاركة المرأة في الاقتصاد والسياسة في بلدان المنطقة لا يعود إلى أحد العوامل المذكورة منفرداً، فهي بشكل أو بآخر موجودة في العديد من مناطق العالم، بل إلى تضافرها مع عوامل أخرى اقتصادية بنيوية، في مقدمتها عدم ترافق النمو الاقتصادي الملحوظ الذي شهدته المنطقة قبل منتصف الثمانينات من القرن الماضي مع تنويع الأنشطة الاقتصادية وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وتباطؤ هذا النمو نفسه في عقد التسعينات الذي أدى إلى تزايد في معدلات الفقر والبطالة في بلدان المنطقة ذات الاقتصادات المتنوعة، وتقلص القطاع العام نتيجة لبرامج التصحيح الهيكلي . وقد كان القطاع العام يعتبر، ولا يزال، الموظف الرئيسي للقوى العاملة النسائية. ويشير الشكل ٩ إلى تدني مشاركة المرأة في المناصب السياسية والإدارية في معظم دول الإسكوا مع تقدمها النسبي في الجمهورية العربية السورية والعراق يليهما مصر ولبنان.

باء التحديات

من الواضح أنه لم يعد في منطقة الإسكوا حواجز اجتماعية وثقافية كبيرة تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم بمستوياته الثلاثة، وأن الحاجز الذي ما يزال يحول دون تحقيق الهدف يتمثل في عدم توفر الإمكانات المادية اللازمة.

ومع التقدم المحرز في تعزيز المساواة بين المرأة والرجل في التعليم، يلاحظ أن معدلات الأمية لا تزال مرتفعة لدى النساء من الفئة العمرية ١٥ سنة وما فوق مقارنة بالرجال، حيث بلغت في المناطق الريفية في وجه بحري ٧٥,٩ في المائة مقابل ٩٤,٧ في المائة في المناطق الحضرية و٥٠,٨٥ في المائة في ريف وجه قبلي مقابل ٨٦,١٨ في المائة في المناطق الحضرية وجه قبلي في مصر. والملاحظة الثانية تتعلق باتساع التفاوت بين المرأة والرجل في التعليم العالي، حيث أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢ إلى ان نسبة الفتيات في مرحلة التعليم العالي في الدول العربية بلغت ١٠,٥ مقابل ١٤,٥ للفتيان، وهذه تعد الركيزة الأساسية للاندماج في الحياة العامة وسوق العمل وعملية اتخاذ القرار. والملاحظة الثالثة تكمن في أنه على الرغم من ارتفاع نسبة الحاصلات على تعليم عالٍ مقارنة بالعقود السابقة، لم يوازه ارتفاع في نسبة المشاركة في سوق العمل نتيجة للقيود الاجتماعية، بل ارتفعت نسبة البطالة بين النساء نتيجة لقلة فرص العمل المتاحة[٢٢].

غير أن الأمر لا يبدو كذلك فيما يتعلق بردم الفجوة بين الجنسين في مجالي الاقتصاد والسياسة، حيث لا يزال هناك العديد من التحديات التي يجب عدم التقليل من أهميتها، وبالتالي مضاعفة الجهود لتجاوزها. فتعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة لا يشكل تحدياً اجتماعياً فقط بل تحدٍ اقتصادي في الوقت نفسه. فالمشاركة الضعيفة للنساء في القوى العاملة تعني أن المنطقة لا تجني كثيراً من عائدات الاستثمارات الكبيرة التي وظفتها في تعليم النساء ورفع قدراتهن الإنتاجية. ومن أهم التحديات التي ينبغي مضاعفة الجهود لمواجهتها على هذا الصعيد:

- إطلاق عملية النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى خلق فرص عمل وفيرة وتنوع في النشاط الاقتصادي، توسع في استحداث فرص العمل وتهيئة البيئة والخدمات السوقية التي تتيح للمرأة الجمع بين الدور الإنتاجي والدور الاجتماعي.

- مكافحة الفقر والبطالة حيث تكون المرأة الضحية الأولى. وكلما كانت هناك سياسات وبرامج فعالة على هذين الصعيدين مصممة خصيصاً للنساء، ازدادت حظوظهن في تحقيق مكاسب فعلية في مجال المساواة الاقتصادية وحتى في مجال المشاركة السياسية.

- سياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة وأثرها على المستوى التعليمي للمرأة وإمكانية حصولها على فرص عمل نتيجة لوضعها الهش في سوق العمل بسبب التقاليد الاجتماعية السائدة التي تجعل المرأة أول من يحرم من التعليم مع ارتفاع تكاليفه[٢٣].

- ضعف برامج التدريب المهني والتقني للمرأة.

- سيادة التقاليد الاجتماعية التي تعوق دخول المرأة الحياة النيابية والسياسية.

- عدم إمكانية تحقيق إنجازات ملموسة على هذا الصعيد دون وجود إرادة سياسية وشعبية تتطلب بدورها بناء تحالفات واسعة بين مختلف فئات المجتمع المدني.

(٢٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٢.

(٢٣) Nadia Hijab and heba lattif. Arab Women, Profile of Diversity and Change, Nahid, Amira Bahyetolin, Toubia.Cairo, Population Council, 1994.

جيم البيئة المساندة

يزداد الوعي لدى الحكومات ومراكز اتخاذ القرار في بلدان المنطقة بضرورة العمل على تعزيز دور المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتجسد هذا الوعي بالالتزام بالقرارات الصادرة عن مختلف المؤتمرات العالمية والإقليمية التي نظمت في العقد الأخير حول المساواة وإنصاف المرأة، وكانت لبلدان المنطقة مشاركة فعالة فيها. كما تتجسد في دمج قضايا النوع الاجتماعي في الكثير من سياسات وخطط وبرامج عمل المؤسسات الحكومية، وإعطاء أولوية للنساء، وبخاصة المعيلات لأسرهن، في البرامج المخصصة لمكافحة الفقر والبطالة. وصادقت تسع دول من المنطقة حتى الآن على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وإضافة إلى ذلك، أصبحت البيئة الدولية في الوقت الحاضر أكثر تشجيعاً على بذل المزيد من الجهود لتحسين وضع المرأة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي.

وعلى مستوى الدول أيضاً، أنشئت مجالس قومية للمرأة (مصر في عام ٢٠٠٠، والمجلس الأعلى للمرأة في البحرين في ٢٠٠١) بغرض تعزيز المشاركة بين الجنسين. وعلى مستوى المجتمع المدني، يشير التوسع في تعليم المرأة في المنطقة إلى بداية تحول اجتماعي وثقافي لصالحها. وهذا التحول مقبل على المزيد من العمق والسرعة تحت تأثير جملة من العوامل، في مقدمها: تزايد تأثير المنظمات المدنية التي تهدف إلى دمج قضايا المرأة في برامجها الاقتصادية والاجتماعية، وتزايد انخراط المرأة في هذه المنظمات وفي منظمات خاصة بها تسعى إلى رفع مستوى الوعي لديها، وتزايد حملات جمعيات حقوق الإنسان، وارتفاع المستوى التعليمي للنساء، وارتفاع تكاليف المعيشة، وحاجة الأسرة إلى موارد إضافية، وصدور تقارير التنمية البشرية والتنمية الإنسانية.

دال أولويات تخصيص الموارد المحلية والأجنبية

تعطى الأولوية في تخصيص الموارد المحلية والأجنبية في إطار هذا الهدف للمجالات التالية:

- دعم برامج مكافحة الأمية بين النساء لا سيما في المناطق الريفية.
- توفير الإعانات اللازمة لخفض تكاليف التعليم الابتدائي الشامل للنساء من خلال نظم دعم متنوعة[٢٤].
- دعم السياسات والبرامج المتعلقة بقضايا المرأة، لا سيما السياسات والبرامج الرامية إلى مكافحة الفقر والبطالة.
- دعم منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- دعم الأطر المؤسسية والتنظيمية المعنية بالحوار بين مختلف شرائح ومكونات المجتمع حول أوضاع المرأة وسبل النهوض بها.
- دعم المسوح الخاصة باستخدام الوقت باعتبارها إحدى الأدوات الإحصائية المستخدمة لتقييم عمل المرأة والرجل بأجر وبدون أجر في القطاع غير النظامي.
- نشر الوعي بأهمية دور المرأة في المجتمع باعتبارها شريكاً منتجاً والعمل على نشر معلومات عن النماذج الرائدة من النساء.
- العمل على دمج مفهوم النوع الاجتماعي في جميع الخطط والبرامج.

(٢٤) World Bank, Gender Equality and the Millennium Development Goals. Gender Development Group, April 203, page 13.

- تقديم التمويل والتدريب اللازمين لتشجيع العمل الحر للمرأة ودخولها المجالس النيابية.

- دعم مكاتب الشكاوى للقضاء على أي تمييز ضد المرأة، ولا سيما في مجال العمل.

هاء خلاصة عامة

حققت بلدان منطقة الإسكوا خلال العقود الثلاثة المنصرمة تقدماً ملحوظاً في مجال تعليم المرأة، بحيث سيتوصل معظمها، إذا ما استمر على هذه الوتيرة، إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في مراحل التعليم الثلاث، وكذلك في الإلمام بالقراءة والكتابة في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة قبل عام ٢٠٠٥.

إلا ان التقدم الذي أحرزته المرأة في مجال التعليم لم يوازه تقدم مماثل في مجالي الاقتصاد والسياسة . وتتضافر في الوقت الحاضر جملة من العوامل الثقافية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية، ليس على جعل التقدم بطيئاً في المجالين المذكورين فحسب، بل على جعل الوضع يراوح مكانه، وفي بعض الأحيان يتراجع عما كان عليه . وهذا يضع أمام بلدان المنطقة تحديات كبيرة تتطلب مواجهتها تكريس الكثير من الجهود لوضع سياسات وبرامج محددة، تشارك في صوغها وتنفيذها جميع القوى ذات المصلحة من هيئات سياسية وثقافية ودينية ومنظمات أهلية ومدنية. وتتوفر لبلدان المنطقة جملة من العوامل الداعمة في هذا الاتجاه سواء أكان على المستوى المحلي أم على المستوى الدولي.

الهدف الرابع
تخفيض معدل وفيات الأطفال

- **الغاية ٥:**
  تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين ١٩٩٠ و٢٠١٥

- **المؤشرات:**
  -معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة
  -معدل وفيات الرضع
  -نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة

ألف الوضع الراهن والاتجاهات المستقبلية

تعتبر معدلات وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة من أهم مؤشرات الوضع الصحي. فتلك المؤشرات تجسّد مدى كفاءة النظام الصحي في تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية للأم خلال فترة الحمل والولادة، وكذلك لحديثي الولادة والأطفال في مراحل نموهم الأولى؛ وتجسد كذلك العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية التي قد يكون لها أثر سلبي على حياة الطفل وصحته ورفاهه؛ وتجسد أيضًا التقدم في مجال الطب الوقائي. ومن أهم الأهداف التي تسعى إليها التنمية البشرية تخفيض وفيات الأطفال بنسبة الثلثين بحلول عام ٢٠١٥ ومعالجة الأسباب الرئيسية لوفاة الأطفال مع التركيز على سوء التغذية والأمراض الطفيلية واللقاحات التي تنفذ من خلال نظام جيد للرعاية الصحية الأساسية.

الغاية ٥: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين ١٩٩٠ و٢٠١٥

أ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة

نجح عدد كبير من بلدان الإسكوا في تخفيض معدل وفيات الأطفال، وذلك عن طريق رفع كفاءة الخدمات وتغطية عدد أكبر من المستفيدين من الخدمات الصحية الأساسية. غير أن وتيرة التقدم تتفاوت من بلد إلى آخر نظرا لاختلاف الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية بين البلدان. فمن غير المتوقع أن يحقق بلد مثل العراق هذه الغاية قبل حلول عام ٢٠١٥، خاصة بعد أن شهد في الفترة الماضية ارتفاعاً ملحوظاً في معدل وفيات الأطفال (من ٦٥ بالألف في عام ١٩٩٠ إلى ١٣٣ بالألف في عام ٢٠٠١)، نتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية؛

وتعاني الأراضي الفلسطينية المحتلة من تدهور في الخدمات الصحية وصعوبة الحصول عليها بالرغم من التقدم الذي كان قد طرأ عليها بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٩. ويتوقع تقرير فلسطين[٢٥] أن يحدث مزيد من التدهور في الخدمات الصحية إذا لم تتحسن الأحوال الأمنية في المستقبل القريب. ويلاحظ ان التحسن بطيء جداً في اليمن، مما يعني ان احتمالات تحقيق الغاية المعنية بتخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة قبل عام ٢٠١٥ ضئيلة جداً، إزاء الارتفاع الشديد لهذا المعدل في مطلع التسعينات (١٢٢ بالألف).

وفي سائر بلدان المنطقة، مثل الإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر والجمهورية العربية السورية وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية، فهي جميعها على المسار الصحيح لتحقيق الغاية. وقد توصل بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠١٥ إلى معدلات تقارب أو تعادل المعدلات التي حققتها الدول المتقدمة. ويبقى على كل من الأردن ولبنان ان يضاعفا جهودهما لكي يتمكنا من تحقيق هذه الغاية في الموعد المحدد، لأن وتيرة التقدم التي سجلاها خلال التسعينات تبدو بطيئة (الجدول ١٤).

الجدول ١٤: معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل ألف طفل)

البلد	١٩٩٠	٢٠٠١	المعدل المنشود في ٢٠١٥
الاردن	٣٩	٢٨	١٣,٠
الامارات العربية المتحدة	٣٠	٩	١٠,٠
البحرين	١٩	١٦	٦,٣
الجمهورية العربية السورية	٤٤	٢٠	١٤,٧
العراق	٦٥	١٣٣	٢١,٧
عُمان	٣٥	١٣	١١,٧
فلسطين	٤٠	٢٥	١٣,٣
قطر	٣٦	١٦	١٢,٠
الكويت	١٩	١٠	٦,٣
لبنان	٤٣	٣٢	١٤,٣
مصر	١٠٤	٤١	٣٤,٧
المملكة العربية السعودية	٤٤	٢٢(*)	١٤,٧
اليمن	١٢٢	٩٠	٤٠,٧

المصدر: جُمعت البيانات من مصادر مختلفة في قائمة المراجع.

ملاحظات: (*) تشير الى سنة ٢٠٠٠.

الشكل ١٠: معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل ألف طفل) في بلدان الإسكوا

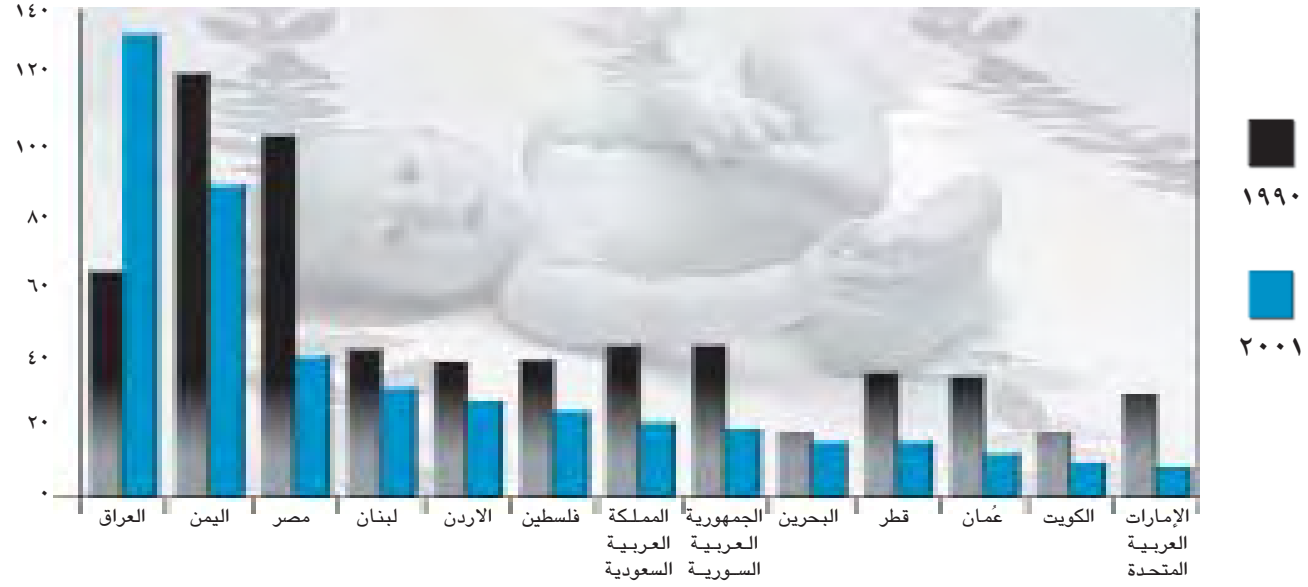

المصدر: جمعت البيانات من مصادر مختلفة في قائمة المراجع.

(٢٥) Occupied Palestinian Territory. The Millenium Development Goals: Progress report 2002. Jerusalem, August 2003, p.32

ب معدل وفيات الرضع

حققت بلدان الإسكوا تقدماً في مجال خفض معدل وفيات الرضع نتيجة لتحسن خدمات متابعة صحة الأم خلال فترة الحمل، وللتوسع في تقديم خدمات الولادة وخدمات تنظيم الأسرة واستخدامها للمباعدة بين الولادات. ويبين الجدول ١٥ أن جميع بلدان المنطقة، باستثناء البحرين والعراق، ستتمكن من تخفيض معدل وفيات الرضع بمقدار الثلثين قبل عام ٢٠١٥ في حال استمرت على وتيرة التقدم التي سجلتها في التسعينات. ومن المتوقع أن تحقق كل من الإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية وعُمان وقطر ومصر هذا المؤشر قبل عام ٢٠٠٥، وأن تبلغه كل من فلسطين والكويت قبل عام ٢٠١٠.

الجدول ١٥: معدل وفيات الرضع (لكل ألف ولادة حية)

البلد	١٩٩٠	٢٠٠١
الاردن	٣٤	٢٢
الامارات العربية المتحدة	٢٤	٨
البحرين	١٤	١٣
الجمهورية العربية السورية	٤٤	١٨
العراق	٤٧	١٠٧
عُمان	٢٨	١٢
فلسطين	٣٢	٢١
قطر	٢٩	١١
الكويت	١٧	٩
لبنان	٣٥	٢٨
مصر	٦٢	٣٠
المملكة العربية السعودية	٣٤	١٩(*)
اليمن	١٣٠	٧٩

المصدر: جمعت البيانات من مصادر مختلفة في قائمة المراجع.
ملاحظة: (*) تشير إلى عام ٢٠٠٠.

الشكل ١١: معدل وفيات الرضع (لكل ألف ولادة حية) في بلدان الإسكوا

المصدر: جمعت البيانات من مصادر مختلفة في قائمة المراجع.

ج نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة

يوضح هذا المؤشر نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة الذين تم تحصينهم ضد الحصبة ويكون التحصين عادة في الشهر التاسع. ولتحقيق هذا المؤشر يجب الوصول بنسبة التغطية إلى ٩٠ في المائة من الأطفال في السنة الأولى على الأقل لمنع انتشار وباء الحصبة في المجتمع. وقد تجاوز جميع بلدان المنطقة أكثر من ٩٠ في المائة اذ نجحت في تحقيق التحصين الشامل لجميع الأطفال البالغين سنة واحدة من العمر، ما عدا اليمن حيث كانت نسبة التحصين ٧٩ في المائة في عام ٢٠٠١ (الجدول ١٦).

الجدول ١٦: النسبة المئوية للأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة.

البلد	١٩٩٠	٢٠٠١
الاردن	٨٥	٩٥
الامارات العربية المتحدة	٧٥	٩٤
البحرين	٨٦	٩٨
الجمهورية العربية السورية	٨٧	٩٣
العراق	٦٢	٩٠
عُمان	٩٨	٩٩
فلسطين	٤٩(أ)	٩٣(ب)
قطر	٧٩	٩٢
الكويت	٩٣	٩٩
لبنان	٥٨	٩٤
مصر	٦٤	٩٧
المملكة العربية السعودية	٩٢	٩٤
اليمن	٥٢	٧٩

المصدر: جمعت البيانات من مصادر مختلفة في قائمة المراجع.
ملاحظات: (أ) يشير إلى عام ١٩٩٦
(ب) يشير إلى عام ٢٠٠٠

ومن المعروف ان التحصين ضد الحصبة غاية في الأهمية، لأن هذا الوباء يسبب العديد من المشاكل الصحية التي تضر بحياة الطفل، ومنها الإسهال الحاد والتهابات الجهاز التنفسي الحادة، وهما من أكثر الأمراض التي قد تودي بحياة الطفل. والدول التي تنجح في الوصول إلى تغطية مرتفعة بالتحصين ضد الحصبة تكون قد نجحت أيضا في تحصين الأطفال ضد الأمراض المعدية الأساسية التي تضر بصحة الطفل وحياته. وقد أضافت عدة دول تحصينات أخرى على برنامج التحصينات الموسع، منها التحصين ضد الانفلونزا والتحصين ضد الفيروس الكبدي (ب)، وأضافت دول أخرى جرعة من الثلاثي الفيروسي (MMR) ضد الحصبة الذي يعطي مناعة ضد الحصبة الألمانية والتهابات الغدة النكافية.

الشكل ١٢: النسبة المئوية للأطفال البالغين من العمر سنة واحدة والمحصنين ضد الحصبة

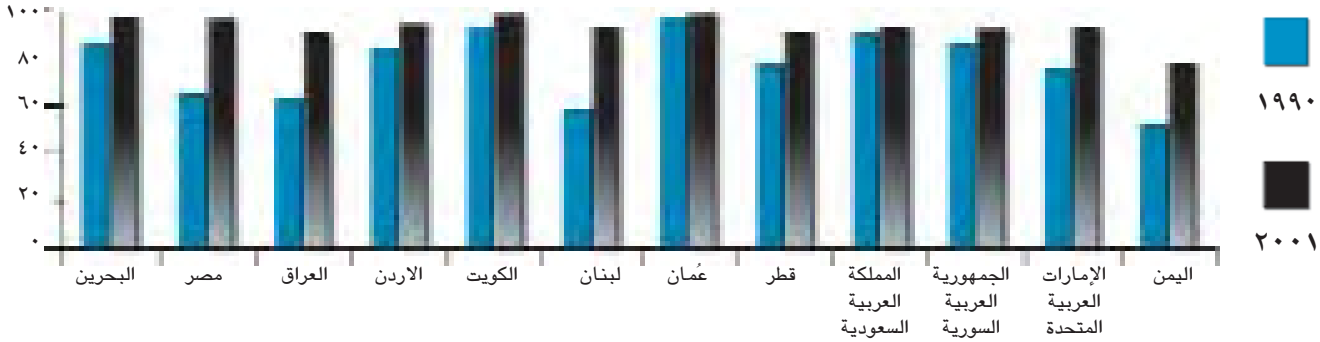

المصدر: جمعت البيانات من مصادر مختلفة في قائمة المراجع.

باء التحديات

على الرغم من التقدم الملحوظ الذي حققته بلدان الإسكوا عمومًا في خفض معدل وفيات الأطفال وزيادة نسبة التحصين ضد الحصبة، لا يزال تحسين صحة الطفل وتحسين المؤشرات لتحقيق الأهداف يواجهان تحديات تتطلب ما يلي:

- مضاعفة الجهود لتركيز السياسة الصحية على الطب الوقائي وتعميم وتكثيف برامج وحملات التحصين ضد جميع الأوبئة وليس فقط ضد الحصبة (شلل الأطفال والكزاز والجدري والتهاب الكبد الوبائي).
- توسيع وتكثيف برامج الصحة الإنجابية، ولا سيما تلك المتعلقة بأوضاع الأم عموماً ووضعها الصحي خصوصاً.

فمعدل وفيات الأطفال يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأحداث متصلة بفترة الحمل وولادة الطفل، وتساهم العناية الصحية الخاصة التي تتلقاها الأم الحامل قبل الولادة وبعدها كثيراً في خفض معدلات وفيات الأطفال من عمر سنة وأقّل. ويتأثر بقاء الطفل على قيد الحياة كثيراً بعوامل أخرى، منها الزواج المبكر ومستوى الخصوبة والتباعد بين الولادات. فقد أظهرت الدراسات المختصة أن الولادات من أمهات عمرهن أقل من ٢٠ سنة تنطوي على مخاطر وفاة أعلى[٢٦]. كما تبيّن أن الطفل الذي يولد في فترة تقل عن سنتين من الولادة السابقة يتعرض قبل اليوم الخامس للولادة لمخاطر وفاة ثلاث مرات أكثر من الطفل الذي يولد بعد سنتين. وإضافة إلى ذلك، يتأثر معدل وفيات الأطفال بمستوى الأم التعليمي، فمعدل وفيات الرضع الذين يولدون من أمهات غير متعلمات هو ضعف المعدل عند الرضع الذين يولدون من أمهات أكملن المستوى التعليمي الثانوي.

- ضرورة العمل على تحسين نظام تسجيل الوقائع الحيوية ممثلاً بتسجيل المواليد والوفيات، فمن المرجح أن عدداً لا بأس به من هذه الوفيات لا يصرح عنه، لا سيما عند حدوث الوفاة بعد الولادة مباشرة وقبل تسجيل المولود.

- تكريس المزيد من الجهود في المناطق الريفية والمحرومة لتوسيع شبكات الخدمات الصحية في الريف، وخاصة تلك التي تتعلق بالعناية الصحية الأولية والطب الوقائي، وإمداد هذه المناطق بالمياه الصالحة للشرب ووسائل الصرف الصحي الآمنة، وتعميم وتكثيف برامج التوعية الصحية عموماً وبرامج تنظيم الأسرة خصوصاً.

- الأوضاع السياسية والأمنية المضطربة في كل من العراق وفلسطين تحول في أكثر الأحيان دون تمكن الأم والطفل من الوصول إلى الخدمات الصحية الملائمة، وتؤدي إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية واتساع دائرة الفقر، وتدهور مستوى الخدمات الصحية نفسها وانتشار الأوبئة وسوء التغذية واستنزاف موارد الصحة في حالات الطوارئ والإسعاف.

جيم البيئة المساندة

يجسد انخفاض معدل وفيات الأطفال الجهود المبذولة لدفع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي عن طريق خدمات طبية وعناية خاصة بصحة الأم والطفل. وفي معظم بلدان الإسكوا تتضافر عدة عوامل لتكوّن بيئة مساندة للعمل على تخفيض معدلات وفيات الأطفال. ومن أهم هذه العوامل التقدم المحرز على صعيد تعليم المرأة والارتقاء بأوضاعها الاجتماعية، وإبقاء الإنفاق العام على الصحة بمنأى عن سياسات التقشف التي تأخذ بها الدول في الوقت الحاضر، واتجاه حصة هذا الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي إلى الارتفاع في أكثر الدول المعنية، والوعي المتزايد بضرورة إعطاء الأولوية في السياسة الصحية للعناية الصحية الأولية والوقائية عموماً وللصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة خصوصاً، وانصراف الدول إلى وضع الخطط والبرامج المتوسطة والطويلة الأجل لتحقيق هذا الهدف. وتعمل هذه الدول كذلك على تعزيز مشاركة القطاعين الخاص والأهلي في تصميم وتنفيذ هذه الخطط والبرامج وتشكيل لجان وطنية للطفولة تتمثل فيها المؤسسات الحكومية المعنية ومنظمات المجتمع الأهلي والمدني، ويتركز اهتمامها على مختلف القضايا المتعلقة بالطفل والنهوض بأوضاعه الاجتماعية والصحية والتربوية والقانونية والثقافية.

والجدير بالذكر أن جميع دول الإسكوا قد التزمت سياسياً بتحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (١٩٩٠) وصادقت على اتفاقية حقوق الطفل. وتنص السياسات الصحية لتلك الدول على أهمية الرعاية الأساسية ودعم النظام الصحي، ويعمل بعضها على تعميم نظام للتأمين الصحي بهدف توفير الرعاية الصحية اللازمة لأفراد الأسرة والارتقاء بمستوى الرعاية الصحية الأساسية. وشملت خطط الإصلاح الصحي في العديد من الدول

(٢٦) مصر، تقرير عن الأهداف التنموية للألفية على المستوى القطري في مصر، مرجع سبق ذكره، ص.٢٢.

مجموعة خدمات خاصة برعاية الطفل الحديث الولادة وحتى سن الخامسة وخدمات خاصة بالأم الحامل أثناء الحمل والولادة.

وتؤدي الجمعيات الأهلية دورا هاما في تقديم الخدمات في عدد من دول الإسكوا مثل الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة ولبنان ومصر. وتعمل هذه الدول على تعزيز ودعم دور القطاع الخاص والأهلي والتنسيق بينه وبين القطاع الحكومي حتى تصل بالخدمات إلى أوسع تغطية ممكنة.

دال أولويات تخصيص الموارد المحلية والأجنبية

ينبغي أن تعطى الأولوية في تخصيص الموارد المحلية والأجنبية في إطار هذا الهدف للمجالات التالية:

- زيادة الدعم والمخصصات المالية للرعاية الصحية الأولية والطب الوقائي ومستلزمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وخصوصا في المناطق المحرومة.

- رفع كفاءة الجهات المحلية في وضع السياسات الصحية الملائمة ووضع الخطط ومتابعتها وتحليل الاحتياجات المالية للقطاع الصحي.

- تشجيع مشاركة المجتمع المدني في تحقيق الأهداف الصحية والنهوض بالمجتمع.

- تعزيز جهود إصلاح القطاع الصحي لتحقيق الشمولية والعدالة مع تحسين كفاءة الخدمات وجودتها.

- توفير الخدمات الصحية وزيادة المخصصات المالية لتأمين مياه صالحة للشرب وشبكات الصرف الصحي للفئات الفقيرة والمناطق الريفية والنائية والمحرومة.

- زيادة الدعم الفني الذي تقدّمه المنظمات والهيئات الدولية في مجال الرعاية الصحية الأولية، وخاصة في مجال صحة الأم والطفل ومكافحة أمراض الأطفال.

- زيادة الدعم والمعونة الفنية في مجال إنتاج وتصنيع الأدوية الأولية والأمصال الخاصة بتلقيح الأطفال أو الحصول عليها.

- تشجيع البحث العلمي وبناء القدرات البحثية في المجالات المرتبطة بصحة الطفل والطب الوقائي سواء كانت سريرية أم على مستوى التحليل والتخطيط ودراسة اقتصاديات الصحة.

- بناء القدرات في تطوير وتفعيل نظم المعلومات الصحية، والجدير بالذكر أن العراق والأراضي الفلسطينية المحتلة ومصر واليمن من البلدان التي يجب أن تحظى بالأولوية على صعيد المعونة الدولية في المجالات المذكورة.

هاء خلاصة عامة

حققت دول الإسكوا في العقد الماضي تقدما ملحوظا على صعيد تخفيض معدل وفيات الأطفال بفضل الجهود التي بذلتها في مجال تعميم وتكثيف برامج وحملات التحصين وتحسين الخدمات الصحية الإنجابية وتنظيم الأسرة. وإذا حافظت تلك الدول على وتيرة التقدم التي سجلتها في عقد التسعينات في المجال المذكور، فستتوصل تسع منها، وهي دول مجلس التعاون الخليجي الست بالإضافة إلى الجمهورية العربية السورية وفلسطين ومصر، إلى تحقيق هدف الألفية المعني بخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥. ويبقى على كل من الأردن ولبنان بذل المزيد من الجهود لتحقيق هذا الهدف في الموعد المحدد، بينما لا تحمل الأوضاع الأمنية في

العراق والأوضاع الاقتصادية في اليمن على توقع أن يتوصلا إلى تحقيق هذا الهدف.

وفي جميع الأحوال، يبقى نجاح بلدان المنطقة في تحقيق هدف الألفية المتعلق بخفض معدل وفيات الأطفال رهنا باستمرارها في تركيز سياستها الصحية على تقديم خدمات الطب الوقائي وخدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية وتعميم هذه الخدمات على المناطق الريفية. ومما يساعد على كسب هذا الرهان تصميم الدول المعنية إبقاء الإنفاق العام على الصحة بمنأى عن التأثر بسياسات التقشف التي تأخذ بها في الوقت الحاضر.

الهدف الخامس
تحسين الصحة النفاسية

● **الغاية ٦:**
تخفيض معدلات الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين ١٩٩٠ و٢٠١٥

● **المؤشرات:**
-معدل الوفيات النفاسية
-نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف عاملين مؤهلين في مجال الصحة

ألف الوضع الراهن والاتجاهات المستقبلية

تعتبر المؤشرات المتعلقة بهدف تحسين صحة الأمهات من أهم المؤشرات التي تجسد مدى اهتمام الدولة بتقديم الرعاية الصحية الأساسية والتركيز على صحة المرأة والعمل على تقليل آثار الفقر على صحة الأم والطفل. وقد أصبح واضحاً أن النساء في سن الحمل (١٥–٤٩ سنة) يتعرضن للعديد من المخاطر الصحية، نتيجة للمضاعفات المرتبطة بحالات الحمل المتعددة وغير المتباعدة، والحمل في سن مبكرة أو سن متأخرة، وانعدام الرعاية أثناء الحمل، وعدم توفر خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، وقصور وسائل الانتقال إلى المستشفيات ومستلزمات نقل الدم وغير ذلك. وتوجد عوامل أخرى قد تؤثر على معدّل وفيات الأمهات كالمستوى التعليمي للمرأة، والتغذية، والتلقيح ضد كزاز الولادة، وخصوصاً إجراء الولادة تحت إشراف أشخاص مؤهلين في مجال الصحة. ويمكن تعريف معدل وفيات الأمهات بأنه عدد وفيات النساء أثناء الحمل أو الولادة أو خلال ستة أسابيع بعد الولادة (وقد مدّدت منظمة الصحة العالمية هذه الفترة إلى عام كامل بعد الولادة)، وذلك لأسباب تتعلق بالحمل أو الولادة أو النفاس لكل مائة ألف مولود حي.

الغاية ٦: تخفيض معدلات الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين ١٩٩٠ و٢٠١٥

أ معدل الوفيات النفاسية

توصل عدد من دول مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠٠٠ (الكويت وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية) إلى تخفيض معدلات الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع قياساً إلى مستواها في عام ١٩٩٠، بحيث أصبحت هذه المعدلات تتراوح بين ٥ و١٤ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف ولادة، وهي معدلات قريبة جداً من المعدلات المحققة في أكثر البلدان تقدماً. والجدير بالذكر ان نسبة وفيات الأمهات في كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين لم تنخفض منذ عام ١٩٩٠، بحيث أصبح من غير المتوقع أن يتوصّل هذان البلدان إلى تحقيق هدف الألفية في المجال المذكور قبل عام ٢٠١٥. وقد يكون وراء هذه المفارقة اختلاف مصادر البيانات العائدة لكل من عامي ١٩٩٠ و١٩٩٥.

أما سائر دول المنطقة فتسير على وتيرة متقدمة، وبالتالي سيحقق معظمها الهدف الخامس للألفية، ما عدا العراق وفلسطين واليمن. ففي العراق ارتفع معدل وفيات الأمهات

بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠ من ١١٧ حالة لكل ١٠٠ ألف ولادة حية إلى ٢٧٤ حالة، مما يعرقل تحقيق الهدف بحلول عام ٢٠١٥؛ وفي فلسطين تسببت الإجراءات الأمنية المتشددة في منع الأمهات من عبور الحواجز لإتمام عملية الولادة، حيث بلغ معدل وفيات الأمهات ٤٢ حالة لكل ١٠٠ الف ولادة حية في عام ١٩٩٨. وفي اليمن تعتبر الحالة الصحية الأسوأ بين جميع بلدان المنطقة، فما زال معدل وفيات الأمهات مرتفعاً (٣٥٠ وفاة لكل ١٠٠ ألف ولادة حية) مما يعني صعوبة تحقيق الهدف (الجدول ١٧).

والجدير بالذكر أن جمع البيانات عن وفيات الأمهات هو من المسائل الصعبة. فمن غير المألوف أن تجري دولة دراسة موسعة عن وفيات الأمهات لأن مثل تلك الدراسات تحتاج إلى تمويل كبير. وما عدا الدول التي تسودها أوضاع سياسية وأمنية خاصة، ازدادت نسبة النساء اللواتي يلدن بإشراف عاملين مؤهلين في مجال الصحة في العشر سنوات الأخيرة. وبالإضافة إلى انتشار الخدمات وسهولة الوصول إليها، ازدادت نسبة التعليم بين النساء وانتشر الوعي بضرورة الولادة في الأماكن المجهزة وتحت إشراف طبي.

الجدول ١٧: معدل الوفيات النفاسية (لكل ١٠٠ ألف ولادة حيّة)

البلد	١٩٩٠	٢٠٠٠	المعدل المنشود لتحقيق هدف الألفية ٢٠١٥
الاردن	٤٨	٤١	١٢,٠
الامارات العربية المتحدة	٢٦	...	٦,٥
البحرين	٣٨	...	٩,٥
الجمهورية العربية السورية	١٤٣	٧١	٣٥,٨
العراق	١١٧	٢٧٤	٢٩,٣
عُمان	١٩٠	١٤	٤٧,٥
فلسطين	٧٥(أ)	٤٢(ب)	١٨,٨
قطر	٤١(أ)	١٠	١٠,٤
الكويت	٢٥	٥	٦,٣
لبنان	٣٠٠	١٠٤	٧٥,٠
مصر	٢١٧	٤٤	٥٤,٣
المملكة العربية السعودية	٤١	١٠	١٠,٣
اليمن	٣٥١	٣٥٠	٨٧,٨

المصـــدر: جُمعت البيانات من مصادر مختلفة في قائمة المراجع.

ملاحظات: (أ) تشير إلى عام ١٩٩٥؛
(ب) تشير إلى عام ١٩٩٨؛
(...) تعني معلومات غير متاحة.

الشكل ١٣: معدل الوفيات النفاسية في بعض بلدان الإسكوا

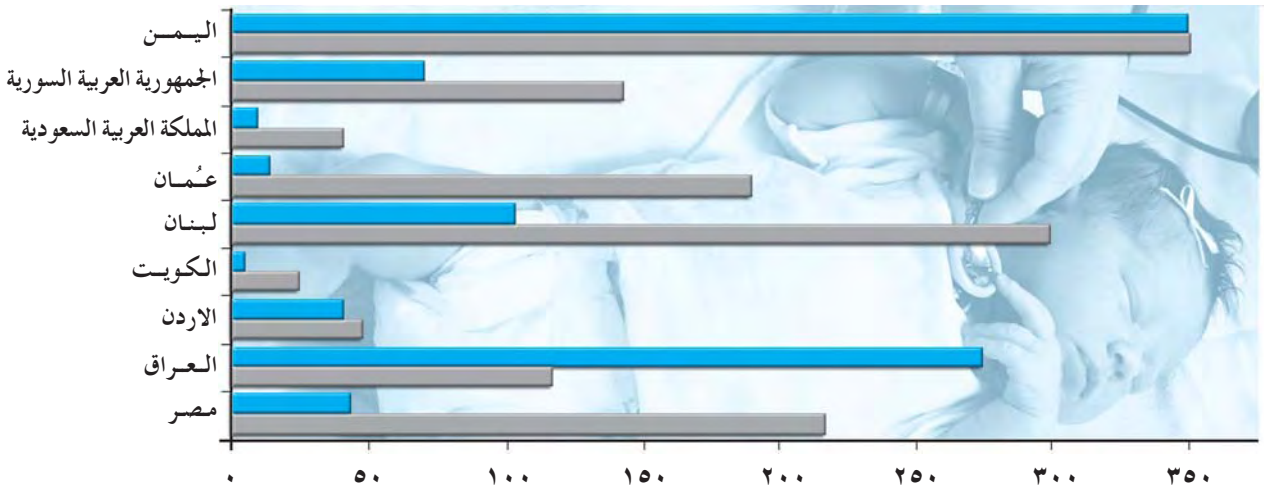

المصـــدر: جُمعت البيانات من مصادر مختلفة في قائمة المراجع.

ب نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف عاملين مؤهلين في مجال الصحة

نتيجة للتوسع الكمي والنوعي والجغرافي للخدمات الصحية في عقد التسعينات، تحسنت مؤشرات الرعاية أثناء الحمل والولادة وبعدها، وارتفع متوسط عدد الزيارات لكل حمل، وتراجع عدد الولادات في المنازل، وازداد عدد الولادات التي تجري تحت إشراف طبي.

وباستثناء العراق ومصر واليمن، حققت بلدان المنطقة في عقد التسعينات تقدماً ملحوظاً على صعيد زيادة نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف عاملين مؤهلين في مجال الصحة. ففي عام ٢٠٠٠، تراوحت هذه النسبة بين ٨٠ في المائة في الجمهورية العربية السورية و٩٨ في المائة في كل من البحرين وقطر والكويت. واذا استمر التحسن المسجل في عقد التسعينات على حاله، يكون من المتوقع ان تبلغ نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف طبي في هذه البلدان ١٠٠ في المائة قبل عام ٢٠١٥، وألا تتجاوز هذه النسبة، في العام المذكور، ٩٠ في المائة في مصر و٦٠ في المائة في العراق و٣٣ في المائة في اليمن (الجدول ١٨).

الجدول ١٨: النسبة المئوية للولادات التي جرت تحت إشراف عاملين مؤهلين في مجال الصحة في بلدان الإسكوا، لعامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠

البلد	١٩٩٠	٢٠٠٠
الاردن	٨٧	٩٧
الامارات العربية المتحدة	٩٩	٩٦
البحرين	٩٨(أ)	٩٨
الجمهورية العربية السورية	٦١	٨٠
العراق	٥٠	٥٤
عُمان	٦٠	٩١
فلسطين	٩٣(ب)	٩٧
قطر	٩٨(ب)	٩٨
الكويت	٩٩	٩٨
لبنان	٤٥	٨٩
مصر	٤٢	٦١
المملكة العربية السعودية	٨٨	٩١
اليمن	١٦	٢٢

المصـــدر: جُمعت البيانات من مصادر مختلفة في قائمة المراجع.
ملاحظات: (أ) تشير إلى عام ١٩٩٥؛
(ب) تشير إلى عام ١٩٩٦.

الشـــكـــل ١٤: النسبة المئوية للولادات التي جرت تحت إشراف عاملين مؤهلين في مجال الصحة في بلدان الإسكوا، لعامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠

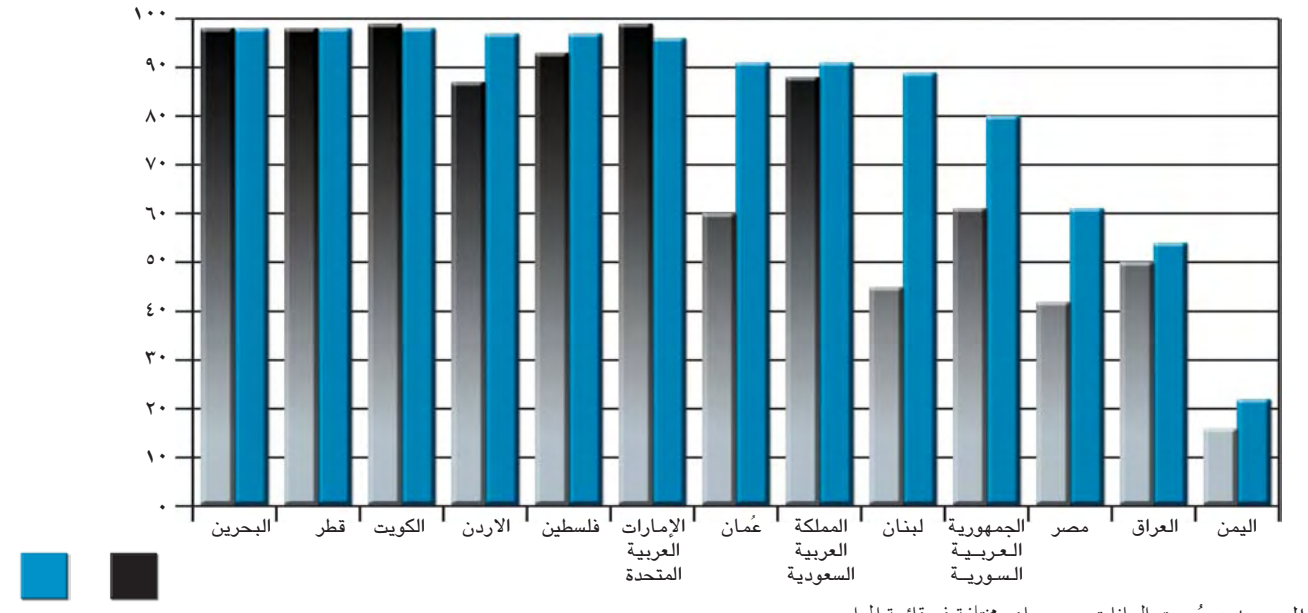

المصـــدر: جُمعت البيانات من مصادر مختلفة في قائمة المراجع.

باء التحديات

تشمل التحديات التي تواجهها بلدان المنطقة على صعيد تخفيض معدل الوفيات النفاسية عدة عوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية، أهمها:

- ضرورة تعميم وتكثيف برامج تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، لا سيما في المناطق الريفية، والتركيز في هذه البرامج على تفادي الزواج والإنجاب المبكر وتباعد الولادات، ومحاصرة الأوبئة والأمراض التي تهدد حياة الحوامل، وخصوصاً فقر الدم وكزاز الولادة، والتركيز على أن تجري الولادة تحت إشراف طبي.

- عدم كفاءة وجودة الرعاية الصحية الأساسية عموماً في عدد كبير من بلدان المنطقة.

- صعوبة الوصول إلى المستشفيات ومراكز تقديم الخدمة.

- بذل المزيد من الجهود للتغلب على بعض العوامل الثقافية والسلوكية التي ما تزال، خصوصاً في المناطق الريفية، تحول دون إجراء الولادة تحت إشراف طبي.

- سوء تغذية الأم نتيجة للعادات الغذائية السيئة مما يؤثر على صحتها وعلى صحة الطفل ونموه وبقائه.

- سوء الأحوال الأمنية والسياسية والاقتصادية، وخاصة في العراق وفلسطين.

- قلة الموارد المادية والبشرية في بعض الدول للرعاية الصحية الأولية.

- ضعف المعلومات والبيانات المتاحة عن أسباب وفاة الأمهات.

جيم البيئة المساندة

تشمل العوامل التي تكوّن بيئة مساندة لتخفيض معدلات الوفيات النفاسية التقدم المحرز على صعيد تعليم المرأة، وعدم تأثر الإنفاق العام حتى الآن بسياسات التقشف، والعمل على إدماج برامج تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية في السياسات الصحية . ومن أهم هذه العوامل:

- دور الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية النسائية وغير النسائية العاملة على النهوض بأوضاع المرأة من مختلف الجوانب الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والسياسية.

- العمل على دمج برامج تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية في السياسات الصحية.

- التوسع في خدمات تنظيم الأسرة من حيث الكمية والارتقاء بالنوعية.

- الالتزام على أعلى المستويات السياسية بتطبيق معظم بنود برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة، ٥–١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)، ولا سيما ما يتعلق منها بتأمين العناية الصحية الأولية، التي تشمل خدمات الصحة الإنجابية وخدمات تنظيم الأسرة.

- مصادقة دول المنطقة على الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة والأمومة والطفولة، ولا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

- رفع مستوى الخدمات الصحية الأولية في سلم أولويات السياسات الصحية قي بلدان الإسكوا لتطبيق معظم بنود برنامج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

- وضع نظام لرصد حالات وفيات الأمهات ومتابعتها في بعض البلدان مثل مصر.

- التوسع في برامج رفع كفاءة أعضاء الفريق الصحي لتقديم خدمات الصحة الإنجابية والولادة وتنظيم الأسرة وتوفير جميع وسائل منع الحمل.
- التوسع في تعليم المرأة ونشر الوعي عن طريق وسائل الأعلام المرئية والمسموعة والمقروءة.
- إدخال خدمات مثل الخط الساخن في فلسطين لمساعدة أسر النساء أثناء الولادة عن طريق الهاتف عندما يتعذر نقلهن إلى المستشفيات.

دال أولويات تخصيص الموارد المحلية والأجنبية

يجب أن تعطى الأولوية في تخصيص الموارد المحلية والأجنبية، في إطار هذا الهدف، للمجالات التالية:

- العمل في مجال خدمات الطوارئ والإسعاف في المناطق التي تعاني من حروب وأزمات، مثل العراق وفلسطين.
- رفع كفاءة الفريق الصحي لتشخيص الحالات الحرجة قبل الولادة، وكذلك لتقديم خدمات ذات جودة عالية أثناء الولادة وبعدها.
- تعميم وتكثيف برامج الصحة الإنجابية وخدمات تنظيم الأسرة في المناطق الريفية.
- دعم نظم المتابعة والرصد لتسجيل حالات وفيات الأمهات وتحديد أسبابها.
- إشراك المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في توعية المجتمع وتقديم بعض الخدمات.
- تعزيز الدعم الفني الذي تقدمه المنظمات الدولية لبناء القدرات الوطنية في مجال تنظيم الأسرة وتقديم خدمات الصحة الإنجابية قبل واثناء وبعد الولادة.
- تخصيص المزيد من الموارد لإعداد وتأهيل الجسم الطبي المختص بالتوليد.
- تكثيف برامج التوعية بمخاطر الزواج والولادة المبكرين وبأهمية المباعدة بين الولادات، واتباع نمط غذائي صحي أثناء الحمل لتفادي فقر الدم.

هاء خلاصة عامة

حققت بلدان الإسكوا في عقد التسعينات تقدما سريعا في مجال تخفيض معدلات الوفيات النفاسية، بحيث أصبح من المتوقع أن تتوصل معظم هذه البلدان إلى تحقيق هدف الألفية المتمثل في تخفيض هذه المعدلات بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين ١٩٩٠ و٢٠١٥. ويبقى على الأردن أن يبذل المزيد من الجهود لكي يتمكن من تحقيق الهدف المنشود قبل عام ٢٠١٥، ويبقى الأمر في العراق وفلسطين رهناً بتطور الأوضاع الأمنية والاقتصادية. وفي اليمن حيث بقيت معدلات الوفيات النفاسية مرتفعة في التسعينات، لا يُتوقع تحقيق هدف الألفية قبل عام ٢٠١٥.

ويبقى نجاح بلدان المنطقة عموماً في تحقيق هدف الألفية بتخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع رهنا باستمرارها في إعطاء الأولوية في سياساتها الصحية لبرامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة بما في ذلك برامج التوعية بمخاطر الزواج والولادة المبكرين وبفوائد المباعدة بين الولادات وتركيز هذه البرامج وتكثيفها في الأوساط الريفية. ومن أهم العوامل المساعدة على المضي في هذا السبيل الالتزام الحكومي المعلن بهذه الأولويات من جهة، وتعزيز دور المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الدفاع عن حقوق المرأة من جهة أخرى.

الهدف السادس

مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

- **الغاية ٧:**
  وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحساره اعتباراً من ذلك التاريخ

- **المؤشرات:**
  -انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى الحوامل اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين ١٥ و٢٤ سنة
  -معدل انتشار وسائل منع الحمل[٢٧]
  -عدد الأطفال الميتمين بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

- **الغاية ٨:**
  وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحسارها اعتباراً من ذلك التاريخ

- **المؤشرات:**
  -معدلات انتشار الملاريا والوفيات المرتبطة بها
  -نسبة السكان المقيمين في المناطق المعرضة لخطر الملاريا الذين يتخذون تدابير فعّالة للوقاية من الملاريا وعلاجها
  -معدلات انتشار السل والوفيات المرتبطة به
  -عدد حالات السل التي اكتشفت وتم شفاؤها في إطار نظام العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة

ألف الوضع الراهن والإتجاهات المستقبلية.

الغاية ٧: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحساره اعتباراً من ذلك التاريخ

أ انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى الحوامل اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين ١٥ و ٢٤ سنة

يصعب في بلدان الإسكوا إجراء تشخيص دقيق لمدى انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وسائر الأمراض التي لها صلة بالجنس لأن هذه الأمراض تعتبر معيبة وتبقى بالتالي طي

(٢٧) حل مكان المؤشر التالي: معدل انتشار استخدام الواقي الذكري لدى مستخدمي وسائل منع الحمل.

الكتمان. ومع ذلك، سجلت جميع دول المنطقة وجود عدد من المصابين بمرض نقص المناعة البشرية/الإيدز ومن حاملي الفيروس. ويرجع تضاؤل عدد الحالات إلى أسباب عديدة أهمها أن مجتمعات هذه المنطقة تتمسك بالعادات والتقاليد الشرقية، ومعظمها يتسم بمحافظة الدول والمجتمع على المظهر الاجتماعي مما يقلل من فرص الإبلاغ عن الايدز خاصة والأمراض المنقولة عن طريق الجنس عامة. إلاّ أن توقعات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومنظمة الصحة العالمية تشير إلى أن معدلات انتشار المرض والعدوى تفوق الأرقام المسجلة. ولذلك يلاحظ اختلاف بين أعداد الإصابات المصرح عنها في التقارير الوطنية لبعض بلدان المنطقة، والإصابات المقدرة من الهيئات المختصة المحلية والدولية. ففي مصر، مثلاً، تشير تقديرات برنامج الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية إلى أن عدد الأشخاص الذين يحملون الفيروس كان نحو ٨١٠٠ حالة في عام ١٩٩٩، بينما الحالات المبلغ عنها في عام ٢٠٠٠ لم تتجاوز ٩٢٨ حالة. وفي لبنان بلغ عدد الإصابات المبلغ عنها في أوائل ٢٠٠٣ نحو ٧٠٠ إصابة، في حين تقدر منظمة الصحة العالمية عدد الحالات غير المصرح بها بنحو ٢٥٠٠ حالة. ومع ذلك، تبقى معدلات انتشار المرض والفيروس منخفضة في بلدان الإسكوا (الجدول ١٩).

الجدول ١٩: انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لكل مائة من السكان في بلدان الإسكوا، ١٩٩٩

البلد	١٩٩٩
الاردن	٠,٠٢
الامارات العربية المتحدة	٠,١٨
البحرين	٠,١٥
الجمهورية العربية السورية	٠,٠١
العراق	٠,٠١
عُمان	...
فلسطين	...
قطر	٠,٠٩
الكويت	٠,١٢
لبنان	٠,٠٩
مصر	٠,٠٢
المملكة العربية السعودية	٠,٠١
اليمن	٠,٠١

المصـــدر: جُمعت البيانات من مصادر مختلفة في قائمة المراجع.
ملاحظة: (...) تعني معلومات غير متاحة

ويوضح الجدول ١٩ ان معدلات الانتشار كانت الأعلى في بلدان مجلس التعاون الخليجي باستثناء المملكة العربية السعودية، وتراوحت بين ٩٠ إصابة لكل ١٠٠ ألف من السكان في قطر و١٨٠ إصابة لكل ١٠٠ ألف من السكان في الإمارات العربية المتحدة؛ وأن المعدل في لبنان قريب من المعدلات المسجلة في دول مجلس التعاون الخليجي (٩٠ إصابة لكل ١٠٠ ألف من السكان) وهذا يعود لكثافة التحركات السكانية مع الخارج. وتراوحت المعدّلات المقدرة في سائر بلدان المنطقة بين ١٠ و٢٠ إصابة لكل ١٠٠ ألف من السكان.

الشكل ١٥: انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لكل مائة من السكان في بلدان الإسكوا، ١٩٩٩

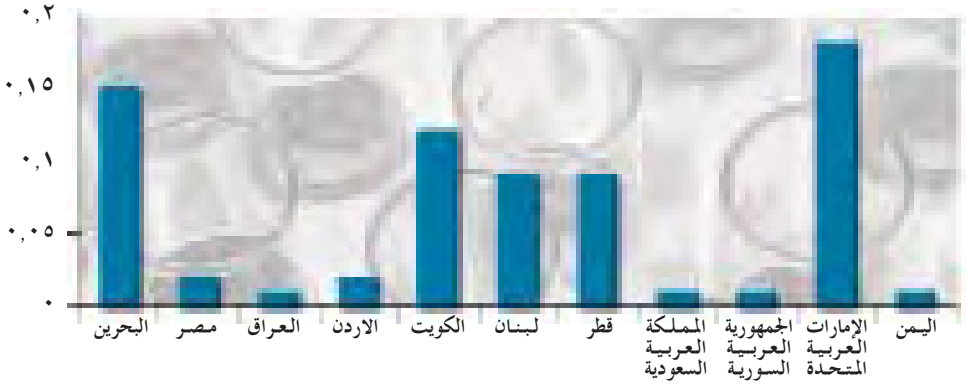

المصـــدر: جُمعت البيانات من مصادر مختلفة في قائمة المراجع.

ونظراً لقلة البيانات وعدد الحالات المسجلة، يصعب تحديد موقف دول المنطقة بالنسبة إلى المؤشرات الموضوعة لهدف الألفية . فتلك المؤشرات ليست مهمة في الوقت الراهن بسبب عدم ترتب مشاكل مجتمعية عليها، ومن الأهمية أن تعمل دول المنطقة على الحفاظ على معدلات الانتشار القليلة حتى لا تظهر فيها مشكلة الأطفال اليتيمين بسبب الإيدز والتي أصبحت من أكبر المشاكل الاجتماعية في جنوب وشرق القارة الأفريقية على سبيل المثال .

ب معدل انتشار وسائل منع الحمل

يهدف قياس انتشار وسائل منع الحمل في إطار هدف الألفية، خصوصاً، إلى قياس نسبة استخدام الواقي الذكري مقارنة بالوسائل الأخرى لارتباطه بالوقاية من الإيدز. ولكن الواقع أن الواقي الذكري غير مستخدم كثيراً في المجتمعات العربية في العلاقات الجنسية الشرعية حيث يقع عبء منع الحمل في الغالب على المرأة، بالإضافة إلى ان جميع المسوح الديمغرافية والصحية في دول المنطقة تقيس نسبة استخدام وسائل منع الحمل في حالات الزواج وليس في المجتمع بأسره، وهذا يوضح مدى استخدام الفئات المعرضة للخطر للواقي الذكري، باعتباره نوعاً من الحماية ضد الإيدز.

ويبين الجدول ٢٠ أن هذه الوسائل هي أكثر انتشاراً في لبنان (٦٣ في المائة) تليه البحرين (٦٢ في المائة) ثم الأردن (٥٧ في المائة)، وأقل انتشارا في اليمن (١٣ في المائة) والعراق (١٤ في المائة). غير أن أعلى زيادة سجلت في استخدام وسائل منع الحمل لدى النساء المتزوجات، في عقد التسعينات، كانت في عُمان، حيث ارتفع المعدل من ٩ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٤٠ في المائة في عام ٢٠٠١، تليها الجمهورية العربية السورية ثم الكويت والأردن، ولم تحقق كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية أي تقدم يذكر على هذا الصعيد في العقد المذكور.

الجدول ٢٠: نسبة انتشار وسائل منع الحمل لدى النساء من الفئة العمرية ١٥-٤٩ سنة

البلد	١٩٩٠	٢٠٠١	النسبة المئوية للنمو خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠١
الاردن	٤٠	٥٧	٤٢,٥
الامارات العربية المتحدة	٢٨(ب)	٢٨	٠,٠
البحرين	٦٢	٦٢	٠,٠
الجمهورية العربية السورية	٢٠	٤٦	١٣٠,٠
العراق	١٠	١٤	٤٠,٠
عُمان	٩	٤٠	٣٤٤,٤
فلسطين	٤٢(ب)	٥١(هـ)	٢١,٤
قطر	٣٢(د)	٤٣	٣٤,٣
الكويت	٣٥(أ)	٥٠	٤٢,٩
لبنان	٥٣	٦٣	١٨,٩
مصر	٤٧	٥٦	١٩,١
المملكة العربية السعودية	٣٢(ج)	٣٢	٠,٠
اليمن	٩	١٣	٤٤,٤

المصـــدر: جُمعت البيانات من مصادر مختلفة في قائمة المراجع.
ملاحظات: (أ) تشير إلى عام ١٩٩٣؛
(ب) تشير إلى عام ١٩٩٥؛
(ج) تشير إلى عام ١٩٩٦؛
(د) تشير إلى عام ١٩٩٧؛
(هـ) تشير إلى عام ٢٠٠٠.

ويعود نقص البيانات عن انتشار الإيدز لعدم وجود سياسات لرصد حالات الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، ومعالجة معظم تلك الحالات على يد أطباء من القطاع الخاص وعدم التبليغ عنها. وقد أثبتت الدراسات أن مؤشرات انتشار الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي لها دلالة على وجود مجموعات من الناس معرضة لمخاطر الإصابة بالإيدز بدرجات مرتفعة. ويُلاحظ عموماً أن البيانات الإحصائية غير متوفرة عن انتشار الإيدز بين النساء الحوامل اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٢٤ سنة، وكذلك عن عدد الأطفال الذين تعرضوا للتيتم بسبب الإيدز في دول المنطقة.

الشكل ١٦: انتشار وسائل منع الحمل لدى النساء من الفئة العمرية ١٥-٤٩ سنة في بلدان الإسكوا، ٢٠٠١

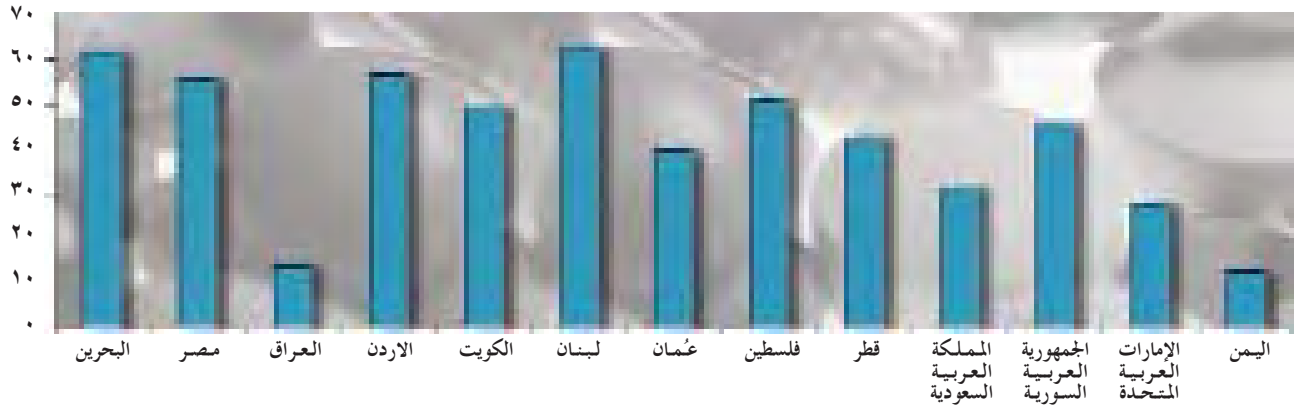

المصـــدر: جُمعت البـيـانـات من مـصـادر مختـلـفـة في قـائـمـة المراجع.

ج عـدد الأطـفـال الـمـيـتـمـين بـسـبـب فـيـروس نـقـص المناعـة البـشـريـة/الإيـدز

لا توجد بيانات عن هذا المؤشر.

الغاية ٨: وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحسارها اعتباراً من ذلك التاريخ

أ معـدلات انـتـشـار الـمـلاريـا والوفـيـات المرتبطة بهـا ونسبة السكـان المقيمين في المناطق المعرضة لخـطـر الـمـلاريـا الـذيـن يتخـذون تدابيـر فـعّـالـة للـوقـايـة مـن الـمـلاريـا وعـلاجـهـا

لم يعد وباء الملاريا من المشاكل الصحية في معظم بلدان الإسكوا فيما عدا اليمن التي ما زالت تعاني من حدوث حالات وبائية (الجدول ٢١). وتبذل بعض دول الإسكوا، مثل مصر ولبنان، جهودا مكثفة لمنع دخول المرض إليها. ومن المعروف أن وباء الملاريا يستوطن في مناطق المستنقعات والمياه الآسنة، ومنها ينتشر بواسطة أنواع معينة من البعوض. وبسبب التقدم المحرز على صعيد التحكم البيئي في البعوضة الناقلة للوباء عموماً والتوسع في استخدام المبيدات، أخذت الملاريا تتراجع تدريجياً في العقود القليلة الماضية في دول المنطقة وتحاصر في بؤرها (الفيوم في مصر، والأهوار في العراق، والحسكة في الجمهورية العربية السورية، والمنطقة الجنوبية الشرقية في المملكة العربية السعودية)، واختفت من معظم هذه البلدان وتقلص تأثيرها كثيرا في بؤرها الأصلية، ما عدا اليمن حيث بقيت واسعة الانتشار وأدت إلى حالات وفاة بمعدّل يقارب ٩٣ وفاة لكل ١٠٠ ألف طفل دون الخامسة، و٢٤ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف مواطن من جميع الأعمار. غير أن التقدم المحقق في هذا المجال لا يمكن اعتباره حالة لا رجوع عنها. فقد أثبتت التجربة أن انتشار هذا الوباء كان دائما في مد وجزر بسبب التقلبات المناخية والتغيرات البيئية واستخدام مبيدات الآفات الزراعية.

الجدول ٢١: معدلات انتشار الملاريا والوفيات المرتبطة بها في بلدان الإسكوا، ٢٠٠٠

البلد	معدل الوفيات المرتبطة بالملاريا للفئة العمرية ٠-٤ سنوات لكل ١٠٠ الف نسمة	معدل الوفيات المرتبطة بالملاريا من جميع الاعمار لكل ١٠٠ الف نسمة	معدل انتشار الملاريا من جميع الأعمار لكل ١٠٠ ألف نسمة
الاردن	٠	٠	٣
الامارات العربية المتحدة	٠	٠	...
البحرين	...	٠	...
الجمهورية العربية السورية	٠	٥	٠
العراق	٧١	١٥	١٤
عُمان	٠	٠	٢٧
فلسطين	٠	٠	...
قطر	٠	٠	٢٤
الكويت	...	...	١٤
لبنان	٠	٠	٠
مصر	٠	٠	٠
المملكة العربية السعودية	٠	٠	٣٤
اليمن	٩٣	٢٤	١٥٣٢(*)

المصـــدر: جُمعت البيانات من مصادر مختلفة في قائمة المراجع.

ملاحظات: (*) تشير إلى عام ١٩٩٩؛

(...) تعني بيانات غير متاحة.

الشـــكـــل ١٧: معدلات انتشار الملاريا في بعض بلدان الإسكوا، لعام ٢٠٠٠ (عدد الحالات لكل ١٠٠ ألف نسمة)

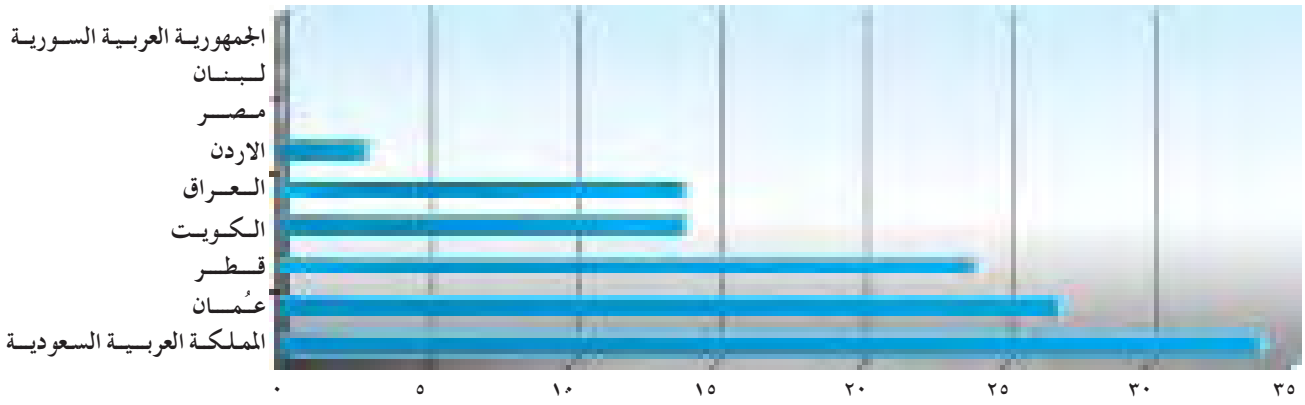

المصـــدر: جُمعت البيانات من مصادر مختلفة في قائمة المراجع.

ويشير التقرير الوطني لمصر عن أهداف الألفية إلى أن عدد الحالات المبلغ عنها انخفض من ٢٣ حالة في عام ١٩٩٦ إلى ١١ حالة في عام ١٩٩٧، و لم يُعثر على أية حالة جديدة في عام ١٩٩٨ حتى في الفيوم. ويشير التقرير الوطني للجمهورية العربية السورية عن أهداف الألفية إلى أن عدد حالات الملاريا المسجلة في عام ١٩٩٠ كان ٥٦ حالة وارتفع إلى ٩١ حالة في عام ١٩٩٥ ثم انخفض إلى ٦١ حالة في عام ٢٠٠١. أما عدد الوفيات فقد استقر في الأعوام الثلاثة المذكورة على خمس وفيات. والجدير بالذكر أن الجمهورية العربية السورية تشهد انتشارا لأمراض شبيهة بالملاريا، ومنها خصوصاً، اللايشمانيا الجلدية والحشوية، حيث سجلت في عام ٢٠٠١ أكثر من ٢٣٠٠٠ إصابة، وان كان هذا المرض لا يسبّب وفيات أو إعاقات، فهو يسبب تشوهات في الجسم، وخصوصا في الوجه والأطراف.

ويوضح التقرير الوطني لليمن عن أهداف الألفية أن الملاريا هي أكثر الأمراض المنقولة انتشارا في هذا البلد، وهي أحد الأسباب الرئيسية للوفاة. فنسبة الإصابة بهذا المرض تقدر بحوالي ٢١ في المائة من مجموع السكان، يقطن ٦٠ في المائة منهم في مناطق موبوءة. وقد تزايد معدل انتشار هذا الوباء في عقد التسعينات، فبعد أن كان في حدود ١٢٦٣ إصابة لكل ١٠٠ ألف نسمة ارتفع إلى نحو ١٥٣٢ إصابة.

ب معدلات انتشار السل والوفيات المرتبطة به، وعدد حالات السلّ التي اكتشفت وتم شفاؤها في إطار نظام العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة

تؤكد البيانات أن مرض السل هو في الوقت الحاضر أكثر انتشارا في بلدان المنطقة من مرض الملاريا. وتتفاوت معدلات انتشاره ومعدلات الوفيات المرتبطة به بين بلد وآخر، ولكن وتيرة التقدم تدعو إلى التفاؤل بان معظم الدول ستحقق هدف اكتشاف الحالات وعلاجها، ولا سيما بعد أن اعتمدت ما يسمى بنظام العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة. وفي عام ٢٠٠٠، توصلت دول كثيرة إلى اكتشاف ٨٥ في المائة من الحالات وعلاجها، وفي عام ٢٠٠١، بلغت تلك النسبة ٨٥ في المائة في العراق، و٨٧ في المائة في مصر، و٩٠ في المائة في الأردن، و٩٣ في المائة في عُمان، و٩٢ في المائة في لبنان.

وبالرغم من ذلك، يشير التقرير الوطني لمصر عن الأهداف الإنمائية للألفية إلى أنه بالرغم من انخفاض معدل انتشار السل في مصر من ١٦٠ إصابة لكل ١٠٠ ألف في عام ١٩٥٢ إلى ١٦ إصابة لكل ١٠٠ ألف نسمة في عام ٢٠٠٠، لا يزال يمثل ثاني أهم المشاكل التي تواجه الصحة العامة. وفي الجمهورية العربية السورية، يشكل السل أحد الأمراض التي لا تزال تلقي بثقلها على الأفراد والنظام الصحي والوضع الاقتصادي والاجتماعي، وذلك رغم الجهود التي بذلت منذ بداية التسعينات للسيطرة عليه والحد منه. ويقدر عدد الإصابات المسجلة سنوياً منذ تحسن رصد هذا المرض بنحو ٥٠٠٠ إصابة دون هبوط يذكر، بحيث يبلغ المعدل العام للإصابات نحو ٣١ إصابة لكل ١٠٠ ألف

الجدول ٢٢: معدلات انتشار السلّ والوفيات المرتبطة به في بلدان الإسكوا، ٢٠٠١

البلد	النسبة المئوية لحالات السلّ التي تم شفاؤها في إطار نظام العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة *	معدل الوفيات المرتبطة بالسلّ لكل ١٠٠ الف نسمة من جميع الأعمار	معدل انتشار السلّ لكل ١٠٠ ألف نسمة من جميع الاعمار
الاردن	٩٠	١	٥
الامارات العربية المتحدة	٧٤	٢	١٣
البحرين	٧٣	٦	٣٤
الجمهورية العربية السورية	٧٩	٨	٤٧
العراق	٨٥	٢٧	٨٩
عُمان	٩٣	١	٥
فلسطين	...	٣	١٩
قطر	٦٦	٢	١٣
الكويت	...	٣	٢٧
لبنان	٩٢	٢	١٣
مصر	٨٧	٤	٢٣
المملكة العربية السعودية	٧٣	٥	٢٧
اليمن	٧٥	١٣	٧٠

المصـــدر: جُمعت البيانات من مصادر مختلفة في قائمة المراجع.
ملاحـظة: (...) تعني بيانات غير متاحة؛
(*) تشير إلى عام ٢٠٠٠.

الشكل ١٨: معدلات انتشار السل والوفيات المرتبطة به في بلدان الإسكوا، لعام ٢٠٠١ (عدد الحالات لكل ١٠٠ ألف نسمة)

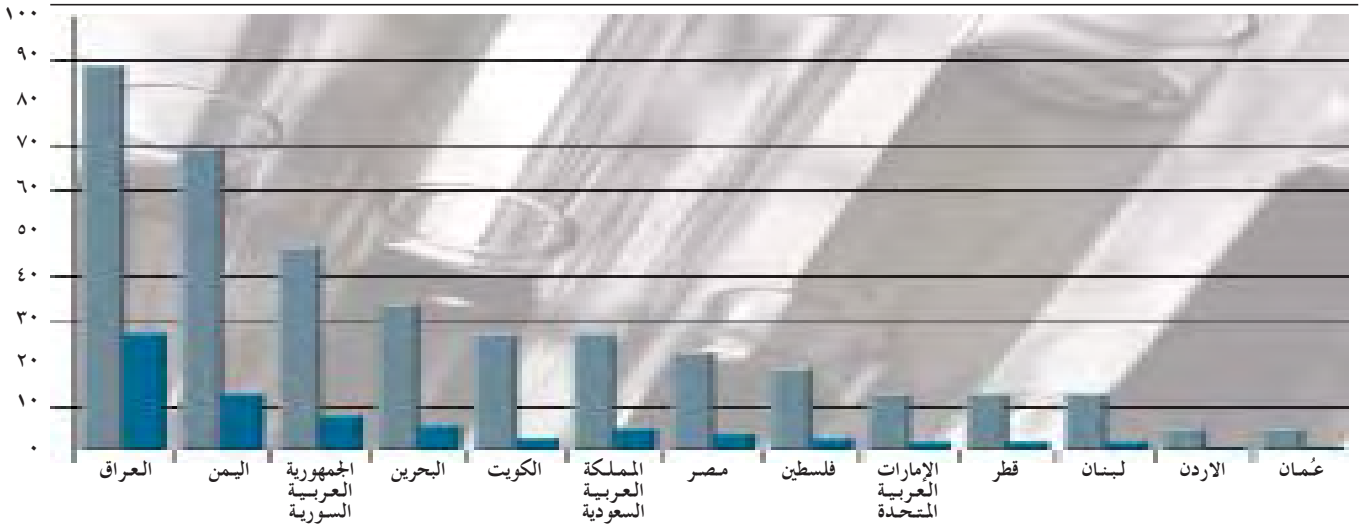

المصـــدر: جُمعت البيانات من مصادر مختلفة في قائمة المراجع.

نسمة . ويشير التقرير الوطني لليمن إلى أن معدل الحدوث السنوي للحالات الجديدة من السل كان إلى ارتفاع في عقد التسعينات من القرن الماضي، اذ قفز من ١٢ إصابة لكل ١٠٠ ألف نسمة في عام ١٩٩٠ إلى ٣١ إصابة لكل ١٠٠ ألف نسمة في عام ٢٠٠٠.

ويبين الجدول ٢٢ أن العراق هو الأكثر معاناة في المنطقة من هذا المرض بمعدل ٨٩ إصابة لكل ١٠٠ ألف نسمة و٢٧ وفاة لكل ١٠٠ ألف نسمة يليه اليمن بمعدل ٧٠ إصابة و١٣ حالة وفاة، ثم الجمهورية العربية السورية بمعدل ٤٧ إصابة و٨ حالات وفاة. أما الأفضل وضعا على صعيد مرض السلّ فهما الأردن وعُمان بمعدل ٥ إصابات لكل ١٠٠ ألف نسمة وحالة وفاة واحدة لكل ١٠٠ ألف نسمة.

وفيما يتعلق بفعالية نظام العلاج يمكن القول إنه الأفضل في عمان حيث يشفي ٩٣ في المائة من الحالات التي يغطيها، يليها لبنان بنسبة ٩٢ في المائة، والأردن بنسبة ٩٠ في المائة، ومصر بنسبة ٨٧ في المائة، في حين أن نسبة الشفاء في ظل نظام العلاج لا تتجاوز ٦٦ في المائة في قطر وتتراوح بين ٧٣ في المائة و٨٧ في المائة في سائر البلدان.

الشكل ١٩: النسبة المئوية لحالات السل التي شفيت في إطار نظام العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة في بعض بلدان الإسكوا، لعام ٢٠٠١

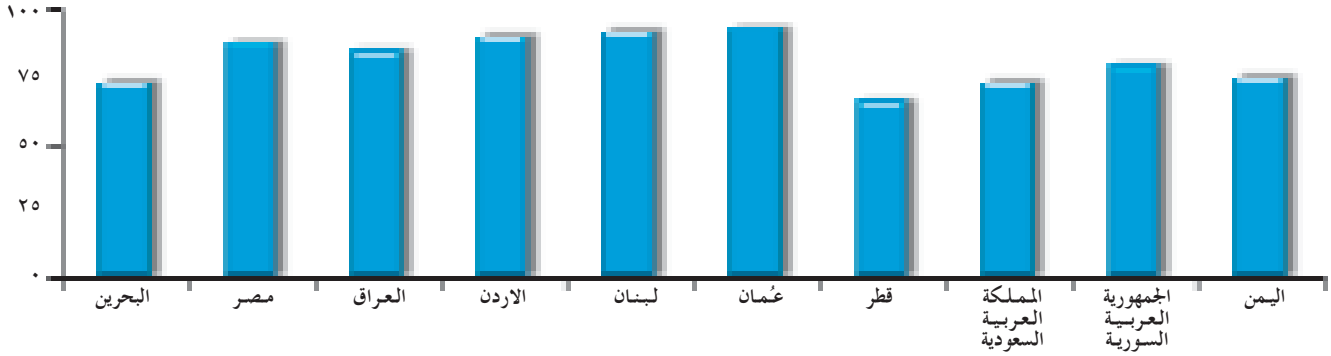

المصـــدر: جُمعت البيانات من مصادر مختلفة في قائمة المراجع.

باء التحديات

الغاية ٧: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحساره اعتباراً من ذلك التاريخ

لا تزال دول المنطقة تواجه تحديات كثيرة في مكافحة الإيدز. فالبيانات المتوفرة عن هذا المرض لا تشير إلى حجمه الفعلي في بلدان المنطقة بسبب النقص في التصريح والإبلاغ عن الإصابات أو بسبب خلل في التشخيص. وهذا يعني وجود خطر كامن يهدد بانتشار هذا المرض على نطاق أوسع. إنّ سعي دول المنطقة إلى محاصرة مرض الإيدز وغيره من الأمراض المنتقلة عن طريق الاتصال الجنسي، والقضاء عليها، يواجه جملة من التحديات أهمها:

- افتقار معظم دول الإسكوا إلى البيانات ونظم الرصد الخاصة بالإصابة والمرض؛
- العادات والتقاليد التي تحد من نشر الوعي بمرض الإيدز وطرق انتقاله، والوقاية منه وعلاجه، والتي تحو ل دون الإبلاغ عن الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي؛
- وجود عدد كبير من العاملين من بلدان ينتشر فيها المرض ولها تقاليد وعادات تختلف عن تقاليد بلدان الإسكوا؛
- عدم كفاءة السياسات الخاصة بالتعامل مع المرض وطرق علاجه ومعاملة المريض، بالاضافة إلى القصور في سياسات شراء الدواء وتقديمه للمرضى والقدرة على التفاوض للحصول على نظم علاج بكلفة مقبولة؛
- عدم إشراك القطاعات غير الصحية في برامج مكافحة الإيدز؛

الغاية ٨وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحسارها اعتباراً من ذلك التاريخ

تبذل بلدان المنطقة جهوداً كبيرة في مجال مكافحة الملاريا والأمراض الوبائية الاخرى وحققت تقدماً ملحوظاً في المؤشرات ذات الصلة. إلا أن هذا التقدم بقي متفاوتا بين هذه البلدان، فبعض من هذه الأمراض لا تزال في عداد المشاكل الصحية الرئيسية. وفي جميع الأحوال لا يمكن اعتبار التقدم المحقق، مهما كانت أهميته، إنجازاً نهائياً ما لم تجابه التحديات التالية:

- ضرورة تأمين معالجة فعالة للعوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية التي تكمن وراء انتشار هذه الأمراض (المستنقعات، الفيضانات، التحركات السكانية، الصرف الصحي، الأمية، الفقر، الاكتظاظ السكاني)؛
- توفير الموارد اللازمة لوضع وتنفيذ السياسات والبرامج الكفيلة بالنهوض بأوضاع المناطق والفئات المعرضة، ولا سيما في البلدان ذات الأوضاع الخاصة كالعراق وفلسطين واليمن؛
- تخصيص الموارد اللازمة لتحسين آليات التحكم الخاصة بالأمراض المعنية، ولا سيما نظام العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة لمرض السل، لجهة رفع كفاءة إدارة البرامج وإمدادها بالخبرات والمؤهلات الفنية اللازمة؛
- تكريس المزيد من الجهود لوضع أطر مناسبة للتعاون والتنسيق بين مختلف القطاعات والهيئات المحلية الحكومية

وغير الحكومية المعنية بمكافحة هذه الأمراض وبينها وبين القطاعات والهيئات العاملة في المجال نفسه على الصعيدين الإقليمي والدولي.

جيم البيئة المساندة

الغاية ٧: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحساره اعتباراً من ذلك التاريخ

بالرغم من التحديات الكثيرة، اتخذت جميع دول المنطقة خطوات إيجابية حيال مشكلة الإيدز أهمها:

- التزام بلدان المنطقة بمكافحة مرض الإيدز وسائر الأمراض المنتقلة عن طريق الاتصال الجنسي، فقد استحدثت داخل وزارات الصحة برامج وطنية تشكل أطرا للتعاون والتنسيق بين جميع الأطراف المعنية بمكافحة ورصد ومراقبة هذه الأمراض، من مؤسسات حكومية وأجهزة طبية من القطاع الخاص، ومنظمات من القطاع الأهلي وهيئات ومنظمات دولية. وتهدف هذه البرامج عموماً إلى دمج الوقاية من الأمراض المعنية والعناية بالمصابين ضمن برامج الرعاية الصحية العامة، وتحديداً برامج الرعاية الصحية الأولية والصحة الإنجابية؛

- تكثيف برامج وحملات الإعلام والتوعية والتثقيف لدى السكان حول طبيعة هذا المرض وكيفية انتشاره وأساليب الوقاية منه؛

- إنشاء برامج أو لجان وطنية للوقاية من الإيدز ومساعدة المصابين في جميع وزارات الصحة في دول المنطقة؛

- تنظيم حملات توعية بين جميع الفئات، خاصة المستهدفة مثل الشباب، وذلك عبر جميع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، بخطورة المرض وكيفية انتقاله وأساليب الوقاية منه، مع التركيز على ضرورة إجراء الفحوص المخبرية للكشف المبكر عن الإصابة؛

- إنشاء خط ساخن للرد على أسئلة المواطنين عن مرض الإيدز وإعطاء المشورة اللازمة مع الاحتفاظ بالسرية التامة حيال هوية المتصل؛

- تنظيم برامج وورشات عمل لتأهيل وتدريب الجسم الطبي العامل في مجال مكافحة الإيدز والأمراض المنتقلة عن طريق الاتصال الجنسي؛

- اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة على صعيد تقديم بعض الخدمات الصحية والطبية، ومراقبة سلامة العمليات الجراحية والفحوص المخبرية لعينات الدم، ووضع بروتوكولات لمنع انتشار المرض في المنشآت الصحية؛

- وضع قانون للتأكد من سلامة جميع العاملين من الأجانب قبل دخولهم البلد وذلك عن طريق إخضاعهم لفحص طبي قبل الموافقة على إقامتهم.

الغاية ٨: وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحسارها اعتبارا من ذلك التاريخ

من العناصر الرئيسية التي تساهم في مكافحة الأمراض الوبائية ومنها الملاريا والسلّ:

- التزام دول المنطقة بتضمين سياساتها الصحية العامة، وخصوصا ما يتصل منها بالرعاية الصحية الأولية، برامج لا تهدف فقط إلى تقديم الخدمات

العلاجية للمصابين بهذه الأمراض، بل تهدف أيضا إلى تطوير أجهزة رصدها والكشف عنها؛

- التركيز خصوصاً على مجموعة من الإجراءات الوقائية وفي مقدمتها تعميم وتكثيف برامج التوعية والتثقيف بخطورة هذه الأمراض وأساليب الوقاية منها؛

- تحصين الأطفال ضد السل وإدخال نظام العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة.

دال أولويات تخصيص الموارد المحلية والأجنبية

الغاية ٧: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحساره اعتبارا من ذلك التاريخ

يجب أن تعطى الأولوية في تخصيص الموارد المحلية والأجنبية، في إطار هذه الغاية، للمجالات التالية:

- تعميم وتكثيف برامج وحملات التوعية والتثقيف بمرض الإيدز، ولاسيما بأساليب الوقاية منه؛

- دعم نظم الرصد والمراقبة والتشخيص؛

- بناء القدرات الفردية والمؤسسية لوضع برامج وطنية لرصد الإصابات؛

- إنشاء نظم لجمع وتحليل المعلومات الخاصة بمرض الإيدز؛

- دعم للقدرات في مجال وضع السياسات الخاصة بمرض الإيدز وكيفية التعامل معه وخاصة خطط التشخيص والعلاج؛

- تقييم البرامج المتاحة مثل «الخط الساخن» للوقوف على مدى كفاءتها في الوصول إلى أكبر عدد من الجمهور المستهدف.

الغاية ٨: وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحسارها اعتبارا من ذلك التاريخ

يجب أن تعطى الأولوية في تخصيص الموارد المحلية والأجنبية، في إطار هذه الغاية، للمجالات التالية:

- تركيز الاهتمام على الفئات والمناطق التي تعتبر بؤرا لانتشار الأمراض الوبائية؛

- تعميم وتكثيف برامج وحملات التوعية والتثقيف بهذه الأمراض وطرق انتشارها وأساليب الوقاية منها؛

- دعم نظم الرصد والمراقبة والتشخيص والعلاج لهذه الأمراض المعدية؛

- تقديم الدعم المالي والفني لبناء القدرات الوطنية المؤهلة لإدارة البرامج المتعلقة بمكافحة الأمراض المعدية، وتأمين استمرارية هذه البرامج، وتوفير العلاج المناسب ومتابعة فعاليته، وخصوصاً نظام العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة، ولا سيما في العراق وفلسطين واليمن؛

- دعم المختبرات المتخصصة بتشخيص الأمراض المعدية.

هاء خلاصة عامة

يمكن القول أنّ ظاهرة انتشار مرض الإيدز والأمراض الأخرى المنتقلة عن طريق الاتصال الجنسي أقل حدة في بلدان الإسكوا منها في سائر بلدان العالم؛ وشهدت الملاريا تراجعا ملحوظا في بلدان المنطقة واختفت في معظمها، باستثناء اليمن حيث لا تزال أكثر الأمراض المعدية انتشاراً وأحد الأسباب الرئيسية للوفاة؛ ولا يزال السل أكثر انتشاراً

في بلدان المنطقة من الملاريا بالرغم من التقدم الذي أحرزته معظم تلك البلدان في مكافحته.

إنَّ محدودية انتشار مرض الإيدز ومحاصرة وباء الملاريا والتقدم المحرز في مكافحة مرض السل، كلها لا تشكل إنجازات نهائية لا يمكن العودة عنها. فهناك احتمال لعودة انتشار هذه الأمراض على نطاق أوسع في بلدان المنطقة نتيجة لارتباطها بعوامل طبيعية واقتصادية واجتماعية متقلبة. ولذلك تضع المكافحة الفعّالة لهذه الأمراض المذكورة وغيرها من الأمراض السارية بلدان المنطقة أمام تحديات لا يجب التقليل من أهميتها، وفي مقدمتها تكثيف برامج وحملات الإعلام والتوعية والتثقيف بهذه الأمراض وكيفية انتشارها وأساليب الوقاية منها، وإقامة أنظمة رصد ومراقبة فعّالة لاكتشاف هذه الأمراض ورصد انتشارها، مع التركيز على المناطق والفئات الأكثر تعرضا . ويأتي في مقدمة الإجراءات التي اتخذتها دول المنطقة لتفعيل مكافحة هذه الأمراض استحداث برامج وطنية خاصة ودمجها في سياساتها الصحية، وخصوصا في شبكة خدمات الصحة الأولية التي تشهد توسعا مطردا.

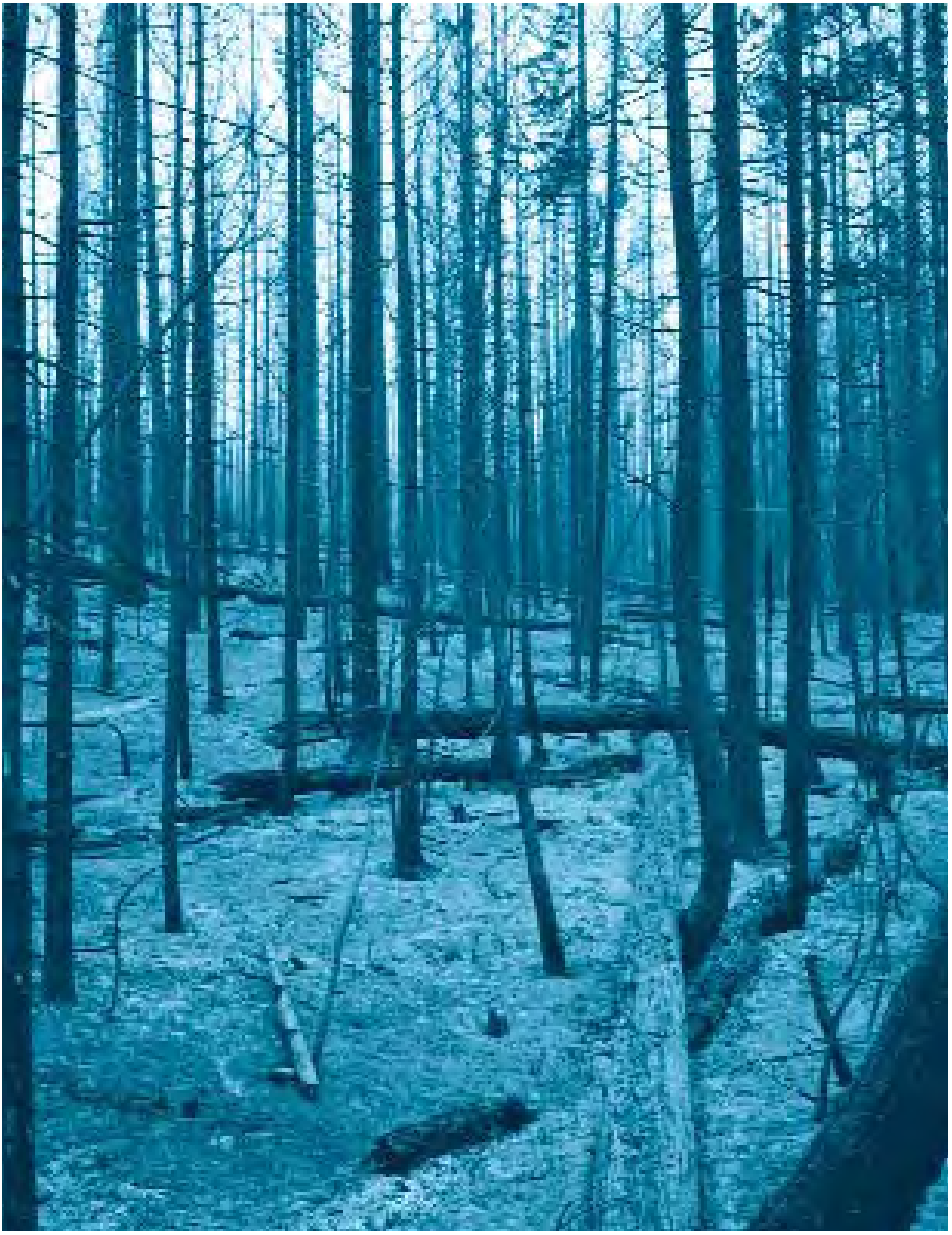

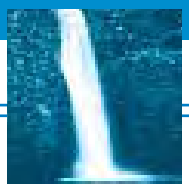

الهدف السابع

كفالة الاستدامة البيئية

- **الغاية ٩:**

دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وتقليص هدر الموارد البيئية

- **المؤشرات:**

-نسبة مساحة الأراضي المغطاة بغابات
-نسبة الأراضي المحمية للمحافظة على التنوع البيولوجي إلى مجموع مساحات الاراضي
-وحدات الطاقة المستخدمة (تعادل الوحدة كيلوغراماً واحداً من النفط) مقابل دولار واحد من الناتج المحلي الإجمالي
-انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (نصيب الفرد) (بالإضافة إلى رقمين لتلوث الغلاف الجوي العالمي: نفاد طبقة الأوزون وتراكم غازات الاحتباس الحراري عالمياً)
-نسبة أعداد السكان الذين يستخدمون أنواع الوقود الصلبة

- **الغاية ١٠:**

تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥

- **المؤشرات:**

-نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول باطراد على مصدر محسّن للماء، في الحضر والريف
-نسبة سكان الحضر والريف الذين يمكنهم الانتفاع بصرف صحي محسّن

- **الغاية ١١:**

أن يكون قد تحقق، بحلول عام ٢٠٢٠، تحسّن ملموس في معيشة ١٠٠ مليون على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة

- **المؤشر:**

-نسبة الأسر المعيشية التي يمكنها الحصول على حيازة آمنة

ألف الوضع الراهن والاتجاهات المستقبلية

الغاية ٩: دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وتقليص هدر الموارد البيئية

يعتبر شح الموارد المائية وندرتها في منطقة تشهد أحد أعلى معدلات النمو السكاني في العالم، وتفتقر سياساتها الوطنية إلى رؤية شاملة لتخطيط واستخدام الموارد الطبيعية على نحو يحقق استدامة التنمية من أهم عوائق التنمية في بلدان الإسكوا. فالكثير من البرامج التنموية في المنطقة العربية، وضمنها بلدان الإسكوا، تصطدم بانحسار حصة الفرد في السنة من مصادر المياه العذبة لتغطية احتياجاته، في الزراعة والصناعة وتوليد الطاقة والاستخدامات المنزلية، وعدم الدمج الجيد لبعد ترشيد استخدام الموارد المائية.

ويؤدي تغير المناخ وارتفاع درجات الحرارة صيفا وشتاء إلى نقص معدلات الأمطار المتساقطة على كثير من بلدان المنطقة، ولاسيما شرق البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي إلى زيادة التصحر وتقلص مساحة المناطق الطبيعية والغابات. ويؤدي انعدام الاستدامة في إدارة الغابات وضغط الزيادة السكانية لاستخدام الأراضي للأغراض الزراعية والسكنية إلى تقلص مستمر في مساحة المناطق المغطاة بالغابات أو النباتات الطبيعية، ويؤدي نقص الأمطار إلى قلة الكلأ والحشائش التي تعتمد عليها الأنشطة الرعوية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة. وبارتفاع درجات الحرارة تتزايد معدلات فقد الموارد المائية بالتبخر مما يقلل من كفاءة نظم الري في الإنتاج الزراعي ويعوق استدامة المساحات الخضراء المستحدثة في المدن والقرى.

أ نسبة مساحة الأراضي المغطاة بغابات

تعتبر «نسبة مساحة الأراضي المغطاة بغابات» نسبة مساحة الغابات من مجموع مساحة الأراضي. وحسب التعريف الوارد في تقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عن التقييم الدولي للموارد الحرجية لعام ٢٠٠٠، تعني «مساحة الأراضي» هنا مجموع مساحة أراضي البلد المعني مطروحاً منها المساحة التي تغطيها المياه الداخلية كأكبر الأنهار والبحيرات، ويشمل مصطلح «الغابات» كل من الغابات الطبيعية وغابات التحريج الاصطناعي. ويشير اللفظ إلى الأراضي المكسوة بغطاء قائم أو متوقع من الأشجار على أن تزيد رقعته على ١٠ في المائة وعلى مساحة تتجاوز ٠,٥ هكتار تكسوها أشجار لا يقلّ ارتفاعها عن خمسة أمتار ولا تستخدم أراضيها لأغراض أخرى، وتشمل الأراضي التي أزيلت غاباتها والتي سيعاد تحريجها في المستقبل المنظور، وتستثنى منها حواكير الأشجار المعدّة أصلاً للإنتاج الزراعي، كبساتين الفاكهة.

وتوضح البيانات الواردة في الجدول ٢٣ حقيقة أن إقليم الإسكوا يغلب عليه الطابع الصحراوي، وإن كان فيه بلدان، مثل الجمهورية العربية السورية ولبنان، تضم نسبة ملموسة من الأراضي المغطاة بالغابات. إلا أن من المتوقع أن تتناقص هذه المساحة تحت ضغط الحاجة إلى تزايد العمران. ويظهر ذلك في تناقص مساحة الغابات في لبنان، ولو بنسبة ضئيلة، خلال الأعوام العشرة الماضية. كما يتبين أن غالبية دول المنطقة لم تبذل خلال العقد الأخير جهوداً حثيثة لزيادة مساحات الأراضي المغطاة بالغابات باستثناء كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت.

والجدير بالذكر أن بعض دول مجلس التعاون الخليجي التي تعاني من أعلى معدلات شح في المياه قد نجحت في زيادة المساحات الخضراء المزروعة بالنخيل وأنواع أخرى من النباتات داخل المدن وخارجها لخلق حزام أخضر يحمي

المنشآت في هذه المدن من تآكل واجهات المباني والمنشآت الخارجية نتيجة لحركة الرمال والرياح، ويقلل من احتمالات الإصابة بالأمراض الصدرية والحساسية نتيجة لارتفاع تركيز المواد العالقة في جو هذه المدن لوجودها في مناطق صحراوية. ومما ساعد في ذلك الإدارة الجيدة للموارد المائية المتمثلة بتحلية مياه البحر وإعادة استخدام المياه المعالجة وخاصة في الري. ولعل أوضح مثال على ذلك ما تبذله الإمارات العربية وعُمان من جهود في هذا المجال.

ويوضح الجدول ٢٣ الرقم المرتفع الذي حققته الإمارات العربية المتحدة، والذي هو دليل واضح على إصرار الدولة على التغلب على مشاكلها مع نقص المياه، وذلك بإدارة مواردها المائية بطريقة أكثر كفاءة.

الجدول ٢٣: نسبة الأراضي المغطاة بالغابات في بلدان الإسكوا، لعامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠

البلد	١٩٩٠	٢٠٠٠
الاردن	١,٠	١,٠
الامارات العربية المتحدة	٢,٩	٣,٨
البحرين	...	...
الجمهورية العربية السورية	٢,٥	٢,٥
العراق	١,٨	١,٨
عُمان	٠,٠	٠,٠
فلسطين	...	...
قطر	٠,٠	٠,١
الكويت	٠,٢	٠,٣
لبنان	٣,٦	٣,٥
مصر	٠,١	٠,١
المملكة العربية السعودية	٠,٧	٠,٧
اليمن	١,٠	٠,٩

المصدر: الأمم المتحدة، الشعبة الإحصائية، قاعدة بيانات المؤشرات الانمائية للألفية. (http://unstats.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp)
ملاحظة: (...) تعني بيانات غير متاحة.

ب نسبة المناطق المحمية للمحافظة على التنوع البيولوجي إلى مجموع مساحات الأراضي

تعرف «نسبة المناطق المحمية للمحافظة على التنوع البيولوجي إلى مجموع مساحات الأراضي» بأنها مساحة من البر أو البحر تخصّص لحماية وصون التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية وما يتصل بها من موارد ثقافية، وتدار بوسائل قانونية ووسائل فعالة أخرى. فالمناطق المحمية، بالإضافة إلى حمايتها التنوع البيولوجي، أصبحت أماكن ذات قيمة اجتماعية واقتصادية كبرى، فهي تشكل مورداً لإعالة السكان المحليين، وسنداً لحماية أحواض الأنهر من التآكل، وتصلح مأوى لثروة لا توصف من الموارد الجينية، وتدعم ازدهار قطاعي السياحة والترفيه، وتوفر احتياجات العلم والبحث، وتشكل قاعدة أساسية للقيم الثقافية وغيرها من القيم غير المادية التي لا تنفك تتزايد أهميتها.

ويعتبر هذا المؤشر حول المناطق المحمية للمحافظة على التنوع البيولوجي من الأدلة الهامة على التزام الدول بالحفاظ على الموروث الطبيعي من النباتات وما يعيش عليها من كائنات حية، وعلى التنوع البيولوجي في مياه البحار والشواطئ التي تمثل البيئة الشاطئية والشعاب المرجانية التي تسكنها العديد من الكائنات البحرية، وهي أهم مصادر الزيادة في الثروة البحرية للدول.

ويبين الجدول ٢٤، إضافة إلى النقص الواضح في البيانات، أن المحميات الطبيعية شبه معدومة في الكثير من بلدان الإسكوا، وتوضح البيانات المتوفرة ارتفاع نسبة الاراضي المحمية في المملكة العربية السعودية قياساً إلى غيرها من بلدان المنطقة، حيث بلغت هذه النسبة ٠,٣٨ في المائة من المساحة الكلية تليها عُمان بنسبة ٠,١١ في المائة.

الجدول ٢٤: نسبة المناطق المحمية للمحافظة على التنوع البيولوجي إلى مجموع مساحات الاراضي في بلدان الإسكوا، ١٩٩٧.

البلد	١٩٩٧
الاردن	٠,٠٣
الامارات العربية المتحدة	...
البحرين	٠,٠١
الجمهورية العربية السورية	...
العراق	٠,٠
عُمان	٠,١١
فلسطين	...
قطر	٠,٠
الكويت	٠,٠٢
لبنان	٠,٠
مصر	٠,٠١
المملكة العربية السعودية	٠,٣٨
اليمن	...

المصدر: الأمم المتحدة، الشعبة الإحصائية، قاعدة بيانات المؤشرات الانمائية للألفية.
(http://unstats.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp)
ملاحظة: (...) تعني بيانات غير متاحة.

ج وحدات الطاقة المستخدمة (تعادل الوحدة كيلوغراماً واحداًمن النفط) مقابل دولار واحد من الناتج المحلي الإجمالي حسب مماثلات القوة الشرائية.

وحدات الطاقة المستخدمة التي تعادل كلّ منها كيلوغراماً واحداًمن النفط مقابل دولار واحد من الناتج المحلي الإجمالي هي استخدام الطاقة التجارية مقاساً بوحدات ما يعادلها من النفط لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي، محولاً من العملة المحلية بالاستناد إلى عوامل تحويل مماثلات القوة الشرائية. ويقيس هذا المؤشر كثافة الطاقة، ويجسّد اختلاف النسبة باختلاف الزمان والمكان تغيّرات بنيوية في الاقتصاد، وتغيّرات في كفاءة الطاقة، واختلافات في مزيج الوقود. وكلما قلت قيمة هذا المؤشر دلت على كفاءة أفضل في استخدام الطاقة.

ويوضح الجدول ٢٥ أن ستة من بلدان الإسكوا، هي الأردن والبحرين والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر واليمن، استطاعت أن تحقق زيادة في كفاءة استخدام الطاقة خلال التسعينات، وأربعة شهدت تناقصاً في كفاءة استخدام الطاقة، هي الإمارات العربية المتحدة وعُمان والكويت والمملكة العربية السعودية. ويُلاحظ أيضاً، استناداً إلى بيانات عام ٢٠٠٠، أن كفاءة استخدام الطاقة في بلدان مجلس التعاون الخليجي كانت عموماً أدنى منها في بلدان المنطقة الأخرى، فعلى الرغم من التحسن الذي طرأ على كفاءة استخدام الطاقة في البحرين خلال العقد الأخير إلا انها لا تزال تحلّ في طليعة بلدان الإسكوا من حيث كثافة استخدام الطاقة، ولا تزال كفاءة استخدام الطاقة في البحرين تعتبر الأدنى في المنطقة.

الجدول ٢٥: وحدات الطاقة المستخدمة (تعادل كيلوغراماً واحداً من النفط) مقابل ألف دولار من الناتج المحلي الإجمالي حسب مماثلات القوة الشرائية في بلدان الإسكوا، لعامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠

البلد	١٩٩٠	٢٠٠٠
الاردن	٣٥١,٥	٢٧٧,٥
الامارات العربية المتحدة	٤١٣,٣	٥٠١(ب)
البحرين	٨٣٥,٦	٦٢٣,٣
الجمهورية العربية السورية	٤٥٤,٩	٣٤٦,٨
العراق	...	...
عُمان	٢٨٤,٥	٣٣٦
فلسطين	...	...
قطر	...	...
الكويت	٤٥٣,٦(أ)	٥٦٠,٧
لبنان	٣٥٧,٤	٢٨١,٨
مصر	٣٥٧,٠	٢٠٨,٩
المملكة العربية السعودية	٣٥١,٣	٣٧٧,٥
اليمن	٤٢١,١	٢٥٢,٧

المصدر: الأمم المتحدة، الشعبة الإحصائية، قاعدة بيانات المؤشرات الانمائية للألفية.
(http://unstats.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp)
ملاحظات: (أ) تشير إلى عام ١٩٩٢.
(ب) تشير إلى عام ١٩٩٨.
(...) تعني بيانات غير متاحة.

د انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (نصيب الفرد) (بالاضافة إلى رقمين لتلوث الغلاف الجوي العالمي: نفاد طبقة الأوزون وتراكم غازات الاحتباس الحراري عالمياً)

نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون هو مجموع كميات ثاني أكسيد الكربون المنبعثة في بلد ما نتيجة لأنشطة السكان (الإنتاج والاستهلاك)، مقسوماً على عدد سكان البلد. وتشمل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الغاز المنبعث من استهلاك أنواع الوقود الصلبة والسائلة والغازية وإنتاج الإسمنت.

ويقيس الشق الآخر من المؤشر استهلاك مركبات الكلورو فلورو كربون المسببة لنفاد الأوزون، **وهو مجموع استهلاك الأطنان المجّة من كل مادة من مواد المركب بالأطنان المترية من كل غاز، على حد تعريف بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون**، مضروباً بما له من إمكان التسبب بنفاد الأوزون. أما المواد المسببة لنفاد الأوزون فهي كل مادة تحتوي على الكلور أو البروم اللذين يتلفان طبقة الأوزون في الغلاف الجوي.

الجدول ٢٦: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في بلدان الإسكوا لعامي ١٩٩٠ و١٩٩٩ (طن متري للفرد).

البلد	١٩٩٠	١٩٩٩
الاردن	٣	٣
الامارات العربية المتحدة	٢٧	٣٢
البحرين	٢٤	٢٩
الجمهورية العربية السورية	٣	٣
العراق	٣	٣
عُمان	٦	٨
فلسطين	...	...
قطر	٢٥	٩١
الكويت	٢٠	٢٣
لبنان	٣	٥
مصر	١	٢
المملكة العربية السعودية	٧	١١
اليمن	١(*)	١

المصدر: الأمم المتحدة، الشعبة الإحصائية، قاعدة بيانات المؤشرات الانمائية للألفية.
(http://unstats.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp)
ملاحظات: (*) تشير إلى عام ١٩٩١.
(...) تعني بيانات غير متاحة.

الشكل ٢٠: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في بلدان الإسكوا لعامي ١٩٩٠ و١٩٩٩ (طن متري للفرد)

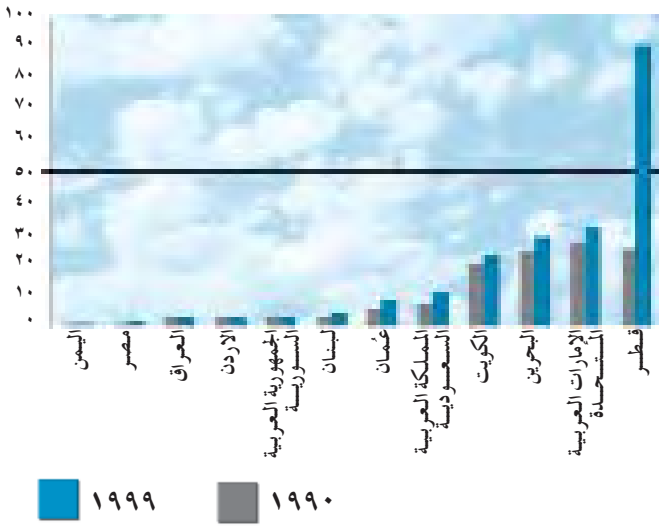

المصدر: الأمم المتحدة، الشعبة الإحصائية، قاعدة بيانات المؤشرات الانمائية للألفية.
(http://unstats.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp)

يتضح من بيانات الجدول ٢٦ أن جميع بلدان الإسكوا شهدت ارتفاعاً مطرداً في نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون خلال التسعينات، ما عدا الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق واليمن التي حافظت على مستويات ثابتة خلال تلك الفترة. وتبدو جلية أيضاً المعدلات العالية جداً في بلدان مجلس التعاون الخليجي مقارنة بسائر بلدان الإسكوا؛ وبالذات الطفرة التي حدثت في دولة قطر، حيث ارتفع نصيب الفرد أكثر من ثلاثة أضعاف في التسعينات . وباستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي، تتساوى معدلات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد في سائر بلدان الإسكوا مع معدلات البلدان النامية أو تتجاوزها، فيما عدا اليمن التي تدخل في عداد أقل البلدان نمواً.

الجدول ٢٧: استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون في بلدان الإسكوا، لعامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠ (طن من مركبات الكلورو فلورو كربون)

البلد	١٩٩٠	٢٠٠٠
الاردن	٥٤٠	٣٥٤
الامارات العربية المتحدة	٤٤٨	٤٧٦
البحرين	١٠٧	١١٣
الجمهورية العربية السورية	١٢٧٢	١١٧٥
العراق	...	...
عُمان	٣٠٥(أ)	٢٨٢
فلسطين	...	...
قطر	٨٥(أ)	٨٦
الكويت	١٧٥٧(أ)	٤٢٠
لبنان	٩.٨(ب)	٥٢٨
مصر	٢١٤٤	١٢٦٧
المملكة العربية السعودية	٣٦٨٨(أ)	١٥٩٤
اليمن	٦٠٧(ج)	١٠٤٥

المصدر: الأمم المتحدة، الشعبة الإحصائية، قاعدة بيانات المؤشرات الإنمائية للألفية.

ملاحظات: (أ) تشير إلى عام ١٩٨٩.
(ب) تشير إلى عام ١٩٩٣.
(ج) تشير إلى عام ١٩٩٥.
(...) تعني بيانات غير متاحة.

ويتضح من الجدول ٢٧ أن جهوداً قد بذلت ونجحت في تخفيض استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون الجوي في الأردن والجمهورية العربية السورية وعُمان والكويت ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية، ويسجل هنا الإنجاز الكبير الذي حققته كل من مصر والمملكة العربية السعودية، إذ استطاعتا تخفيض استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون الجوي بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠ إلى النصف تقريباً. وفي المقابل حدثت زيادة في استهلاك هذه المواد في كل من الإمارات العربية المتحدة واليمن، مما يتعارض **مع بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون.**

الغاية ١٠: تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥

أ نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول باطراد على مصدر محسن للمياه في الحضر والريف

تعرف نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول باطراد على مصدر محسن للمياه في الحضر والريف بانها النسبة المئوية من السكان الذين ينتفعون بأي من الأنواع التالية لإمدادات مياه الشرب: المياه المنقولة عبر أنابيب، والمناهل العامة والآبار المحفورة أو المضخات من بئر محمية او من ينبوع محمي أو المطر. ولا تشمل مصادر المياه المحسنة المياه المشتراة من الباعة.

وتعتبر هذه الغاية من التحديات الكبرى في منطقة الإسكوا حيث تندر المياه العذبة. إلا أن بعض الدول قد قطعت شوطا لا بأس به في هذا المجال، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، لكنها لا تزال تواجه تحدياً لزيادة مصادر المياه المحلاة، مع الحد من كلفتها واستهلاكها للطاقة، والبحث عن مصادر للمياه الجوفية المتجددة. ويواجه تحقيق هذه الغاية صعوبة في الكثير من دول المنطقة، حيث يترافق النقص في مصادر المياه العذبة، مع تناقص نصيب الفرد المتاح من المياه إزاء ضغط الزيادة السكانية بأعلى معدلاتها في مناطق قاحلة أو شبه قاحلة. ويزداد الضغط على توفير المياه الصالحة للشرب في المجتمعات الخليجية حيث يرتفع مستوى دخل الفرد، ويصحبه ارتفاع ملحوظ في الطلب على المياه الشحيحة مما يدفع إلى الاستثمار المتزايد في مشروعات تحلية المياه وما يصحبها من توليد للطاقة وتزايد في تركيزات ثاني أكسيد الكربون وإضرار بالبيئة البحرية.

ويعتبر توفر المياه الصالحة للشرب من الأسس الهامة لتحقيق تنمية بشرية صحيحة وخالية من الأمراض المتعددة التي

تنتقل عن طريق المياه الملوثة بيولوجيا وكيميائيا، وخاصة المياه الجوفية التي يتزايد فيها تركيز مركبات النترات نتيجة للاستخدام المكثف للمسمدات الكيميائية النيتروجينية في الأراضي الزراعية بهدف زيادة الإنتاجية كما هي الحال في الجمهورية العربية السورية وفلسطين ومصر، وتُعرف مركبات النترات بالضرر الذي يلحق بالصحة عموما والصحة الإنجابية خصوصاً.

ويرتبط ارتفاع معدلات تلوث المياه السطحية والجوفية بعدم وجود نظم آمنة للصرف الصحي، وخاصة في المناطق الريفية، مما يزيد من معدلات تلوث مصادر المياه في هذه المناطق. ولعل النساء هن من أكثر فئات المجتمع معاناة من نقص المياه لارتباط أدوارهن المنزلية بتوفر هذا المصدر الهام لصحة الأسرة وغذائها، وخاصة في المناطق الريفية والبدوية. ولتوفير هذا المصدر تضطر النساء في بعض المناطق للسير مسافات طويلة حاملات أوزانا كبيرة من المياه للاستخدام المنزلي مما يؤثر على صحتهن عامة، وصحتهن الإنجابية خاصة.

وتشير البيانات الواردة في الجدول ٢٨ عن هذا المؤشر إلى أن نسب السكان الحاصلين على مياه شرب مأمونة في بلدان الإسكوا تقارب كثيراً تلك النسب في البلدان النامية، فيما عدا عمان واليمن حيث تدنت تلك النسب في عام ٢٠٠٠ عن مثيلاتها في أقل البلدان نموا. ومن اللافت في هذا السياق التباين بين الحضر والريف في معظم بلدان المنطقة، وخاصة في العراق.

أما بالنسبة إلى تحقيق الغاية المتمثلة بتخفيض نسبة السكان الذين لا يمكنهم الحصول على مياه شرب مأمونة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، فلا يمكن من خلال البيانات المتاحة، وخاصة في ظل عدم توفر سلاسل زمنية لبيانات دقيقة تقوم على مفهوم واحد ومنهجية ثابتة، التنبؤ بإمكانية تحقيق تلك الغاية في الموعد المحدد. إلا انه يمكن القول استناداً إلى البيانات المتاحة، بأن بلدان الإسكوا، باستثناء اليمن وعمان، لا تعاني مشاكل كبيرة من حيث توفير مياه الشرب الآمنة للسكان في المناطق الحضرية، إلا أن الوضع في المناطق الريفية يستلزم بذل جهود استثنائية.

الجدول ٢٨: نسبة سكان الحضر والريف الحاصلين على مياه شرب مأمونة في بعض بلدان الإسكوا، لعام ٢٠٠٠

البلد	النسبة المئوية من سكان الريف	النسبة المئوية من سكان الحضر	النسبة المئوية من المجموع الكلي للسكان
الاردن	٨٤	١٠٠	٩٧
الامارات العربية المتحدة	...	...	...
البحرين	...	...	...
الجمهورية العربية السورية	٦٤	٩٤	٨٠
العراق	٤٨	٩٦	٨٥
عُمان	٣٠	٤١	٣٩
فلسطين	...	٠٠٠	...
قطر	...	٠٠٠	...
الكويت	...	٠٠٠	...
لبنان	١٠٠	١٠٠	١٠٠
مصر	٩٦	٩٩	٩٧
المملكة العربية السعودية	٦٤	١٠٠	٩٥
اليمن	٦٨	٧٤	٦٩
البلدان النامية	٦٩	٩٢	٠٠٠
البلدان الأقل نمواً	٥٥	٨٢	٩٩٩
العالم	٧١	٩٥	

المصدر: الأمم المتحدة، الشعبة الإحصائية، قاعدة بيانات المؤشرات الانمائية للألفية. (http://unstats.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp)

ملاحظات: (...) تعني بيانات غير متاحة.

ب نسبة سكان الحضر والريف الذين يمكنهم الانتفاع بصرف صحي محسن

تدل نسبة السكان الذين يمكنهم الانتفاع بصرف صحي محسن على النسبة المئوية للسكان المتاح لهم الانتفاع بمرافق تفصل، بطريقة صحية، فضلات الإنسان والمراحيض عن البشر والحيوانات والحشرات. وتعتبر مرافق، مثل المجارير أو

خزانات التفسّخ والمراحيض التي تنظف بدفقِ مياهٍ ضعيف والحفر البسيطة، مرافق وافية شرط ألاّ تكون عامة. ويجب أن تنشأ هذه المرافق بطريقة صحية وأن تخضع لصيانة وافية، إذا أُريد لها أن تكون مجدية.

ومن هنا يتبين الترابط بين هذا المؤشر والمؤشر السابق، لأن من أهم نتائج عدم توفر أنظمة الصرف الصحي المحسن تداخل المياه الآسنة مع المياه العذبة، وبالتالي انخفاض نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب مأمونة.

وتشير البيانات المتاحة إلى أن نسب سكان الحضر الذين ينتفعون بصرف صحي محسن في العديد من بلدان المنطقة تزيد عن نسب هؤلاء في البلدان النامية (٧٧ في المائة) أو على مستوى العالم (٨٥ في المائة) . فتلك النسب ناهزت المائة في المائة في سبعة من بلدان المنطقة، هي الأردن والجمهورية العربية السورية وعُمان ولبنان وفلسطين ومصر والمملكة العربية السعودية. إلا ان الوضع في المناطق الريفية لا يزال يستلزم جهوداً جبارة في بعض من بلدان المنطقة حيث يمكن وصفه بالسيئ جداً، كما في حالة العراق واليمن (الجدول ٢٩).

الجدول ٢٩: نسبة سكان الحضر والريف الذين يمكنهم الانتفاع بصرف صحي محسن في بعض بلدان الإسكوا، لعام ٢٠٠٠

البلد	النسبة المئوية من سكان الريف	النسبة المئوية من سكان الحضر	النسبة المئوية من المجموع الكلي للسكان
الاردن	٩٨	١٠٠	٩٩
الامارات العربية المتحدة	...	...	...
البحرين	...	...	...
الجمهورية العربية السورية	٨١	٩٨	٩٠
العراق	٣١	٩٣	٧٩
عُمان	٦١	٩٨	٩٢
فلسطين	١٠٠	١٠٠	١٠٠
قطر	...	...	...
الكويت	...	...	...
لبنان	٨٧	١٠٠	٩٩
مصر	٩٦	١٠٠	٩٨
المملكة العربية السعودية	١٠٠	١٠٠	١٠٠
اليمن	٢١	٨٩	٣٨
البلدان النامية	...	٧٧	...
البلدان الأقل نمواً	...	٧١	...
العالم	...	٨٥	...

المصدر: الأمم المتحدة، الشعبة الإحصائية، قاعدة بيانات المؤشرات الانمائية للألفية. (http://unstats.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp)
ملاحظات: (...) تعني بيانات غير متاحة.

الشكل ٢١: النسبة المئوية من سكان الحضر والريف الحاصلين على مياه شرب مأمونة في بعض بلدان الإسكوا، لعام ٢٠٠٠

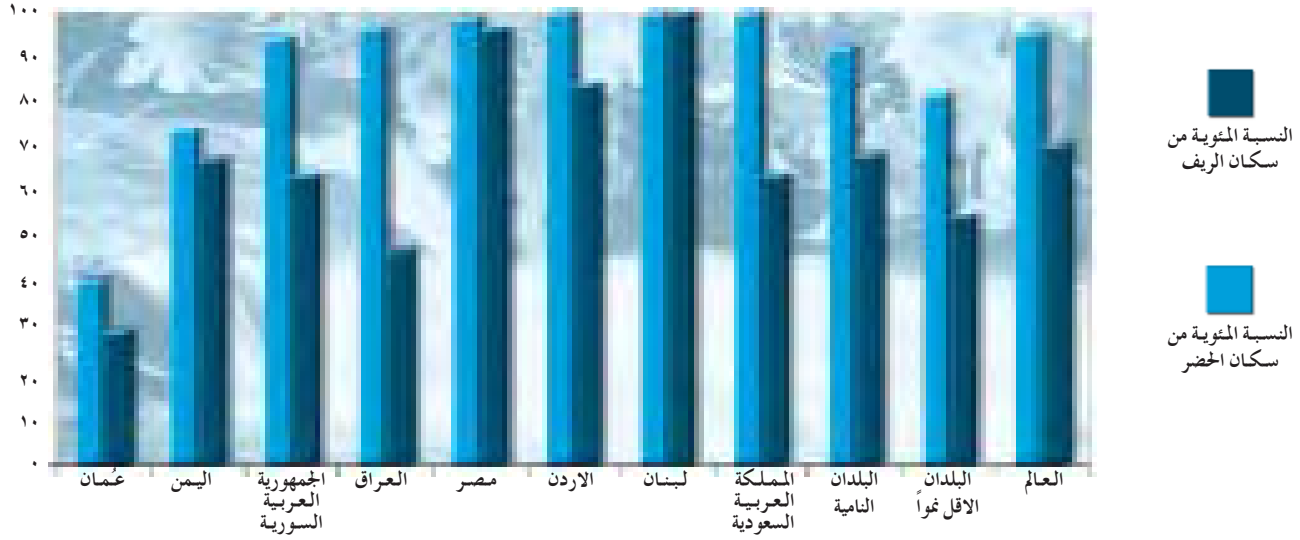

المصدر: الأمم المتحدة، الشعبة الإحصائية، قاعدة بيانات المؤشرات الانمائية للألفية. (http://unstats.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp) .

الغاية ١١: تحقيق تحسين كبير بحلول عام ٢٠٢٠ لمعيشة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون من سكان الأحياء الفقيرة

تعتبر هذه الغاية من الغايات الصعبة المنال لبعض دول المنطقة ذات الاقتصادات الضعيفة . ويمكن لهذه الدول معالجة جزء من المشكلة بتخصيص أراضٍ للإسكان الشعبي، ودعم للبنية الأساسية للفئات المحرومة من السكن، وتسهيل إعطاء القروض الميسرة لبناء المساكن النمطية، وتخطيط المناطق المخصصة للحد من عشوائية البناء.

نسبة الأشخاص الذين يمكنهم الحصول على حق مضمون في حيازة مسكن

تتمثل حيازة الفرد للمسكن بتملكه أو إيجاره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من المالك . وأي مأوى غير ذلك يعتبر مسكنا عشوائيا أو مسكناً غير صحيح، كما هي الحال في المناطق العشوائية حيث تكثر أكشاك الصفيح ولا تتمتع بأي بنية أساسية . وتعمل الدول الآن على تقليص هذه المناطق لتدني مستوى المعيشة فيها، وازدياد العنف والجريمة، وتصاعد الإرهاب الاجتماعي والأمني، والتدهور الاقتصادي والاجتماعي، وتفشي الأمراض الاجتماعية بكل أشكالها، وانتشار جميع مظاهر العنف والاستغلال للنساء والأطفال في سبيل العيش.

ويترافق سوء الظروف المعيشية في هذه المناطق مع ازدياد الكثافة السكانية، ويؤدي سوء التهوئة إلى ازدياد معدلات الإصابة بالأمراض المعدية القاتلة، ومنها السل، الذي عاد ليتفشى وسط الطبقات التي تعاني من سوء تغذية نتيجة لفقرها ولمعيشتها في مساكن لا تستوفي أي شكل من أشكال الحياة الصحية.

وتواجه دول المنطقة التي تتزايد فيها المناطق العشوائية تحديا شديدا يحتم الإسراع في إنشاء مساكن لسكان هذه المناطق. إلا أن معدلات الإنشاء لا تتناسب مع معدلات تزايد المحتاجين إلى هذا النوع من الإسكان، وخاصة مع تزايد معدلات النزوح من الأرياف إلى المدن في الكثير من بلدان المنطقة. وللحد من النزوح إلى المدن، لا بد لهذه البلدان من تنمية المناطق الريفية، وتزويدها بالبنية الأساسية، وتحسين الخدمات التعليمية والصحية فيها، وخلق فرص عمل خاصة مع تقلص الملكية الزراعية إزاء الزيادة السكانية وتعدي الأنشطة السكانية والصناعية على الأراضي الزراعية.

باء التحديات

يواجه دمج البعد البيئي في سياسات وبرامج دول الإسكوا تحديات عديدة تنبثق من تدني مستوى الوعي بأهمية نظم الإدارة البيئية المتكاملة لتحقيق الحفاظ على الموارد الطبيعية والبشرية والعمل على الحد من التلوث البيئي بجميع مصادره . فدمج البعد البيئي في الإدارة يستلزم اقتناعاً تاماً من صانعي القرار بأهمية التنمية المستدامة التي لا تتحقق بدون الدمج الحقيقي والفاعل لهذا البعد. ويمكن اختصار التحديات التي تواجهها دول المنطقة على هذا الصعيد بما يلي:

- أثر الحروب والنزاعات السياسية على تدهور البيئة.
- تدني مستوى الوعي بأهمية نظم الإدارة البيئية المتكاملة.
- ضعف القدرات المؤسسية القائمة على تطبيق القوانين واللوائح البيئية.
- تداخل مسؤوليات الأجهزة والهيئات الحكومية.
- ضعف مبدأ ترشيد استخدام الموارد.
- ندرة الإحصاءات والمؤشرات البيئية، وعدم دقتها إذا توفرت.
- قلة الموارد المالية والبشرية المخصصة للعمل البيئي.
- ضعف البحث العلمي البيئي أو انعدامه.
- انخفاض مستوى الوعي البيئي على جميع المستويات.
- محدودية نشاط المجتمع المدني.

جيم البيئة المساندة

تسعى دول المنطقة إلى تبني سياسات لترشيد استخدام الموارد الطبيعية ودمج البعد البيئي في سياساتها وبرامجها التنموية لتحقيق التنمية المستدامة، ويتضح ذلك من التزامها بخلق الأطر المؤسسية المؤهلة لتنفيذ القوانين البيئية والتنسيق بين الوزارات والأجهزة الحكومية وغير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة. ويمكن اختصار الجوانب الإيجابية التي تساند تحقيق هدف الألفية على هذا الصعيد بما يلي:

- إصدار القوانين البيئية والاستمرار في تعديل لوائحها التنفيذية في محاولة لمواءمتها مع المتطلبات البيئية المستجدة على الصعيدين المحلي والعالمي.
- اتجاه الكثير من دول المنطقة إلى عدم استخدام المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، والاستعاضة عنها بمصادر أنظف للطاقة، مثل الغاز الطبيعي والطاقة الشمسية.
- عمل الدول على الحد من مصادر تلوث الهواء بمعالجة الانبعاثات الغازية الصناعية والناتجة من توليد الطاقة في قطاعي النقل والكهرباء، وكذلك معالجة الملوثات المائية والصلبة والخطرة من مصادر انبعاثها.
- إدراك الدول لأهمية دمج البعد البيئي وتبني استراتيجيات الإنتاج الأنظف في سياساتها الصناعية والزراعية والسياحية.
- دعم العديد من دول المنطقة للصناعات الصغيرة التي تعمل على تدوير بعض مكونات المخلفات الصلبة، إلا أن هناك حاجة ملحة إلى مزيد من الجهود في هذا الاتجاه.
- إعداد سياسات واستراتيجيات العمل البيئي في الكثير من دول المنطقة بالتنسيق مع بعض الجهات الحكومية وغير الحكومية وتعزيز الأطر المؤسسية الداعمة لتحقيق ذلك.
- الالتزام المتزايد بإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع الجديدة، باعتباره شرطاً أساسياً لتنفيذها.
- دمج البعد البيئي في السياسات الإعلامية للدول، بحيث يساهم في تحقيق التوعية البيئية لجميع شرائح المجتمع وخلق ضغط مجتمعي للحفاظ على البيئة.
- الشراكة الإيجابية والالتزام بتنفيذ أحكام الاتفاقيات والبروتوكولات الإقليمية والدولية الداعمة للحفاظ على الموارد الطبيعية وترشيد استخدامها.
- تعاون العديد من الهيئات والمنظمات الدولية المانحة مع دول المنطقة لدعم أطرها المؤسسية البيئية وتزويدها بالخبرات البشرية والتقنية في مجالات الحفاظ على البيئة والحد من تلوثها.
- تزايد أعداد الجمعيات الأهلية المهتمة بالبيئة، ومشاركتها في توعية المجتمع وفي تقييم دراسات الأثر البيئي للمشاريع.
- انشاء مجالس عليا اقليمية لشؤون البيئة، مثل مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البئية (CAMRE)

دال أولويات تخصيص الموارد المحلية والأجنبية

يجب أن تعطى الأولوية في تخصيص الموارد المحلية والأجنبية، في إطار هذا الهدف، للمجالات التالية:

- إيجاد موارد مائية متجددة ومتزايدة تتناسب وأعداد السكان والبحث عن وسائل المعالجة والنقل المناسبة.
- تطوير أساليب تجميع المياه العادمة وإعادة استخدامها بعد معالجتها بما يتناسب ومتطلبات إعادة الاستخدام، وخاصة في زيادة المسطحات الخضراء والغابات للإقلال من

غازات الاحتباس الحراري، وما يسببه من فقد المياه واستهلاك الطاقة.

- إجراء دراسات تقييم المردود الاقتصادي والاجتماعي والصحي للسياسات التي تراعي دمج البعد البيئي، لتوعية صانعي القرار وأفراد المجتمع بأهمية الإنفاق في الحفاظ على البيئة، وترشيد استهلاك مواردها، وزيادة المسطحات الخضراء في التجمعات السكانية والغابات، ودعم البنية الأساسية والتخطيط السليم للمناطق السكنية.

- تنمية الصناعات القائمة على تكنولوجيات الحد من التلوث ومتطلبات الإنتاج الأنظف، وخاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، لخلق فرص عمل جديدة وتسهيل دمج بعد الإنتاج الأنظف في القطاع الصناعي والخدمي والسياحي.

- زيادة التوعية بواسطة الإعلام المسموع والمرئي والمقروء بفوائد الإدارة البيئية المتكاملة، باعتبارها وسيلة لدمج البعد البيئي، وبما يحققه ذلك من مردود اقتصادي واجتماعي، ودور أفراد المجتمع في المشاركة الإيجابية في الحفاظ على البيئة وترشيد استهلاك مواردها، واعداد ادلة ارشادية عن القضايا البيئية وكيفية تناولها.

- إجراء دراسات تقييم الأثر البيئي لجميع المشاريع، وخاصة الكبرى، وتحديد وسائل الحد من الآثار السلبية وتعظيم الآثار الإيجابية لهذه المشاريع.

- دمج البعد البيئي في برامج التعليم في جميع مراحله.

- تعزيز جهود صون الطبيعة والمحميات الطبيعية والعمل على تنمية السياحة البيئية.

- انشاء ودعم نظم الرصد البيئي لتوفير البيانات والمعلومات البيئية المعتمدة والموثوقة في المنطقة.

هاء خلاصة عامة

على الرغم من الاتجاهات السائدة في السعي إلى تبني سياسات ترشيد استخدام الموارد الطبيعية والالتزام بخلق الأطر المؤسسية المعنية بتنفيذ القوانين البيئية لتحقيق التنمية المستدامة، يواجه دمج البعد البيئي في سياسات وبرامج دول الإسكوا تحديات عديدة تنبثق من تدني مستوى الوعي بأهمية نظم الإدارة البيئية المتكاملة لتحقيق الحفاظ على الموارد الطبيعية والبشرية والعمل على الحد من التلوث البيئي بجميع مصادره.

ويعتبر تناقص المساحات المغطاة بالغابات، نتيجة للضغط العمراني وعدم الاهتمام بالتحريج، وتغير المناخ وارتفاع درجات الحرارة وتناقص معدلات الأمطار في منطقة الإسكوا، التي تعتبر أساسا من أفقر مناطق العالم بالمياه العذبة، عوامل تؤدي إلى تزايد التصحر وتقلص مساحة المناطق الطبيعية والغابات في إقليم تغلب عليه الطبيعة الصحراوية، وتضع المنطقة أمام تحديات جسام على الرغم من المحاولات المتواضعة لزيادة مساحات الغابات والمناطق المحمية . وإضافة إلى ذلك، كانت لعدم دمج البعد البيئي في السياسات الإنمائية الوطنية آثار سلبية خلال فترة التسعينيات، تمثلت في ارتفاع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وانخفاض كفاءة استخدام الطاقة. وفي المقابل يلاحظ انخفاض في استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، يعتبر من العلامات الإيجابية في تنفيذ الالتزامات الدولية في المحافظة على البيئة.

أما بالنسبة إلى توفير مياه الشرب المأمونة للسكان والانتفاع بصرف صحي محسن، فلا تعاني المناطق الحضرية من مشاكل كبيرة على هذا الصعيد، إلا أن الوضع في المناطق الريفية يستلزم بذل جهود استثنائية في غالبية بلدان الإسكوا. وهذا لا ينفي حقيقة أن جميع بلدان المنطقة أمام تحد دائم لإيجاد موارد مائية متجددة ومتزايدة تتناسب وأعداد السكان.

الهدف الثامن

إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

- **الغاية ١٢:**

«المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيّد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز». ويشمل ذلك التزاماً بالحكم الصالح والتنمية والحد من الفقر على الصعيدين الوطني والدولي

- **الغاية ١٣:**

«مواجهة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً». يشمل ذلك: نفاذ صادرات أقل البلدان نمواً معفاة من التعرفات الجمركية ونظام الحصص؛ برنامج معزز لتخفيف عبء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالدين وإلغاء الديون الثنائية الرسمية؛ وتقديم مساعدة إنمائية رسمية أسخى إلى البلدان الملتزمة بالحد من الفقر

- **الغاية ١٥:**

معالجة مشاكل ديون البلدان النامية معالجة شاملة باتخاذ تدابير وطنية ودولية لجعل الديون قابلة للتحمل على المدى البعيد

- **المؤشرات:**

-صافي المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي للجهات المانحة للجنة المساعدة الإنمائية

-نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية والتغذية والمياه المأمونة والصرف الصحي)

-نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية غير المشروطة، التي تقدمها الجهات المانحة للجنة المساعدة الإنمائية

-نسبة واردات البلدان المتقدمة (حسب قيمتها وباستثناء الأسلحة) من البلدان النامية ومن أقل البلدان نمواً المسموح بإدخالها معفاة من الرسوم في الدول المتقدمة

-متوسط التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة على منتجات البلدان النامية الزراعية وعلى الملبوسات

-تقدير إعانات الدعم الزراعي المقدم لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كنسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي
-نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لبناء القدرات التجارية
-العدد الإجمالي للبلدان التي بلغت مرحلة اتخاذ قرار بشأن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومرحلة الاستيفاء
-تخفيف عبء الديون الملتزم به في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
-خدمة الدين كنسبة مئوية إلى الصادرات من السلع والخدمات

- **الغاية ١٦:**
التعاون مع البلدان النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب عملا لائقا ومنتجاً

- **المؤشر:**
معدلات البطالة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة

- **الغاية ١٨:**
التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصال

- **المؤشرات:**
-عدد خطوط الهاتف الثابت والنقال لكل ١٠٠ شخص
-عدد الحواسيب الشخصية لكل ١٠٠ شخص وعدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ شخص

ألف الوضع الراهن والاتجاهات المستقبلية

يسعى الهدف المعني بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية إلى قياس مدى انفتاح وتوحيد السياسات المختلفة لدول العالم بغرض تمكين الدول النامية من المشاركة في عملية التنمية، عن طريق تطوير أنظمة تجارية ومالية موحدة وواضحة خالية من جميع أنواع التمييز، وتقديم مساعدات أكبر للدول النامية التي تحتاج إلى المساعدات، والتي تعاني من مشاكل سياسية وجغرافية تحد من قدراتها على المنافسة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

ويركز الهدف على أهمية الجهود الوطنية في مجالي تعبئة الموارد المحلية وتأمين بيئة اقتصادية مؤاتية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا يكسب السياسات الاقتصادية المحلية أهمية قصوى. ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى الدور المهم الذي يمكن ان تؤديه الدول المتقدمة في تأمين المناخ العالمي المؤاتي لتشجيع نمو صادرات الدول النامية وتقديم المساعدات الإنمائية الرسمية اللازمة.

وبالرغم من الأهمية القصوى لهذا الهدف والغايات المتعلقة به، تكاد التقارير الوطنية لا تتضمن أية معلومات بشأنه.

لذلك دعت الحاجة أحيانا إلى الاستعانة بمصادر أخرى للبيانات. ويرتكز تحقيق هذه الغايات بوضوح على الدور الفاعل للدول المتقدمة، إذ ان عددا من المؤشرات المخصصة لرصد التقدم المحرز في تحقيق هذه الغايات تعنى بالدول المتقدمة.

الغاية ١٢: «المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز» ويشمل ذلك التزاماً بالحكم الصالح والتنمية والحدّ من الفقر على الصعيدين الوطني والدولي

أ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية، إجمالاً والمقدّم منها إلى أقل البلدان نمواً، كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي للجهات المانحة للجنة المساعدة الإنمائية

يلاحظ بوضوح أن معظم دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لم تلتزم بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، وبذلك كانت المساعدات الإنمائية أقل بكثير من المستوى المطلوب، وهذا ما يبيّنه الشكل ٢٢.

الشكل ٢٢: صافي المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي للجهات المانحة للجنة المساعدة الإنمائية، ١٩٩٠-٢٠٠٢

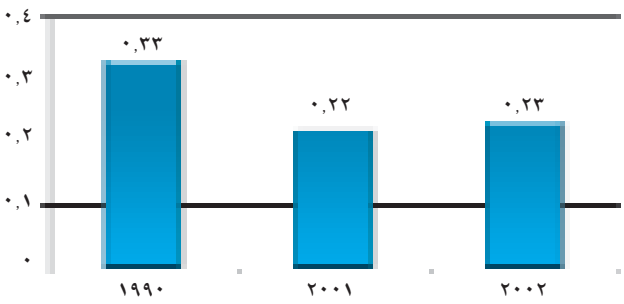

المصدر: الأمم المتحدة، الشعبة الإحصائية، قاعدة بيانات المؤشرات الإنمائية للألفية.

ب نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية والتغذية والمياه المأمونة والصرف الصحي)

يوضح الشكل ٢٣ أن هذه النسبة لا تزال متدنية، بحيث لا تصب معظم المساعدات في سياق تطوير الخدمات الاجتماعية الأساسية.

الشكل ٢٣: نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى الخدمات الإجتماعية الأساسية (التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية والتغذية والمياه المأمونة والصرف الصحي) للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ و٢٠٠٠-٢٠٠١

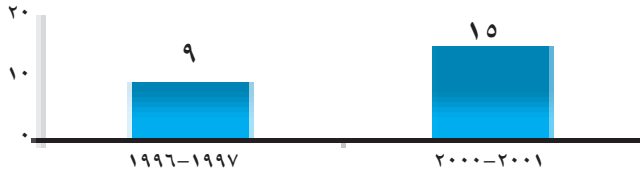

المصدر: الأمم المتحدة، الشعبة الإحصائية، قاعدة بيانات المؤشرات الإنمائية للألفية.

الشكل ٢٤: نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية غير المشروطة التي تقدمها الجهات المانحة للجنة المساعدة الإنمائية، ١٩٩٠-٢٠٠١

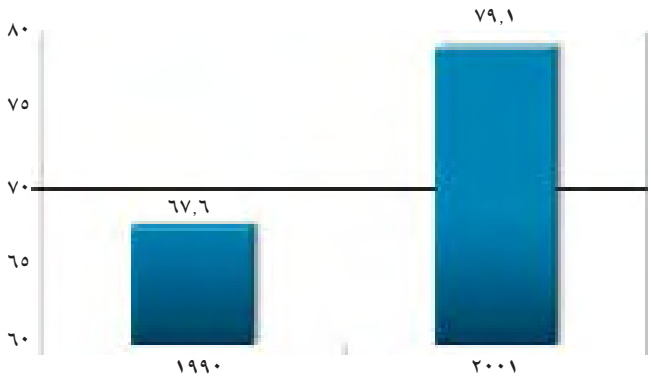

المصدر: الأمم المتحدة، الشعبة الإحصائية، قاعدة بيانات المؤشرات الإنمائية للألفية.

ج نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية غير المشروطة، التي تقدمها الجهات المانحة للجنة المساعدة الإنمائية

من شأن ربط المساعدة الإنمائية بقيود لشراء نسبة معينة من مشتريات المشاريع الإنمائية من الدول التي قدمت المساعدة أن يحد من قدرة الدول المتلقية لهذه المساعدة على استعمالها بفعالية كبيرة. ويبين الشكل ٢٤ أن نسبة المساعدات غير المشروطة قد ارتفعت من ٦٧,٦ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٧٩,١ في المائة في عام ٢٠٠١.

د نسبة واردات البلدان المتقدّمة (حسب قيمتها وباستثناء الأسلحة) من البلدان النامية ومن أقل البلدان نمواً المسموح بإدخالها معفاةً من الرسوم في الدول المتقدمة

تدل الأرقام المتاحة على زيادة ملحوظة في واردات البلدان المتقدمة من البلدان النامية، وزيادة طفيفة في الواردات من أقل البلدان نموا. ويبين الشكل ٢٥ أن حصة البلدان النامية ارتفعت من ٥٤,٨ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٦٥,٧ في المائة في عام ٢٠٠١، بينما ارتفعت حصة أقل البلدان نمواً من ٧١,٥ في المائة إلى ٧٥,٣ في المائة.

الشكل ٢٥: نسبة واردات البلدان المتقدمة (حسب قيمتها بإستثناء الأسلحة) من البلدان النامية ومن اقل البلدان نمواً، المسموح بادخالها معفاة من الرسوم، ١٩٩٦-٢٠٠١

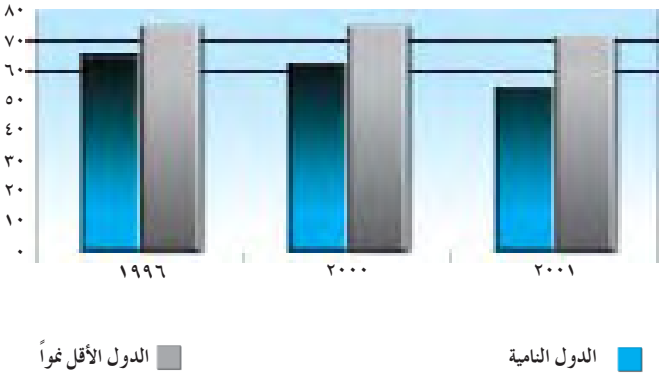

هـ متوسط التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة على منتجات البلدان النامية الزراعية وعلى الملبوسات

يوضح الجدول ٣٠ أن البلدان المتقدمة قامت بخطوات نحو تخفيض التعريفات، غير أن هذه الخطوات ليست بالحجم المطلوب الذي قد يؤدي إلى زيادة صادرات البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة.

الجدول ٣٠: متوسط التعرفة الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة على منتجات البلدان النامية الزراعية وعلى الملبوسات، لأعوام مختلفة

البلد	١٩٩٦	٢٠٠٠	٢٠٠١
المنتجات الزراعية			
البلدان النامية	١٠,٥	١٠,٦	١٠,١
أقل البلدان نمواً	٦,٣	٥,٣	٣,٢
النسيج			
البلدان النامية	٧,٦	٧,٠	٦,٧
أقل البلدان نمواً	٥,٠	٤,٧	٤,٥
الثياب			
البلدان النامية	١٢	١١,٥	...
أقل البلدان نمواً	٩,١	٨,٦	...

المصدر: الأمم المتحدة، الشعبة الإحصائية، قاعدة بيانات المؤشرات الإنمائية للألفية.
ملاحظة: (...) تعني بيانات غير متاحة.

و تقدير إعانات الدعم الزراعي المقدم لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كنسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي

من الأسباب الرئيسية التي تحول دون قدرة منتجات بلدان الإسكوا على المنافسة في البلدان المتقدمة هي الإعانات التي تقدمها الدول المتقدمة إلى قطاعات معينة وعلى رأسها

الزراعة، وقد خفضت الدول المعنية هذه الإعانات من ١,٩ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١,٢ في المائة في عام ٢٠٠١. ومع أن هذا الانخفاض قد يبدو ملحوظاً، لا يزال الحجم النقدي لهذه الإعانات كبيراً.

ز نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لبناء القدرات التجارية

يوضح هذا المؤشر مدى جدية البلدان المتقدمة في مساعدة البلدان النامية على تنمية قدراتها في مجال التصدير. وقد بلغ المعدل العالمي لهذه النسبة ٢,٤ في المائة في عام ٢٠٠١، وهو معدل جيد من حيث الكمية، غير أن عدم توفر بيانات عن أعوام سابقة يحول دون معرفة الاتجاه العام لهذا المؤشر.

ح العدد الإجمالي للبلدان التي بلغت مرحلة اتخاذ قرار بشأن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومرحلة الاستيفاء

اليمن هو البلد الوحيد في منطقة الإسكوا الذي أدرج في خانة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، غير أن أية مبادرة لم تتخذ على هذا الصعيد.

ط تخفيف عبء الديون الملتزَم به في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

هذا المؤشر هو غاية في الأهمية بالنسبة إلى البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بمعنى أن إعفاء تلك البلدان من الديون هو خطوة أساسية في اتجاه تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وفي منطقة الإسكوا يقع بلد وحيد في خانة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وهو اليمن، غير أن الأرقام المتعلقة بهذا المؤشر غير موجودة في التقرير الوطني لليمن عن الأهداف الإنمائية للألفية.

ي خدمة الدين كنسبة مئوية إلى الصادرات من السلع والخدمات

يوضح الجدول ٣١ أن نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات انخفضت في جميع البلدان المبينة، باستثناء لبنان، حيث ارتفعت هذه النسبة من ٣,٣ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢٧ في المائة في عام ٢٠٠٠. والجدير بالذكر أن بلدين فقط من البلدان التي أتمت وضع التقارير الوطنية عن الأهداف الإنمائية للألفية قدّما إحصاءات تقديرية عن هذا الموضوع وهما لبنان واليمن.

الجدول ٣١: خدمة الدين كنسبة مئوية إلى الصادرات من السلع والخدمات في بعض بلدان الإسكوا، لأعوام مختلفة

البلد	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٩
الاردن	٢٤,٩	١٧,٧	١٨,٤
الجمهورية العربية السورية	٢٥,٢	٥,١	٦,٨
عُمان	١٣,٢	٨	٩,٦
مصر	٣٠,٨	١٧,٨	١١,٨
اليمن	١١,٤	٤,٧	٥,٩

المصدر: الأمم المتحدة، الشعبة الإحصائية، قاعدة بيانات المؤشرات الإنمائية للألفية.

الغاية ١٦: التعاون مع البلدان النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب عملا لائقا ومنتجاً

تشهد منطقة الإسكوا منذ عقدين من الزمن أزمة اقتصادية حادة تمثلت في معدلات نمو متدنية مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم. وتعزو الإسكوا أسباب هذا التدني إلى التوتر الشديد الذي يسود في المنطقة ويشكل عائقاً أمام الاستثمار. وعلى الرغم من ازدياد عائدات النفط بنحو ٢ في المائة منذ منتصف الثمانينات، تدنى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ١,٥ في المائة سنويا. وكانت النتيجة الحتمية لهذه الأزمة الاقتصادية ارتفاع معدلات

البطالة، وخاصة بين الشباب بسبب تدني الطلب على اليد العاملة نتيجة لانخفاض النمو الحقيقي[٢٨].

وتعد مسألة خلق فرص العمل من أهم التحديات التي تواجه الدول العربية، وقد أشار تقرير منتدى البحوث الاقتصادية لعام ٢٠٠٢ إلى أنه إذا رغبت دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في خفض معدلات البطالة عليها أن تعمل على خلق خمسة إلى ستة ملايين وظيفة سنويا. ومعدل البطالة في المنطقة العربية هو من أعلى المعدلات في العالم حيث يبلغ متوسطه ١٦ في المائة.

معدلات البطالة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة

وفقا للتعريف الدولي، يصنف الشباب في الفئة العمرية ١٥–٢٤ سنة، وتبدأ من السن المعترف بها عالميا كسن يمكن ترك التعليم فيها إلى السن التي يُتوقع أن يكون الفرد فيها قد أنهى المستوى التعليمي العالي. وأحياناً قد يدخل الأفراد سوق العمل في سن مبكرة دون ١٥ سنة، وأحيانا أخرى قد يتأخر دخولهم إلى أواخر العشرينات أو أوائل الثلاثينات. وفي البلدان العربية تتراوح أعمار ٢٠ في المائة من السكان بين ١٥ و٢٤ سنة . وتنخفض هذه النسبة في الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر حيث تصل إلى أقل من ١٥ في المائة. وفي العقدين الأخيرين، ازدادت نسبة هذه الفئة في جميع البلدان العربية ما عدا الكويت، بينما انخفضت في البلدان المتقدمة.

وتكمن أهمية دراسة عمالة الشباب في أن نمو الناتج المحلي لأي اقتصاد يعتمد على مساهمة الشباب لأنهم يمثلون الفئة المنتجة. وتمثل مشكلة البطالة جانب من مشكلة التشغيل التي تواجه الشباب، ففي بلدان كثيرة، منها مصر وبعض بلدان مجلس التعاون الخليجي، يعاني عدد من الشباب من البطالة المقنعة، بحيث يعمل بعضهم ساعات أقل بكثير من قدرته، والبعض الآخر يعمل ساعات طويلة ويتلقى أجراً

الجدول ٣٢: معدلات البطالة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة في بلدان الإسكوا، للفترتين ١٩٩٠-١٩٩٦ و١٩٩٦-٢٠٠١

البلد	رجال		نساء		المجموع	
	١٩٩٠-١٩٩٦	١٩٩٦-٢٠٠١	١٩٩٠-١٩٩٦	١٩٩٦-٢٠٠١	١٩٩٠-١٩٩٦	١٩٩٦-٢٠٠١
الاردن	٢٨,٥	٢٩,٠	٦٣,٩	٤٠,٨	٢٣,٨	٣٠,٦
الامارات العربية المتحدة	٦,٤	...	٥،٧	...	٦,٣	...
البحرين	٧,٠	١٧,٨	٧,٣	٢٧,٥	٧,١	٢٠,٧
الجمهورية العربية السورية	١٣,٧	١٧,٩	٢٢,١	٤٠,٤	١٤,٩	٢٣,٥
العراق	...	...	...	...	...	...
عُمان	٢٢,٤	٤٤,٩	٣٨,٥	٦٠,٣	٢٤,٦	٤٨,٩
فلسطين	٣٠,٩	٣٦,٢	٣٢,٩	٣٠,٧	٣١,٢	٣٥,٦
قطر	...	١١,٦	...	٥٠,٩	...	١٧,٠
الكويت	١٥,٦	...	٧,٦	٠٠٠	١٣,٢	...
لبنان	١٧,٨	٢٣,٩	١١,٠	١٣,٦	١٦,٣	٢١,٦
مصر	٢٤,٥	١٨,٤	٥٩,٠	٤٣,٨	٣٤,٤	٢٥,٨
المملكة العربية السعودية	...	٢٤,٤	...	٣١,٦	...	٢٥,٩
اليمن	٢١,٧	٢٠,٥	٣٣,١	١٣،٥	٢٣,١	١٨,٧

المصـــدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مجموعة الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية: نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، العدد السادس، ٢٠٠٣، E/ESCWA/SDD/2003/22.

ملاحـظـة: (...) تعني بيانات غير متاحة.

(٢٨) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تحليل الأداء الاقتصادي وتقييم النمو والإنتاجية في منطقة الإسكوا، العدد الأول، ٢٠٠٣، E/ESCWA/EAD/2003/3

ضئيلاً. وتبلغ معدلات البطالة بين الشباب نسباً مرتفعة، فهم يشكلون ٨٠ في المائة من مجموع العاطلين عن العمل في الأردن ومصر، ٧٠ إلى ٨٠ في المائة منهم تقريباً لم يعملوا من قبل. وتعتبر فرص العمل المتاحة للشباب قليلة مقارنة بالفرص المتاحة للكبار كما إن فترة الانتظار للحصول على وظيفة أطول نسبياً للشباب، لأنهم قد لا يملكون الخبرة التي تحتاج إليها سوق العمل ويميلون إلى الحراك الوظيفي والمهني مقارنة بكبار السن.

وبالرغم من عدم توفر البيانات الإحصائية التي تتيح إجراء تشخيص دقيق لظاهرة البطالة في جميع بلدان المنطقة، وخاصة بطالة الشباب، يشير المتوفر منها إلى ان معدلات البطالة تتجه نحو الارتفاع في جميع بلدان المنطقة باستثناء اليمن (الجدول ٣٢). ففي التسعينات، سُجلت أعلى نسب الارتفاع في البحرين (من ٧,١ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢٠,٧ في المائة في عام ٢٠٠١)، والأردن (من ٢٣,٨ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٣٠,٦ في المائة في عام ٢٠٠١)، ولبنان (من ١٦,٣ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٢١,٦ في المائة في عام ١٩٩٧)، وعُمان (من ٢٤,٦ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ٤٨,٩ في المائة في عام ٢٠٠١).

وسجلت أعلى معدلات البطالة عند الأشخاص من الفئة العمرية ٢٤-١٥ سنة في عُمان حيث بلغت نحو ٤٩ في المائة في عام ٢٠٠١، تليها فلسطين بمعدل ٣٥,٦ في المائة (علما بأن هذا المعدل في فلسطين يعود إلى بداية الانتفاضة أما الآن فهو أعلى بكثير)، والأردن بمعدل ٣٠,٦ في المائة. أما المعدل الأدنى فسّجل في قطر واليمن حيث بلغ ١٧ و١٨,٧ في المائة على الترتيب.

ويُلاحظ أن معدلات البطالة لدى الفتيات هي أعلى بكثير منها لدى الفتيان في جميع بلدان المنطقة، باستثناء اليمن ولبنان وفلسطين، حيث تتجاوز معدلات البطالة لدى الفتيان معدلات البطالة لدى الفتيات. ففي عُمان بلغ معدل البطالة في عام ٢٠٠١ لدى الفتيات ٦٠,٣ في المائة مقابل ٤٤,٩ في المائة لدى الفتيان، وفي قطر ٥٠,٩ في المائة مقابل ١١,٦ في المائة، وفي مصر ٤٣,٨ في المائة مقابل ١٨,٤ في المائة، وفي الجمهورية العربية السورية ٤٠,٤ في المائة مقابل ١٧,٩ في المائة. أما في اليمن فبلغ معدل البطالة لدى الفتيات ١٣,٥ في المائة مقابل ٢٠,٥ في المائة لدى الفتيان، وفي لبنان ١٣,٦ في المائة مقابل ٢٣,٩ في المائة، وفي فلسطين ٣٠,٧ في المائة مقابل ٣٦,٢ في المائة، على الترتيب.

الشكل ٢٦: معدلات البطالة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة في بلدان الإسكوا، ١٩٩٦-٢٠٠١

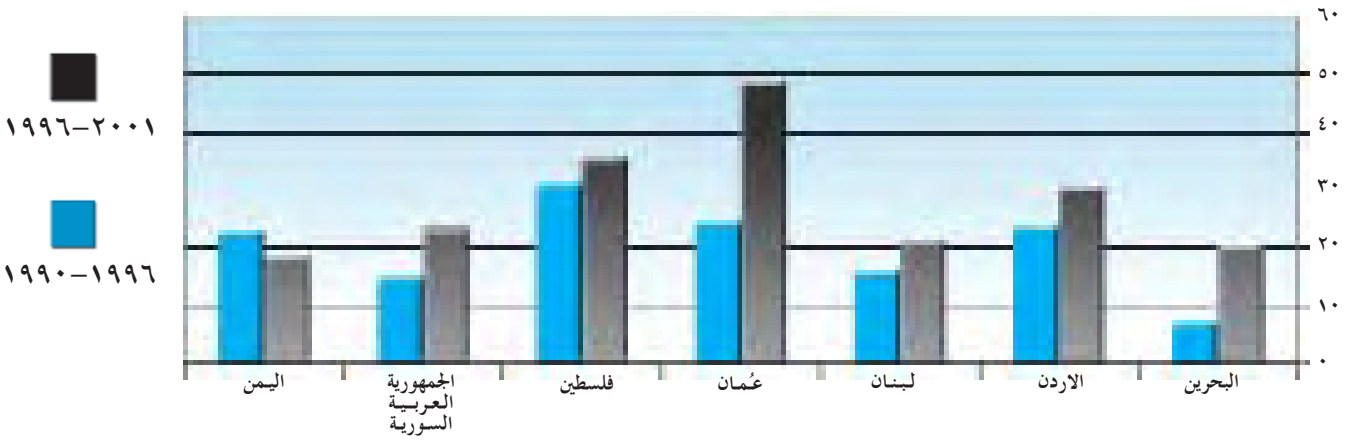

المصـــدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مجموعة الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية: نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، العدد السادس، ٢٠٠٣، E/ESCWA/SDD/2003/22.

الشكل ٢٧: معدلات البطالة لدى الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة في بلدان الإسكوا، ١٩٩٦-٢٠٠١

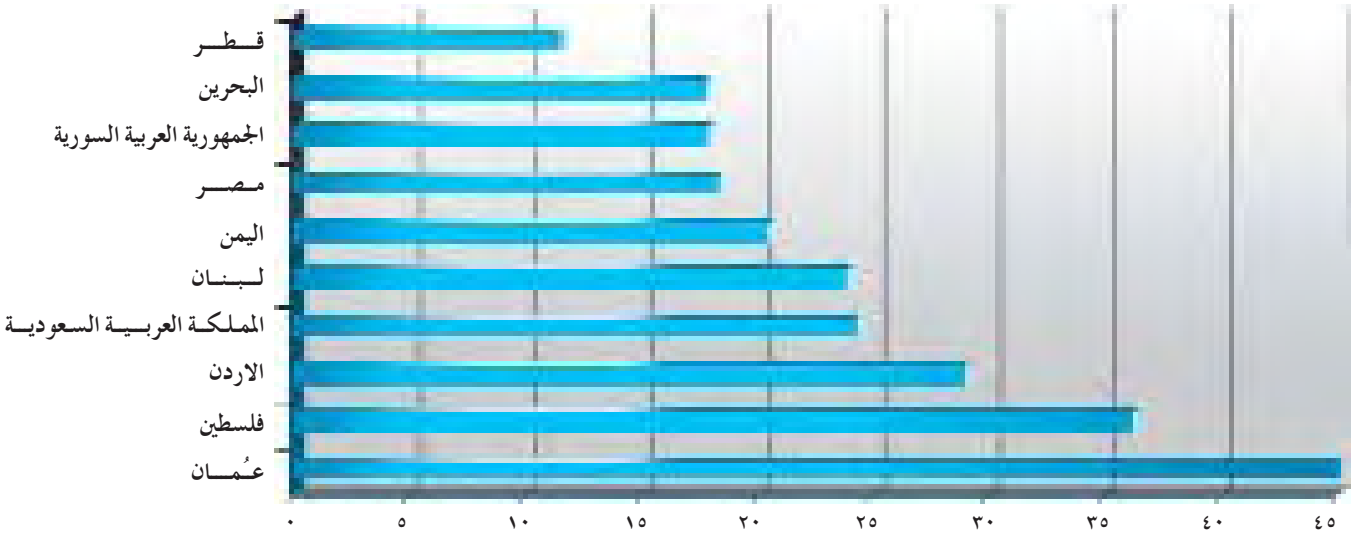

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مجموعة الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية: نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، العدد السادس، ٢٠٠٣، E/ESCWA/SDD/2003/22.

الشكل ٢٨: معدلات البطالة لدى النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٢٤ سنة في بلدان الإسكوا، ١٩٩٦-٢٠٠١

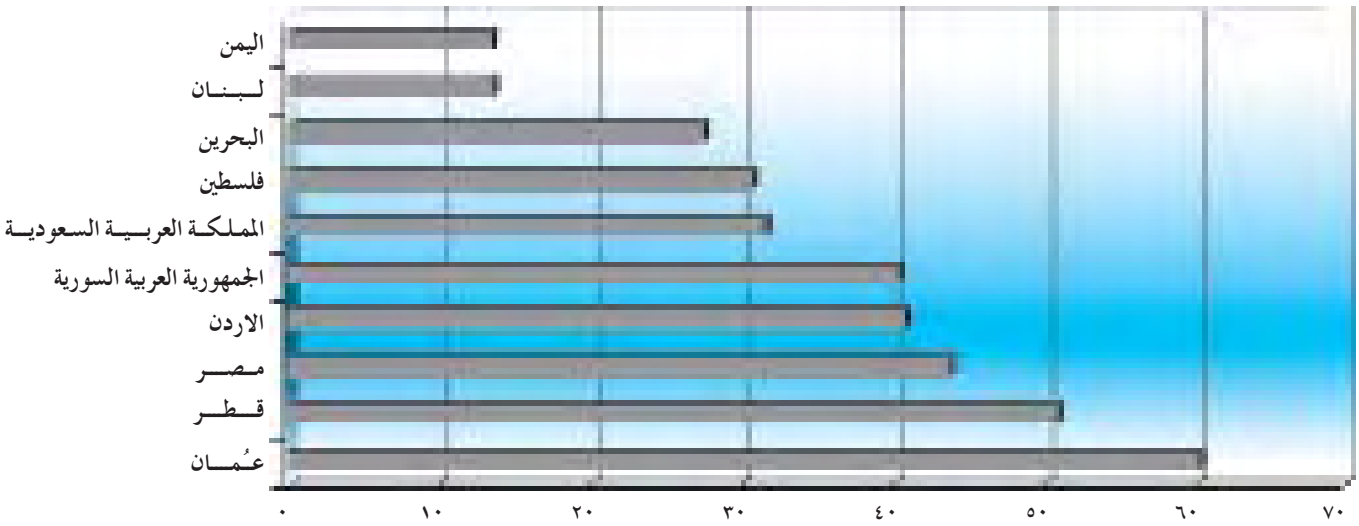

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مجموعة الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية: نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، العدد السادس، ٢٠٠٣، E/ESCWA/SDD/2003/22.

وبوجه عام، لا يمكن اعتبار معدل البطالة مرآة تعكس حقيقة وضع المرأة في سوق العمل، ولا سيما في البلدان النامية، حيث تشارك النساء كثيراً في القطاعين المنزلي وغير المنظم، وخاصة في المناطق الريفية، وحيث تصطدم المرأة بعوائق اجتماعية وثقافية عند البحث عن وظيفة. وقد أدت قلة فرص العمل في القطاع المنظم والكساد إلى تعميق مشكلة البطالة التي تواجه الشباب، ولا سيما النساء.

الغاية ١٨: التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الأدوات المساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فمن الممكن أن تكون أداة فعالة في تقليص آثار الفقر، وفي التعليم والرعاية الصحية والخدمات الحكومية المتنوعة. ومع أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد حددت لها الغاية ١٨، الا ان تأثيراتها تتجاوز هذه الغاية لتشمل معظم الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي هذا السياق حدد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية ثلاثة مؤشرات لقياس التقدم نحو تحقيق هذه الغاية، وتتمثل هذه المؤشرات بكثافة الهواتف الثابتة والنقالة وكثافة الحواسيب الشخصية واستخدام الإنترنت. ومن الواضح أن هناك ترابطا واضحاً بين هذه المؤشرات الثلاثة التي تمثل بتكاملها مؤشرات الحد الأدنى لقياس البنية الأساسية للمعلومات والاتصالات.

ويعتبر الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، وهو الوكالة الدولية الأكثر اهتماماً بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، المصدر الأساسي لهذه المؤشرات على المستوى الدولي. وقد أخذ الاتحاد على عاتقه تنظيم مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات الذي عقد في مرحلته الأولى في جنيف من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وسيعقد في مرحلته الثانية في تونس من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

وتظهر المؤشرات المستخدمة لرصد التقدم المحرز باتجاه تحقيق الغاية ١٨ والمتعلقة بالتعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن بلدان الإسكوا حققت تقدما جزئياً على صعيد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال الأعوام العشرة الماضية.

أ عدد خطوط الهاتف الثابت والنقال لكل ١٠٠ شخص

تشير بيانات الجدول ٣٣ إلى أن قيمة المؤشر الأول، والذي يقيس مجموع خطوط الهاتف الثابت والنقال معا لكل مائة شخص، تراوحت في عام ١٩٩٢ بين ١,٢ لكل ١٠٠ شخص في اليمن و٢٧,٣ لكل ١٠٠ شخص في الإمارات العربية المتحدة، وارتفعت في عام ٢٠٠٢ لتصبح ٥ لكل ١٠٠ شخص في اليمن و٩٤ لكل ١٠٠ شخص في الإمارات العربية المتحدة. وإذا ما استثني هذان البلدان، بالإضافة إلى العراق، الذي شهد نمواً سالباً في قطاع الاتصالات نتيجة لحالة الحرب والحصار التي مرّ بها وما نجم عنها من تدمير لبناه التحتية، يُلاحظ أن هذا المؤشر، الذي كان في سائر بلدان المنطقة يتراوح في عام ١٩٩٢ بين ٣,٧ لكل ١٠٠ شخص في مصر و٢٤,٦ لكل ١٠٠ شخص في قطر، أصبح في عام ٢٠٠٢ يتراوح بين ١٤,٧ لكل ١٠٠ شخص في الجمهورية العربية السورية و٨٤ لكل ١٠٠ شخص في البحرين.

وتشير الإحصاءات الصادرة عن الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية في عام ٢٠٠٣[٢٩] إلى أن عدد خطوط الهاتف الثابت والنقال في عام ٢٠٠٢ بلغ نحو ٣٦,٩ لكل ١٠٠ شخص على مستوى العالم مقابل ٢٣,٦ في منطقة الإسكوا (من دون العراق). ولا يخفى ان هذه المعدلات تختلف جوهرياً بين بلدان المنطقة باختلاف اقتصاداتها، بحيث يتبين أن معدل بلدان مجلس التعاون الخليجي بلغ لنفس العام نحو ٤٨ لكل ١٠٠ شخص مقابل ١٧ في باقي بلدان الإسكوا.

(٢٩) الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، تقرير تنمية الاتصالات في العالم، ٢٠٠٣، كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٣.

الجـدول ٣٣: مـؤشرات كثافة انتشار وسائل الاتصال والتكنولوجيا في بلدان الإسكوا، لعام ١٩٩٢ و٢٠٠٢

البـلـد	عدد خطوط الهاتف الثابت والنقال لكل ١٠٠ شخص		عدد الحواسيب الشخصية المستخدمة لكل ١٠٠ شخص	عدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ شخص
	١٩٩٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢
الاردن	٧,٣	٣٥,٦	٣,٨	٥,٨
الامارات العربية المتحدة	٢٧,٣	٩٣,٨	١٢	٢٧,١
البحرين	٢٣,٥	٨٤	١٦	٢٤,٦
الجمهورية العربية السورية	٤	١٤,٧	١,٩	١،٣
العراق	٢,٨	...	...	...
عُمان	٧,١	٢٧,٦	٣,٧	٧،١
فلسطين	٤,١	١٨	٣,٦	٣
قطر	٢٤,٦	٧١,٨	١٧,٨	١١،٣
الكويت	٢٣,٣	٧٢,٣	١٢,١	١٠,٦
لبنان	١٥,٤	٤٢,٦	٨	١١,٧
مصر	٣,٥	١٨,٢	١،٧	٢,٨
المملكة العربية السعودية	٩,٤	٣٧,٩	١٣,٧	٦,٥
اليمن	١,٢	٤,٩	٠,٧	٠,٥
الإسكوا(*)	...	٢٣,٦	٤,٢	٤،١
العالم	...	٣٦,٩٥	٩,٨٦	١٠,٢٨

المصـــدر: الإتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. (http//www.itu.int)
ملاحـظـة: (*) من حساب الإسكوا.
(...) تعني بيانات غير متاحة.

والجدير بالذكر أن العامل الرئيسي لهذا الارتفاع كان انتشار خدمات الهاتف النقال في بلدان المنطقة على الرغم من التباين الكبير في كثافة انتشاره، إذ تراوحت في عام ٢٠٠٢ بين ٢,٤ اشتراكات لكل ١٠٠ شخص في الجمهورية العربية السورية و٦٤,٧ في الإمارات العربية المتحدة. وبين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٢، بلغ معدل النمو السنوي المركب لانتشار الهاتف النقال في منطقة الإسكوا ٦٢,٢ في المائة سنوياً مقابل ٤٠,٢ في المائة على مستوى العالم. وقد حلت مصر في طليعة بلدان المنطقة من حيث النمو السنوي المركب لانتشار الهاتف النقال بمعدل ١٣٣ في المائة سنوياً مقابل ١٥,٧ في المائة في لبنان. ولعل البطء في النمو السنوي المركب لانتشار الهاتف النقال في لبنان يعود لكثافة انتشار الهاتف النقال التي كانت سائدة في العام المرجعي والمقدرة بنحو ١١,٦ اشتراكاً لكل ١٠٠ شخص في عام ١٩٩٧، وكذلك ارتفاع كلفة استخدامه.

وفي الفترة نفسها، بلغ معدّل النمو السنوي المركب ٦,٦ في المائة على مستوى العالم مقابل ١٢,٦ في المائة لمنطقة الإسكوا، تراوحت بين ٨,٧ في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي و١٤,٧ في المائة في سائر بلدان الإسكوا. وقد تجاوز معدل منطقة الإسكوا معدل النمو العالمي بسبب تدني الانتشار في الوقت الحالي. وقد حلت فلسطين في طليعة بلدان الإسكوا من حيث النمو السنوي المركب لانتشار الهاتف الثابت الذي بلغ ٢٢,٢ في المائة للفترة ١٩٩٧–٢٠٠٢ مقابل ٣,١ في المائة في عُمان.

ب عدد الحواسيب الشخصية لكل ١٠٠ شخص وعدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ شخص

بالنسبة إلى مؤشري الحواسيب الشخصية ومستخدمي الإنترنت فالحال ليس مطمئناً كما هو في قطاع الهاتف

الثابت والنقال. فالإحصاءات تشير إلى أن، في عام ٢٠٠٢، ناهز معدل انتشار الحواسيب الشخصية ١٠ لكل ١٠٠ شخص في العالم و٤,٢ فقط لكل ١٠٠ شخص في بلدان الإسكوا. الا ان هذا المعدل ليس متساوياً بين بلدان المنطقة، كونه يتأثر بالمستويات الاقتصادية السائدة، ليتراوح بين ٠,٧ من الحواسيب الشخصية لكل ١٠٠ شخص في اليمن و١٦ في البحرين. ويمكن القول إن معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي، باستثناء عُمان، تتميز بمعدل انتشار للحواسيب الشخصية أعلى من المعدل العالمي حيث بلغ ١٢,٧ حاسوباً لكل ١٠٠ شخص بينما لم يتجاوز هذا المعدل ١,٩ لكل ١٠٠ شخص في بلدان الإسكوا الأخرى.

الشكل ٢٩: عدد الحواسيب الشخصية لكل ١٠٠ شخص في بلدان الإسكوا، لعام ٢٠٠٢

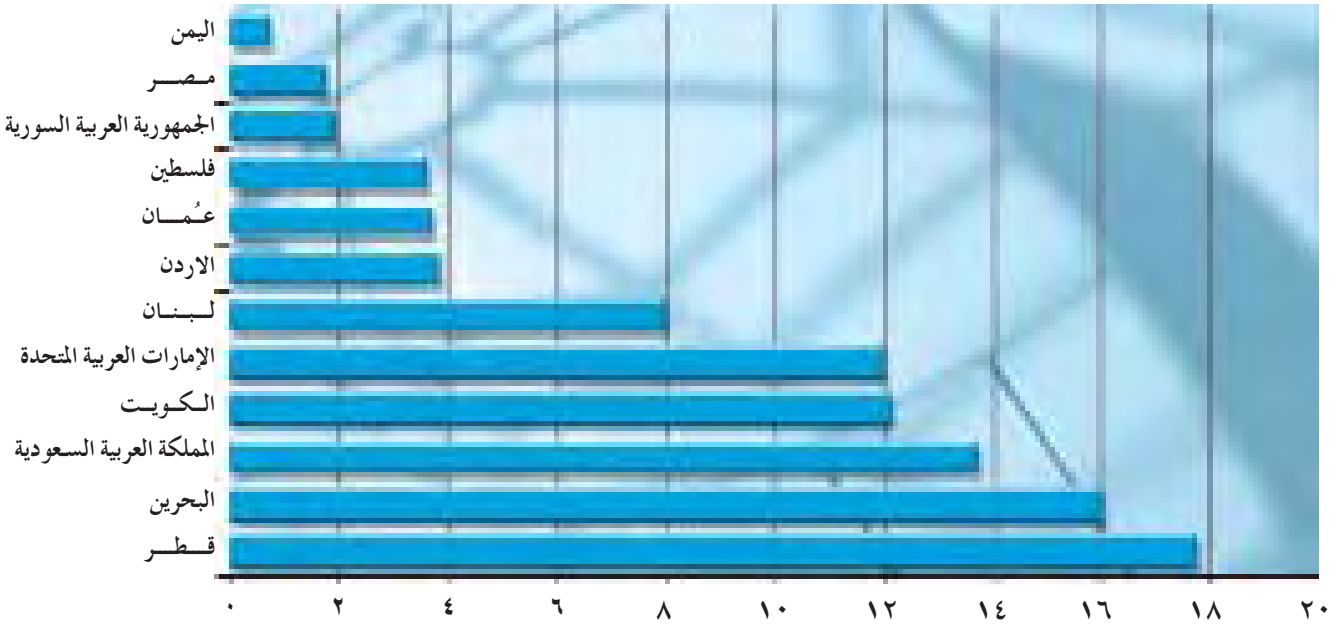

المصدر: الإتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. (http//www.itu.int)

ولو أخذ هذا المؤشر من جوانب أخرى، وخاصة من ناحية النمو السنوي للفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٢، لتبين ان انتشار الحواسيب الشخصية ينمو بمعدل سنوي مركب بلغ نحو ٢٤ في المائة سنوياً في منطقة الإسكوا (وناهز ٤٩ في المائة في اليمن)، مع العلم أن عدد أفراد الأسرة العربية عموماً كبير، والروابط الأسرية تتيح أن يستخدم الحاسوب الشخصي عدة أفراد في الأسرة الواحدة.

أما بالنسبة إلى عدد مستخدمي الإنترنت، فلا يختلف الامر كثيراً عما هو عليه بالنسبة إلى انتشار الحواسيب الشخصية. فالإحصاءات تشير إلى أن عدد مستخدمي الإنترنت في منطقة الإسكوا لم يتجاوز ٦ ٣٠٠ ٠٠٠ مستخدم في عام ٢٠٠٢ أي ٤ مستخدمين لكل ١٠٠ شخص مقابل ١٠ مستخدمين لكل ١٠٠ على مستوى العالم. ويبدو التباين جلياً أيضا على مستوى المنطقة حيث تراوح عدد مستخدمي الإنترنت بين ٠,٥ مستخدمين لكل ١٠٠ شخص في اليمن و٢٧ مستخدماً في الإمارات العربية المتحدة. والجدير بالذكر، كذلك، أن أعداد المستخدمين ترتفع باطراد، بحيث يتبين ان معدل النمو السنوي المركب للفترة ما بين ١٩٩٧ و٢٠٠٢ بلغ ٨٢ في المائة وتجاوز المائة في المائة في كل من الجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية واليمن.

الشكل ٣٠: عدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ شخص في بلدان الإسكوا، لعام ٢٠٠٢

المصـــدر: الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية

وفي سياق الجهود التي بذلها الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية في التحضير لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، ابتكر مؤشراً مركباً أطلق عليه «مؤشر الوصول الرقمي» وهو مؤشر يضمّ خمسة محاور يحتوي كل محور على مؤشر أو مؤشرين يعكسان حالة المحور لكل بلد كما هو مبين في الإطار التالي.

وقد صنفت دول العالم بموجب هذا المؤشر المركب في أربع مجموعات هي:

- مجموعة البلدان العالية القدرة؛
- مجموعة البلدان الجيدة القدرة؛
- مجموعة البلدان المتوسطة القدرة؛
- مجموعة البلدان الضعيفة القدرة.

ويبين الجدول ٣٤ ترتيب بلدان الإسكوا حسب ما أحرزته في مؤشر الوصول الرقمي في عام ٢٠٠٢.

المحور الأول: البنية الأساسية، يتكون من:
١–كثافة الهاتف الثابت
٢–كثافة الهاتف النقال

المحور الثاني: التكلفة، يتكون من:
٣–سعر الإنترنت نسبة للدخل

المحور الثالث: المعرفة، يتكون من:
٤–نسبة المتعلمين بين الكبار
٥–نسبة الملتحقين في جميع مراحل التعليم

المحور الرابع: الجودة، يتكون من:
٦–وسع حزمة اتصال الإنترنت نسبة للدخل
٧–كثافة مستخدمي الخطوط السريعة

المحور الخامس: الاستخدام، يتكون من:
٨–كثافة مستخدمي الإنترنت

الجدول ٣٤: ترتيب بلدان الإسكوا حسب التقدّم الذي أحرزته في مؤشر الوصول الرقمي

التسلسل	البلد	مؤشر الوصول الرقمي	مستوى القدرى
--	---	--	دول عالية القدرة
١-	الامارات العربية المتحدة	٠,٦٤	دول جيدة القدرة
٢-	مملكة البحرين	٠,٦٠	
٣-	دولة قطر	٠,٥٥	
٤-	دولة الكويت	٠,٥١	
٥-	لبنان	٠,٤٨	دول متوسطة القدرة
٦-	الاردن	٠,٤٥	
٧-	المملكة العربية السعودية	٠,٤٤	
٨-	سلطنة عُمان	٠,٤٣	
٩-	مصر	٠,٤٠	
١٠-	فلسطين	٠,٣٨	
١١-	الجمهورية العربية السورية	٠,٢٨	دول ضعيفة القدرة
١٢-	اليمن	٠,١٨	
١٣-	العراق(*)	٠,١٦	

المصدر: International telecommunication union, world telecomunication development report, 2003. table 5.4, page 122.

ملاحظة: (*) من حساب الإسكوا.

باء التحديات

تواجه دول الإسكوا مجموعة من التحديات في سعيها إلى تحقيق الهدف المعني بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

الغاية ١٢: «المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز» ويشمل ذلك التزاماً بالحكم الصالح والتنمية والحدّ من الفقر على الصعيدين الوطني والدولي

من التحديات التي تواجهها بلدان الإسكوا في تحقيق هذه الغاية:

(أ) عدم وجود معايير واضحة للمستويات التي يجب تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥، إذ يلاحظ أن معظم المؤشرات المرسومة وضعت لها نسب معينة ينبغي بلوغها لتحقيق الهدف الذي ترتبط به باستثناء المؤشرات المعدة لرصد هذه الغاية؛

(ب) تعنى معظم المؤشرات المرسومة بالبلدان المتقدمة على الرغم من تأثيراتها المباشرة على البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، وبذلك يصبح تحقيق تلك الغايات مرتبطاً مباشرة بالدول المتقدمة وسياساتها لمساعدة الدول النامية على النمو والمشاركة بفعالية أكبر في الاقتصاد العالمي؛

(ج) ضرورة أن تكون السياسات الاقتصادية المحلية محفزة أكثر للنمو ولتعبئة الموارد المحلية، وداعمة أكثر للتجارة الخارجية ولجذب الاستثمارات الأجنبية.

الغاية ١٦: التعاون مع البلدان النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب عملا لائقا ومنتجاً

تجسّد بطالة الشباب عمومًامستوى النشاط الاقتصادي واتجاهات الطلب على العمالة في سوق العمل. ومن أهم التحديات التي تواجه بلدان الإسكوا في خلق فرص عمل كافية للوافدين إلى سوق العمل:

(أ) تدني مستوى النشاط الاقتصادي في بلدان الإسكوا، حيث أثر انخفاض سعر النفط على كل من الدول المصدرة وغير المصدرة للنفط نتيجة لانخفاض التحويلات والتدفقات المالية الخارجية من جانب، وانخفاض الدخل القومي من جانب آخر. وبعد تطبيق معظم الدول لبرامج الإصلاح الهيكلي في التسعينات، ارتفع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة لم يتجاوز متوسطها الواحد في المائة، وهو معدل أقل بكثير من معدلات النمو المسجلة في دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية بل أقل من المعدلات المسجلة في بلدان، عانت من أزمات اقتصادية مثل روسيا والبرازيل؛

(ب) انخفاض قدرة القطاعات الإنتاجية على استيعاب العمالة، ولا سيما القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، بينما سجل معدل نمو القوى العاملة داخل المنطقة متوسطاً قدر ٣٥ في المائة، وهو من أعلى معدلات نمو العمالة في العالم، وأعلى من معدل النمو السكاني في بلدان المنطقة، باستثناء البحرين وعُمان والكويت. ولم يواكب هذه الزيادة الكبيرة في نمو القوى العاملة نمو اقتصادي ملموس، بحيث أصبح القطاع غير النظامي هو القطاع الأساسي المستوعب للعمالة؛

(ج) تغيرات ديمغرافية ستؤدي إلى زيادة من هم دون ١٥ سنة داخل الهرم السكاني، وهؤلاء سيدخلون سوق العمل، وهذا سيحتم زيادة حجم التشغيل بمعدل ٤ في المائة سنويا لامتصاص القوى العاملة المتزايدة، ويتطلب ذلك زيادة الناتج المحلي الإجمالي لتحقيق معدل ٦,٥–٧ في المائة سنويا ورفع معدلات الاستثمار إلى ما يعادل ٣٠ في المائة.

الغاية ١٨: التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تشير المؤشرات المتعلقة ببلدان الإسكوا إلى ان معدلات انتشار وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقع عموماً دون المعدلات العالمية، وبالأخص تلك الوسائل ذات الصلة بالمعرفة ومعالجة المعلومات، كالحاسوب والإنترنت.

وبالإضافة إلى ما هو قابل للقياس المباشر، تشكو معظم بلدان الإسكوا من ضعف انتشار التطبيقات المعرفية المعتمدة على الوسائل المعلوماتية، ومنها الحاسوب والإنترنت، وبالتالي من بطء انتشار تطبيقات الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية والتعلم عن بعد والتطبيقات الصحية.

كما تشكو بلدان الإسكوا، شأن البلدان العربية الأخرى، من ضعف المحتوى العربي على الإنترنت. وتشير الإحصاءات إلى أن حصة اللغة العربية من صفحات الإنترنت لا تتجاوز واحد في المائة بينما تستحوذ اللغة الإنكليزية على الحصة الأعلى، تليها لغات أخرى كالكورية والصينية والألمانية والأسبانية والفرنسية. ولا تتناسب هذه الحصة المتواضعة مع عدد الناطقين باللغة العربية الذين يشكلون ٤ في المائة تقريباً من مجموع سكان العالم، معظمهم لا يتعامل إلا باللغة العربية.

ومن الممكن أن يعزى تردي الوضع الراهن في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية أهمها:

(أ) ضعف المنافسة في خدمات الاتصالات واحتكار الدولة لها في معظم بلدان المنطقة؛

(ب) ارتفاع كلفة خدمات الاتصالات ووسائل تكنولوجيا المعلومات بالنسبة إلى متوسطي الدخل، خارج نطاق بلدان مجلس التعاون الخليجي؛

(ج) ارتفاع معدلات الأمية؛

(د) تدني المستوى النوعي للتعليم؛

(هـ) تباين انتشار خدمات ووسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي يعبر عنها بالفجوة الرقمية، بين المدن والأرياف من جهة وبين شرائح المجتمع من جهة أخرى؛

(و) تلكؤ العديد من الدول في توفير الخدمات التكنولوجية السريعة الأداء كالقنوات الواسعة، أو وقوفها عائقاً أمام إتاحتها في بعض الأحيان عن طريق الأجور المرتفعة التي تفرضها على المستخدمين؛

(ز) غياب الشراكات والاستثمارات ورأس المال المجازف لصالح مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة وتوجه العديد من المستثمرين في المنطقة نحو الاستثمار في القطاعات التقليدية العقارية والتجارية، أو في مشاريع خارج المنطقة؛

(ح) ضعف أو غياب التشريعات التي تعنى بتشجيع الصناعة المعلوماتية ودعم الشراكة العالمية في المجالات التكنولوجية المتعددة.

جيم البيئة المساندة

الغاية ١٢: «المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيّد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز» ويشمل ذلك التزاماً بالحكم الصالح والتنمية والحدّ من الفقر على الصعيدين الوطني والدولي

بعد التعثر الملحوظ في تطوير إطار عمل منظمة التجارة العالمية، أصبحت الدول المتقدمة واعية بضرورة تأمين نمو اقتصادي في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من خلال تشجيع صادراتها إلى البلدان المتقدمة، وتقديم المساعدات الإنمائية اللازمة. وفي البلدان النامية وأقل البلدان نمواً عموماً وكذلك في بلدان الإسكوا، نجحت مساعي مجموعات الضغط، من مزارعين وصناعيين ونقابات، في إقناع الدول بإيلاء أهمية أكبر لسياسات تشجيع الصادرات وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الغاية ١٦: التعاون مع البلدان النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب عملا لائقا ومنتجاً

اهتمت دول المنطقة بهذه المسألة وبذلت جهودا خاصة لعلاجها. ففي مصر، مثلاً أعلن مجلس الوزراء، في آذار/مارس ١٩٩٧، برنامجا تحت مسمى «مصر والقرن الحادي والعشرون»، وكان الهدف منه مضاعفة الدخل القومي كل عشر سنوات، وزيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ٧,٦ في المائة في الفترة ١٩٩٧، وزيادة الاستثمار إلى ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عشرين سنة، وخلق ٥٠٠٠ فرصة عمل سنويا. وفي منتصف عام ٢٠٠٠، بدأت الحكومة البرنامج القومي للتوظيف الذي رمى إلى تحقيق ثلاثة أهداف هي: إنشاء بنية تحتية فعالة لتدريب الداخلين، وإنشاء برنامج تمويلي للتدريب القومي لتحديث خدمات التوظيف والتشغيل، والتنبؤ بمستقبل الطلب على المهارات. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، أعلن برنامج التوظيف الطارئ، وكان الهدف منه خلق ٢٠٠ فرصة عمل للوافدين الجدد. وفي حزيران/يونيو ٢٠٠١، أعلنت الحكومة عن برنامج التوظيف الحكومي الذي يوفر ٨٠٠ ٠٠٠ فرصة عمل في منشآت حكومية من خلال بناء الهيكل المؤسسي اللازم لتنمية سوق العمل، وتنويع النشاط الاقتصادي وخلق البنية الاقتصادية اللازمة لتنشيط النمو الاقتصادي وتوفير البيانات اللازمة في سوق العمل وتنمية سوق العمل[٣٠].

وفي الجمهورية العربية السورية، أعطت الحكومة التوظيف الأولوية في برنامجها الاقتصادي الحالي، بعد فترة طويلة من انخفاض النمو والتشغيل في الثمانينات. وقامت وزارة التخطيط بوضع برنامج يهدف إلى خلق ٤٤٠ ٠٠٠ فرصة عمل. ولا يخفى على أحد ما تبذله حكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي من جهود للحد من مشكلة البطالة بين المواطنين، وذلك بإحلال العمالة الوطنية محل الأجنبية واعتماد برامج تدريبية لتنمية المهارات.

الغاية ١٨: التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

(٣٠) هبة نصار، الدور المؤسسي للدولة في تنمية الموارد البشرية.

على الرغم من تدنّي معدّلات الاشتراك في الهاتف الثابت والنقال وانتشار الحواسيب الشخصية واستخدام الإنترنت، يلاحظ ارتفاع في معدّلات انتشار هذه الوسائل في بلدان المنطقة، وتوجه العديد من دول المنطقة نحو تحرير قطاع الاتصالات وخلق بيئة منافسة لمصلحة المواطن وقطاع الأعمال . وهذا الاتجاه ينحو منحى تصاعدياً قد يؤدي، في حال استمرت وتائر التقدم نفسها، إلى اقتراب معدلات المنطقة من المعدلات العالمية خلال فترة قريبة.

ومن جهة أخرى، يعتبر تزايد أعداد الخريجين الجامعيين في حقول المعلومات والاتصالات، وإدخال المعلوماتية والتدريب على استخدام الحاسوب في المناهج التعليمية الأساسية، والتعليم المستمر في العديد من بلدان المنطقة من الخطوات الإيجابية التي من شأنها أن تساهم في تنمية قدرات الأجيال الجديدة والكوادر البشرية الحالية في حقل المعلومات والاتصالات.

وتستهوي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات شريحة الشباب المتعلم في معظم بلدان العالم. ويكوّن الشباب في المنطقة نسبة مرتفعة من مجموع السكان، يعاني عدد كبير منهم من البطالة. وتوجه بلدان المنطقة نحو تنمية الشراكات وتقديم التسهيلات ودعم إنشاء الحاضنات التكنولوجية، التي توفر فرصا حقيقية للإبداع، من شأنه أن يساهم في حل العديد من المشاكل ويوفر الفرص لكي تتبوأ المنطقة مكانا مناسبا بين مناطق العالم في استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنتاجها.

دال أولويات تخصيص الموارد المحلية والأجنبية

الغاية١٢: «المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيّد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز» ويشمل ذلك التزاماً بالحكم الصالح والتنمية والحدّ من الفقر على الصعيدين الوطني والدولي

تكمن الأولويات على الصعيد المحلي في تعبئة الموارد المحلية بفعالية وتبني السياسات الاقتصادية الكلية التي تساعد على تشجيع الصادرات، وتحقيق نمو اقتصادي يساهم في حل مشكلة البطالة، وتأمين جو اقتصادي إيجابي يكون محفزا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. أما على الصعيد الأجنبي فيجب على الدول المتقدمة أن تضع ضمن أولوياتها تقديم نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي باعتبارها مساعدات إنمائية رسمية، وتقديم المساعدات اللازمة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً لتشجيع صادراتها. ومن أهم عوامل تفعيل الشراكة العالمية من أجل التنمية تحديث التشريعات المتعلقة بالتجارة والقطاع الخاص من أجل جذب الاستثمارات وإعادة تنشيط النمو.

الغاية ١٦: التعاون مع البلدان النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب عملا لائقا ومنتجاً

ينبغي أن تعطى الأولوية في إطار التعاون مع البلدان النامية لوضع استراتيجيات تتيح للشباب عملاً لائقاً ومنتجا للمجالات التالية:

(أ) دعم جهود الدول لرفع معدلات نمو الناتج المحلي إلى ٧ في المائة، بحيث يُتاح لها استيعاب الوافدين إلى سوق العمل؛

(ب) دعم برامج محو الأمية ورفع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة؛

(ج) إدخال التكنولوجيا المتطورة في برامج التعليم بجميع مراحله؛

(د) زيادة قدرة القطاع الزراعي باعتباره من القطاعات الأساسية التي تستوعب القوى العاملة، وذلك من خلال زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي والعمل على استكمال البنية الأساسية؛

(هـ) تشجيع المشاريع الصغيرة وتشجيع الشباب على إنشائها وتزويدهم بالمهارات اللازمة، وتوفير الاعتمادات اللازمة لتمويلها، واعتماد السياسات النقدية الملائمة لهذا الغرض؛

(و) تشجيع القطاع الخاص على استيعاب العمالة عن طريق حوافز مقايضة الديون بالوظائف؛

(ز) تشجيع النظام المزدوج في المدارس، باعتباره نظاماً ناجحاً يمكن الطالب من الانتقال بسهولة من المدرسة إلى سوق العمل حتى يتحقق التناغم بين المناهج التعليمية واحتياجات سوق العمل؛

(ح) دعم البرامج التدريبية، ومنها مثلاً البرامج المرتبطة بالإنتاجية، وبالبطالة، والتشغيل الذاتي، والتدريب ما قبل التوظيف؛

(ط) دعم برامج المشورة والخدمات العامة للتوظيف؛

(ي) توفير بيانات كافية عن سوق العمل وإجراء بحوث لتحديد المهارات التي تتطلبها الاحتياجات الجديدة الناجمة عن العولمة.

الغاية ١٨: التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ينبغي أن تعطى بالأولوية في إطار التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، للمجالات التالية:

(أ) دعم الشراكات العالمية والإقليمية والوطنية في المجالات التكنولوجية المتعددة؛

(ب) العمل على تحرير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الاحتكار الحكومي لتهيئة بيئة تنافسية تحفز القطاع الخاص على الإبداع، وتؤدي إلى تخفيف التكاليف المرتفعة لخدمات الاتصالات؛

(ج) دعم الصناعة المعلوماتية وخاصة صناعة البرمجيات وتدعيم المحتوى العربي على شبكة الإنترنت؛

(د) تقليص الفجوة الرقمية السائدة بين المدن والأرياف وبين الجنسين، وذلك عن طريق توفير الدعم المادي للخدمات المقدمة في المناطق الريفية والنائية؛

(هـ) العمل على إتاحة الشبكات السريعة الأداء بأجور مناسبة للمشتركين.

هاء خلاصة عامة

وُضعت المؤشرات لأهداف تقييمية وليس لبناء العلاج اللازم. فهي تصف الأعراض الناجمة عن المشاكل الاقتصادية الأساسية ولا تقدم أي وصف للمشاكل الأساسية التي تسببت في اختلال المؤشرات. وتنقص عدة مؤشرات أساسية تحاكي موضوع تمويل التنمية، مما يسبب خللا في متابعة الغايات ومراجعتها ووضع أسس علمية لتقييمها.

ولا توجد إحصاءات شرعية ومنتظمة، فمعظم التقارير الوطنية لا تتضمن أية إحصاءات تتعلق بالهدف الثامن . وإن وجدت هذه الإحصاءات، يلغي عدم توفرها بانتظام أية إمكانية للمقارنة العلمية.

وتحدث العوامل الاقتصادية الخارجية، والسياسات الاقتصادية الكلية، والهيكل التشريعي تأثيراً مباشراً يسبّب صعوبات إضافية في تقييم المؤشرات.

ويعتمد نمو الناتج المحلي لأي اقتصاد على مساهمة الشباب لأنهم يمثلون الفئة المنتجة. وبالرغم من قلة البيانات الإحصائية لدراسة ظاهرة البطالة بين الفئات الشابة، يشير المتوفر منها إلى ارتفاع معدلات البطالة خلال التسعينات في الأردن والبحرين وعُمان ولبنان. ويلاحظ أن معدلات البطالة بين الفتيات هي أعلى بكثير منها بين الفتيان في جميع بلدان المنطقة باستثناء فلسطين ولبنان واليمن. وتشهد بلدان المنطقة تغيّرات ديمغرافية ستؤدي إلى زيادة الفئة العمرية لمن هم دون ١٥ سنة الذين سيدخلون سوق العمل. وهذا يحتم زيادة حجم التشغيل بمعدل ٤ في المائة سنويا ورفع الناتج المحلي إلى ٧ في المائة، وزيادة معدلات الاستثمار إلى نحو ٣٠ في المائة.

وعلى الرغم من القيم المتواضعة لمؤشرات انتشار خدمات المعلومات والاتصالات في منطقة الإسكوا، والتي تقترب في العديد من بلدانها إلى المعدلات المسجلة في أقل البلدان نموا، ينبئ التقدم الذي أحرز في الأعوام الأخيرة بتطور سريع على هذا الصعيد في المستقبل القريب، وخاصة بوجود بعض العوامل الداعمة التي من شأنها أن تساهم في تحقيق الغاية المنشودة، وأهمها مساهمة القطاع الخاص في هذا المضمار وإنشاء بعض الشراكات الإقليمية الهامة في هذا القطاع.

ومن جهة أخرى، ينبغي لبلدان المنطقة القيام ببعض الخطوات المهمة كي تتمكن من إتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لشرائع واسعة من المجتمعات. ومن هذه الخطوات التعاون والشراكة مع القطاع الخاص، وحفزه على الخلق والإبداع في بيئة متحررة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعمل على تخفيض الكلفة المرتفعة لخدمات الاتصالات ودعم تطوير الصناعة المعلوماتية.

المرفق

الأهداف والغايات والمؤشرات الإنمائية للألفية (*)

الأهداف والغايات المحددة في إعلان الألفية	مؤشرات لرصد التقدم المحرز
الهدف ١ – القضاء على الفقر المدقع والجوع الغاية ١: تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم بنسبة النصف في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥ الغاية ٢– تخفيض نسبة السكان الذين يعانون الجوع من الفقر الى النصف في الفترة من ١٩٩٠ الى ٢٠١٥	١– نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ١–أ– نسبة السكان (النسبة المئوية للسكان دون خط الفقر الوطني) ٢– نسبة فجوة الفقر (حالات الفقر x عمق) ٣–حصة افقر خمس (١/٥) الاستهلاك الوطني ٤–عدد الاطفال ناقصي الوزن دون الخامسة من العمر ٥–نسبة السكان الذين يحصلون على الحد الادنى من استهلاك الطاقة الغذائية
الهدف ٢– تحقيق تعميم التعليم الابتدائي الغاية ٣: ضمان تمكن الاطفال في كل مكان ، الذكور والاناث منهم على حد سواء ، من اتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥	٦–صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي ٧–نسبة عدد التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الاول ويصلون الى الخامس ابتدائي ٨–معدل الالمام بالقراءة والكتابة لدى الاشخاص الذين تتراوح اعمارهم بين ١٥و٢٤ سنة
الهدف ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الغاية ٤ : إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ، ويفضل ان يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥ ، وبالنظر الى جميع مراحل التعليم ،في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥	٩– نسبة البنات الى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي ١٠–نسبة الاناث الى الذكور ممن يلمون بالقرادة والكتابة بين سن ١٥ و٢٤ سنة ١١–حصة النساء من الوظائف المدفوعة الاجر في القطاع غير الزراعي ١٢–نسبة المقاعد التي تشغلها النساءفي البرلمانات الوطنية
الهدف ٤: تخفيض معدل وفيات الاطفال الغاية٥: تخفيض معدل وفيات الاطفال دون سن الخامسة بنسبة الثلثين في الفترة من١٩٩٠ الى٢٠١٥	١٣–معدل وفيات الاطفال دون سن الخامسة ١٤–معدل وفيات الرضع ١٥–نسبة الاطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة
الهدف ٥: تحسين الصحة النفاسية الغاية ٦: تخفيض معدل الوفيات النفاسية بنسبة ثلاثة ارباع في الفترة من١٩٩٠ الى ٢٠١٥	١٦–نسبة الوفيات النفاسية ١٧–نسبة الولادات التي تجري بإشراف موظفي صحة من ذوي الاختصاص
الهدف ٦: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض	

الأهداف والغايات المحددة في إعلان الألفية	مؤشرات لرصد التقدم المحرز
الغاية ٧: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحساره اعتباراً من ذلك التاريخ	١٨–انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى الحوامل اللواتي تتراوح اعمارهن بين١٥و٢٤ سنة ١٩–معدل استخدام الرفال من معدل انتشار وسائل منع الحمل ١٩–أ–استخدام الرفال في آخر اتصال جنسي شديد التعرض للخطر ١٩–ب–النسبة المئوية للسكان من الفئة العمرية ١٥–٢٤ عاماًالذين تتوفر لديهم معرفة صحيحة، شاملة لفيروس الايدز ٢٠–نسبة التحاق الايتام بالمدارس الى معدل التحاق غير الايتام من الفئة العمرية ١٠–١٤ سنة
٨–وقف انتشار الملاريا وغيرها من الامراض الرئسية بحلول عام ٢٠١٥	٢١–معدلات انتشار الملاريا والوفيات بسببها ٢٢–نسبة سكان المناطق المعرضة للملاريا، الذين يتخذون تدابير فعالة للوقاية من الملاريا وعلاجها ٢٣–معدلات الانتشار والوفيات المرتبطة بالسل
الهدف ٧: ضمان توفر اسباب بقاء البيئة الغاية ٩: دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وتقليص هدر الموارد البيئية	٢٤–عدد حالات السل التي تم اكتشافها وشفاؤها في إطار نظام علاجي لفترة قصيرة تحت المراقبة ٢٥–نسبة مساحة الاراضي المكسوة بغابات ٢٦–نسبة المساحة المحمية للمحافظة على التنوع البيولوجي الى مجموع مساحة الاراضي ٢٧–وحدات الطاقة المستخدمة (تعادل الحدة ١ كلغ من النفط) مقابل دولار واحد من الناتج المحلي الاجمالي ٢٨–انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون(نصيب الفرد)(بالاضافة الى رقمين لتلوث الغلاف الجوي العالمي:نفاذ طبقة الاوزون وتراكم غازات الاحتباس الحراري عالميا) ٢٩–نسبة السكان الذين يستخدمون انواع الوقود الصلبة
الغاية ١٠: تخفيض نسبة الاشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي الى النصف بحلول عام ٢٠١٥	٣٠–نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول باطراد على مصدر محسن للماء، في الحضر والريف ٣١–نسبة سكان الحضر والريف الذين يمكنهم الانتفاع بصرف صحي محسن
الغاية ١١: ان يكون قد تحقق بحلول عام ٢٠٢٠، تحسن ملموس في ١٠٠ مليون على الاقل من سكان الاحياء الفقيرة	٣٢–نسبة الاسر المعيشية التي يمكنها الحصول على حيازة آمنة
الهدف ٨: إقامة شراكة عالمية من أجل التمية	**يتم رصد بعض المؤشرات الواردة في القائمة أدناه منفصلة بالنظر الى اقل البلدان نموا وافريقيا والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية النامية الصغيرة**
الغاية١٢: المضي في اقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز .ويشمل ذلك التزاماً بالحكم الصالح والتنمية والحد من الفقر على الصعيدين الوطني والدولي	**المساعدة الانمائية الرسمية** ٣٣– صافي المساعدة الانمائية الرسمية، اجمالا والمقدم منها لاقل البلدان نموا، كنسبة مئوية الى اجمالى الدخل القومي للجهات المانحة للجنةالمساعدة الانمائية.

الأهداف والغايات المحددة في إعلان الألفية	مؤشرات لرصد التقدم المحرز
الغاية ١٣: مواجهة الاحتياجات الخاصة لاقل البلدان نموا. يشمل ذلك : نفاذ صادرات اقل البلدان نموا معفاة من التعرفات الجمركية ونظام الحصص، برنامج معزز لتخفيف عبء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالدين والغاء الديون الثنائية الرسمية، وتقديم مساعدة انمائية رسمية اسخى الى البلدان الملتزمة بالحد من الفقر الغاية ١٤: التصدي للاحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحليةوالدول الجزرية النامية الصغيرة (عن طريق برنامج العمل الخاص بالتنمية المستدامة للدول الجزرية النامية الصغيرة ونتيجة الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة) الغاية ١٥:معالجة مشاكل ديون البلدان النامية معالجة شاملة بإتخاذ تدابير وطنية ودولية لجعل الديون قابلة للتحمل على المدى البعيد	٣٤–نسبة المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة من الجهات المانحة للجنة المساعدة الانمائية الى الخدمات الاجتماعية الاساسية (التعليم الأساسي–الرعاية الصحية الاولية–التغذية والمياه المأمونة والصرف الصحي) ٣٥–نسبة المساعدة الانمائية الرسمية الثنائية غير المشروطة التي تقدمها الجهات المانحة للجنة المساعدة الانمائية/ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٣٦–المساعدة الانمائية الرسمية التي تتلقاها البلدان غير الساحلية كنسبة الى دخلها الوطني الاجمالي ٣٧–المساعدة الانمائية الرسمية التي تتلقاها الدول الجزرية النامية الصغيرة كنسبة الى دخلها الوطني الاجمالي **النفاذ الى السوق** ٣٨–نسبة اجمالي واردات البلدان المتقدمة (حسب قيمتها وباستثناء الاسلحة) من البلدان النامية ومن اقل البلدان نموا المسموح بإدخالها معفاةً من الرسوم ٣٩–متوسط التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة على منتجات البلدان النامية الزراعية وعلى الملبوسات ٤٠–تقدير إعانات الدعم الزراعي المقدم لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كنسبة مئوية من ناتجها المحلي الاجمالي ٤١– نسبة المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة لبناء القدرات التجارية **القدرة على تحمل الدين** ٤٢–العدد الاجمالي للبلدان التي بلغت مرحلة اتخاذ قرار بشأن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومرحلة الاستيفاء ٤٣– تخفيف عبء الديون الملتزم بها في اطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ٤٤–خدمة الدين كنسبة مئوية الى الصادرات من السلع والخدمات ٤٥–معدلات البطالة لدى الاشخاص الذين تتراوح اعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاما موزعة حسب النوع الاجتماعي والمجموع ٤٦–نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على الادوية الاساسية بأسعار ميسرة بصورة مستدامة ٤٧–عدد خطوط الهاتف الثابت والهاتف الجوال لكل ١٠٠ نسمة ٤٨–عدد الحواسيب الشخصية المستخدمة محسوبة لكل ١٠٠ نسمة ٤٨–أ–عدد مستخدمي الانترنت بالنسبة الى كل ١٠٠ من السكان
الغاية ١٦: التعاون مع البلدان النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب عملا لائقاً ومنتجا الغاية١٧: التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لاتاحة الادوية الاساسية بأسعار ميسرة في البلدان النامية الغاية ١٨: التعاون مع القطاع الخاص لاتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	

المراجع

مراجع عامة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣.
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢.
الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير الوطني لأهداف التنمية للألفية في الجمهورية العربية السورية، دمشق، حزيران/يونيو ٢٠٠٣.
الكويت، وزارة التخطيط، التقرير القطري حول الغايات الإنمائية للألفية: الإنجازات والتحديات.
لبنان، الأهداف الإنمائية للألفية: تقرير لبنان، بيروت، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.
لبنان، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠١–٢٠٠٢، العولمة نحو خطة عمل لبنانية.
مصر، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة في جامعة القاهرة، تقرير عن الأهداف التنموية للألفية على المستوى القطري، القاهرة، آب/أغسطس ٢٠٠٢.
اليمن، وزارة التخطيط والتنمية، تقرير أهداف التنمية للألفية ١٩٩٠–٢٠١٥:، صنعاء، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.
الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مجموعة الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية: نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، العدد السادس، ٢٠٠٣، E/ESCWA/SDD/٢٠٠٣/٢٢.
الأمم المتحدة، الشعبة الإحصائية، قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية.http://unstats.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp

Bahrain. Millennium Development Goals, First Report. Manama, October 2003.
Occupied Palestinian Territory. The Millennium Development Goals: Progress report 2002. Jerusalem, August 2003.
Saudi Arabia Kingdom. The Millennium Development Goals, Report of Kingdom of Saudi Arabia. Riyadh, 2002.

الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع

مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ١٩٩٩/٢٠٠٠.
المصري، سلوى، تشخيص الفقر في الأردن، ٢٠٠٢.
الغول، تمام، مكافحة الفقر من أجل أردن أقوى: استراتيجية وطنية شاملة، مشروع استراتيجية مكافحة الفقر، عمان، ٢٠٠٢.
الأردن، دائرة الإحصاءات العامة، مسح نفقات ودخل الأسرة، ١٩٩٧.
لبنان، مسح الأسر المعيشية في لبنان، ١٩٩٧.
اليمن، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الوطني لظاهرة الفقر، صنعاء، ١٩٩٠.
لبنان، وزارة الشؤون الاجتماعية، خارطة أحوال المعيشة في لبنان: دراسة تحليلية لنتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، بيروت، ١٩٩٨.
لبنان، دراسات إحصائية للأوضاع المعيشية للأسر في عام ١٩٩٧.
سلطنة عُمان، وزارة الاقتصاد الوطني، المديرية العامة للإحصاءات الاجتماعية، تقرير حول نتائج مسح نفقات ودخل الأسرة للفترة ١٩٩٩– ٢٠٠٠، الجزء الثاني.
فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني، ١٩٩٨.

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مجموعة الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية: نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، العدد السادس، ٢٠٠٣، E/ESCWA/SDD/٢٠٠٣/٢٢.
الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا: محاولة لبناء قاعدة بيانات لمؤشرات الفقر، E/ESCWA/SDD/٢٠٠٣/٢٥ ٢٠٠٣.
Shaban, R, Dina Abou Ghaida and Abel Salam Al Nimat. Poverty Alleviation in Jordan: Lessons for the Future. World Bank, Orientation in Development Series, April 2001.
El-Laithy, Heba and Osman M. Osman: "Profile and trend of poverty and economic growth in Egypt", Egypt Human Development Report Research Paper Series. UNDP/ Institute of National Planning, Cairo, 1997.
Foster, James., Joel Greer and Erik Thornbecke. "A class of decomposable poverty measures," Econometrica 52: 761-65, May 1984.
Page John and Gelder Linda 2002 "Globalization, Growth and Poverty Reduction in the Middle East and North Africa, 1970-1999". Paper presented at the Fourth Mediterranean Development Forum. Amman, 7-10 April 2002. March 2002.
UNDP. "Subjective Poverty and Social Capital, Towards a Comprehensive Strategy to Reduce Poverty". Cairo, 2003.
World Bank. World Development Report 2000/2001: Attacking Poverty. Johns Hopkins University Press, Baltimore, Maryland, September 2000.
World Bank. Poverty in the West Bank and Gaza. June 2001. Report No. 22312-GZ.
World Bank. Poverty Reduction in Egypt: Diagnosis and Strategy. June 2002. Report No: 24254.
World Bank. Republic of Yemen, Poverty Update. October 2002. Report No. 24422-YEM.

الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، قاعدة بيانات الإسكوا الخاصة بإحصاءات التعليم.
اليونسكو، معهد الإحصاء، قاعدة بيانات التعليم: http://stats.uis.unesco.org.
UNESCO Institute of Statistics. Global Education Digest 2003.

الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

اليونسكو، معهد الإحصاء، قاعدة بيانات التعليم: http://stats.uis.unesco.org.
الاتحاد البرلماني الدولي: http://www.ipu.unesco.org.
الأردن، مديرية المسوح الأسرية، التقرير السنوي لمسح العمالة والبطالة ٢٠٠٢، عمّان، شباط فبراير ٢٠٠٣.
الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، نتائج بحث القوة العاملة لعام ٢٠٠١، دمشق، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.
مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لبحث العمالة بالعينة عام ٢٠٠١، القاهرة، حزيران/يونيو ٢٠٠٢.
المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة، نشرة القوى العاملة، ٢٠٠١.
سلطنة عمان، وزارة الاقتصاد الوطني، نتائج مسح القوى العاملة، ٢٠٠٠.
قطر، مجلس التخطيط، مسح القوى العاملة بالعينة، الدوحة، نيسان/أبريل ٢٠٠١.

الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال

Gulf Family Health Surveys. Bahrain (1995, 2000); Kuwait (1996, 2000); Oman (1995, 2000); Qatar (2000), Saudi Arabia Kingdom (2000); United Arab Emirates (1995, 2000).
Lebanon, Presidency of the Council of Ministers, Central Administration of Statistics. Preliminary Report on the Multiple Cluster Survey on the Situation of Children in Lebanon. Beirut , February 2001.
لبنان، رئاسة مجلس الوزراء، إدارة الإحصاء المركزي، وضع الأطفال في لبنان، ٢٠٠٠.

World Health Organization. The world Health Report 1999.

الهدف الخامس: تحسين الصحة النفاسية

Gulf Family Health Surveys. Bahrain (1995,2000);Kuwait (1996, 2000);Oman (1995, 2000);Qatar (2000);Saudi Arabia Kingdom (2000); United Arab Emirates (1995, 2000).
World Health Organization. The World Health Report 1999.

الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

Gulf Family Health Surveys. Bahrain (1995, 2000); Kuwait (1996, 2000); Oman (1995, 2000); Qatar (2000); Saudi Arabia (2000); United Arab Emirates (1995, 2000).
Lebanon, Presidency of the Council of Ministers, Central Administration of Statistics. Preliminary Report on the Multiple Cluster Survey on the Situation of Children in Lebanon, Bierut , February 2001.

الهدف السابع: كفالة الاستدامة البيئية

الأمم المتحدة، الشعبة الإحصائية، قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية http://unstats.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp.

الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

منظمة العمل الدولية، الكتاب السنوي لإحصاءات العمل، ٢٠٠٢.
الأردن، مديرية المسوح الأسرية، التقرير السنوي لمسح العمالة والبطالة ٢٠٠٢، عمّان، شباط/فبراير ٢٠٠٣.
الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، نتائج بحث القوة العاملة لعام ٢٠٠١، دمشق، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.
مصر، النشرة السنوية لبحث العمالة بالعينة عام ٢٠٠١، القاهرة، حزيران/يونيو ٢٠٠٢.
المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط، نشرة القوى العاملة ٢٠٠١.
سلطنة عمان، وزارة الاقتصاد الوطني، نتائج مسح القوى العاملة لعام ٢٠٠٠.
قطر، مجلس التخطيط، مسح القوى العاملة بالعينة، الدوحة، نيسان/أبريل ٢٠٠١.